جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية والاجتماعية
تاريخ
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
صليحة خرفي

يوم: //

واقع الديمقراطية في الوطن العربي 1989_ 2011 مصر أنموذجا

لجنة المناقشة:

ومان حورية	أ.مس أ	جامعة بسكرة	رئيسا
جدو فؤاد	أ. مح أ	جامعة بسكرة	مقررا
الصيد الصالح	أ.مس أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

الشكر والعرفان

قبل كل شيء أشكر الله تعالى الذي وفقني في انجاز هذا العمل وسهل كل صعب وهداني إلى طريق العلم والمعرفة، والحمد له فبنعمته تتم الصالحات.

ثم أقدم جزيل الشكر لأستاذي المشرف "**جدو فؤاد**" على تفضله بالإشراف على هذا العمل ومتابعته إلى غاية إنهائه.

ولا أنسى شكر جميع أساتذة التاريخ على ما قدموه لي من نصائح وتوجيهات قيمة في سبيل إتمام هذا العمل على أحسن حال، خاصة الأستاذة "**غرداين مغنية**" والأستاذ "**بوطارفة الصادق**" والأستاذ "**الصيد الصالح**"، لهم جميعا جزيل الشكر والامتنان.

الإهداء

إلى كل من ثابر في طلب العلم

إلى "**أبي وأمي**" أطال الله في عمريهما ورعاهما

إلى "**طارق شبعاني**" جزاه الله خيرا ووفقه

إلى إخوتي وأخواتي جميعا حفظهم الله وأعانهم

إلى صديقاتي ورفيقاتي دربي كلهن دون استثناء

إلى كل من علمني وشجعني وأرشدني

إلى كل من أعانني بمودة ووقف معي في شدة

قائمة الاختصارات:

الاختصار	///
ط	الطبعة
ع	العدد
(ع.خ)	عدد خاص
ج	الجزء
مج	المجلد
(ب. م)	بدون مؤلف
(ب. ب. ن)	بدون بلد النشر
(ب. ت. ن)	بدون تاريخ النشر
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تحر	تحرير

مقدمة

تعتبر الديمقراطية مطلبا في الوقت الراهن لكثير من دول العالم خاصة دول العالم الثالث ومنها العالم العربي فقد أصبحت حاجة ملحة وهدفا تسعى الكثير من الأمم أن تصل إليه وتطمع أن تصبح الديمقراطية نظاما للحكم، فالديمقراطية ضمانات دستورية تقر مبدأ سيادة الأمة .

وككل المناطق تأثرت المنطقة العربية بالتحولات السياسية التي شهدتها الساحة الدولية والتي تعرف بالموجة الثالثة العالمية للتحول الديمقراطي أي التحول من النظم الغير ديمقراطية الى نظم ديمقراطية حيث عرفت حراكا سياسيا نشيطا تميز بتصاعد حجم وحدة المطالب، لكن المنطقة العربية كانت لها خصوصيتها نظرا لما شهدته النظم السياسية العربية من تحولات عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي.

ومن خلال هذه الدراسة سلطنا الضوء على مصر كنموذج عن باقي الدول العربية والتي كانت لها تجربة واضحة أثرت عليها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية خلال فترة 1989-2011 في عهد الرئيس حسني مبارك مع تقييم هذه التجربة في فترة مهدت لمرحلة ما بعد 2011.

1. أهمية الموضوع:

إن هذا الموضوع من المواضيع القليلة في الدراسات السابقة، والتي تناولت موضوعا ذو بعد سياسي وهو الديمقراطية في الوطن العربي وتكمل دراسته لمقاربة تاريخية من خلال دراسة الفترات الزمنية لهذا الواقع الديمقراطي في البلدان العربية.

كذلك تبيان العوامل المؤثرة على التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة.
دراسة عوامل التحولات الديمقراطية من 1989م إلى 2011م، وأهم مثال على ذلك ما شاهدته مصر في 1989م من تحولات ديمقراطية و سياسية بتأثير عوامل عديدة و ومتنوعة.

2. أسباب اختيار الموضوع:

أ. أسباب موضوعية:

كون الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي تطرح حولها الكثير من التساؤلات والإشكاليات التي يتطلب منا الإجابة عنها، حتى يمكن الوصول إلى طبيعة عملية الديمقراطية في الوطن العربي عامة، ومصر بصفة خاصة، وبالتالي فهم طبيعة النظام السياسي القائم.

إدراك أهمية الديمقراطية في العالم من خلال دراسة لمختلف مراحلها وأنواعها ومقوماتها.

أهمية الموضوع الذي ميزة بين أشكال النظم السياسية العربية وتصنيفها وخصائصها.

دراسة مختلف العوامل التي أثرت على ممارسة الديمقراطية في الوطن العربي وفي مصر.

ب. الأسباب الذاتية:

تنبع من رغبتي الشخصية لدراسة واقع الديمقراطية للوطن العربي وكل الجوانب التي تتمحور حول هذا الموضوع حتى يمكن المساهمة ولو بالقليل في إعطاء تصورات تساهم في العملية الديمقراطية في الوطن العربي.

_ الرغبة الشخصية: في معرفة الواقع السياسي للمجتمع العربي.
_ ومن بين الأسباب أيضا التي دفعتني لاختيار الموضوع هو ميولي الشخصي إلى دراسة بعض المواضيع التي من خلالها يمكن مساهمة ولو بالقليل في وضع تصورات جديدة تساهم في عملية ترسيخ الفكر الديمقراطي.
_ كذلك من مبررات دراسة مصر كنموذج وذلك بحكم الانتماء إلى وطننا العربي.
_ كما أنني اخترت الموضوع كونه يتعلق بواقع الأمة العربية.

3. أهداف الدراسة:

_ دراسة محددات و مراحل تطور الديمقراطية.
_ تحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الديمقراطية في المنطقة العربية.
_ تبيان واقع الديمقراطية في مصر و ذلك في فترة حكم الرئيس حسني مبارك.
_ دراسة حالة الديمقراطية في الوطن العربي في فترة ما قبل ظهور الثورات العربية.

4. اشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي العوامل المؤثرة على واقع الديمقراطية في البلدان العربية وفي مصر كانموذجا لها بين 1989-2011؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من **التساؤلات الفرعية** التالية:

1_ ما هي محددات الديمقراطية ؟
2_ كيف أثرت مجموعة العوامل على الواقع الديمقراطي في المنطقة العربية؟
3_ ما هي أهم العوامل المؤثرة في تجربة الديمقراطية في مصر عند تولي حسني مبارك الحكم؟

5. منهج الدراسة:

من خلال ما هو متعارف عليه أن المنهج هو الطريقة التي يعتمدها الباحث في دراسة أي مشكلة، والتي تتضمن أسس وخطوات مهمة للإجابة على الإشكاليات المطروحة ومن أجل الوصول إلى الحقيقة والخروج بنتائج دقيقة وواضحة ، وذلك بالاعتماد على بعض المناهج:

أ. المنهج التاريخي:

والذي يتضمن جزء أساسي في دراسة الظواهر الماضية من خلال مراحلها وذكر خصائص فتراتها الزمنية، لأنه لا يمكن فهم واقع الديمقراطية في الوطن العربي دون الرجوع إلى جذورها وخلفياتها التاريخية منذ أن ترسخت الديمقراطية في الأنظمة السياسية العربية، فمن خلال وصف الماضي وتفسيره نصل إلى حقائق جديدة حول الموضوع.

ب. منهج دراسة الحالة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على هذا المنهج لتعمق والتركيز على دراسة حالة معينة وهي تجربة الديمقراطية في مصر كإحدى نماذج المنطقة العربية حيث كان موضع الاستعمال من خلال دراسة حالة وأوضاع مصر في فترة حكم حسني مبارك.

الدراسات السابقة:

أ. باللغة العربية:

_ كتاب "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" لسعد الدين إبراهيم الذي تناول فيه جذور الديمقراطية وقد اعتمدته في الفصل الأول.

_ كتاب "النظم السياسية العربية قضايا" الاستمرار والتغيير لعلي الدين هلال ونيفن مسعد واللذان تناولا فيه خصائص النظم السياسية العربية من الناحية الاجتماعية والثقافية اعتمدته في الفصل الثاني.

_ كتاب" قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك" لجلال أمين حيث تناول فيه الحالة الاقتصادية لمصر وقد اعتمدته في الفصل الثالث.

_ مصطفى بلعور "**التحول الديمقراطي في النظم العربية السياسية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988_2008**"، أطروحة دكتوراه اعتمدتها في الفصل الثاني، وذلك من خلال تحديد نظم الحكم في الوطن العربي، وأيضا استعملتها في إنهاء الحرب الباردة.

_ هبة محمد مصطفى دهان **(إشكالية الديمقراطية في ظل التحولات الديمقراطية في مصر 2011_2013)**، مذكرة ماجستير اعتمدتها في الفصل الثالث، وذلك لتعريف شخصية حسني مبارك وفي تحديد السلطات السلطة التنفيذية والقضائية.

ب. <u>باللغة الأجنبية:</u>

_ joseph, Schumpeter, « capitalisme, socialisme et démocratie ».

الذي أفادني في تعريف الديمقراطية عند جوزيف شوميتر وقد اعتمدته في الفصل الأول.

ولإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول تنطوي تحت واقع الديمقراطية في الوطن العربي وذلك بين سنتي 1989_ 2011 حيث أن:

الفصل الأول: وقد تناولت فيه الإطار ألمفاهيمي للديمقراطية وينقسم بدوره لثلاث مباحث حيث أن المبحث الأول حول ماهية الديمقراطية ويتم فيه التعرف على جذور الديمقراطية وعن مفهومها وأنواعها والمبحث الثاني تناولت فيه مقومات الديمقراطية المختلفة أما المبحث الثالث تطرقت فيه إلى مراحل الديمقراطية المفصلة.

الفصل الثاني: وهو بعنوان إشكالية الممارسة الديمقراطية داخل الوطن العربي ويندرج تحته ثلاث مباحث حيث أن المبحث الأول تضمن النظم السياسية في الوطن العربية والمبحث الثاني تناولت فيه العوامل الداخلية المؤثرة على الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي أما المبحث الثالث تطرقت فيه للعوامل الخارجية.

الفصل الثالث: وكان حول تجربة الديمقراطية في مصر ويندرج تحته أيضا ثلاث مباحث حيث أن المبحث الأول تناول معطيات عن مصر والمبحث الثاني تطرقت فيه العوامل الداخلية المؤثرة على التحول الديمقراطي بمصر والمبحث الثالث تم فيه تحديد العوامل الخارجية.

الفصل الاول:

الاطار المفاهيمي

للديمقراطية

يمثل ضبط الإطار ألمفاهيمي للدراسة وتحديد ماهيتها ضرورة منهجية ومعرفية لا ينبغي تجاوزها وذلك لإزالة أي غموض قد يتعرض له القارئ، الأمر الذي يقربه من الفهم الصحيح للموضوع، والذي يمكنه من الوصول لنتائج أكثر مصداقية حيث سنتعرف من خلال ماهية الديمقراطية عن مفهوم واضح للديمقراطية وعن جذورها وأنواعها أي صورها المختلفة، كذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى مقومات الديمقراطية والتي نقصد بها الركائز والثوابت التي بنيت عليها، ثم نقوم بتتبع مراحلها أي الفترات التي مرت بها خلال تحولها حيث أن كل مرحلة تكمل المرحلة التي قبلها، فهذا الفصل يستهدف ضبط المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية ومقوماتها في البحث.

ونظرا للعلاقة الارتباطية للديمقراطية ومقوماتها ومراحلها سنتطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية

المبحث الثاني: مقومات الديمقراطية

المبحث الثالث: مراحل الديمقراطية

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية

قبل التعرف على مقومات الديمقراطية لابد أولا من فهم ماهية الديمقراطية ومعناها في العالم من خلال الرجوع إلى جذورها التاريخية ومفهومها ثم التعرف على أنواعها وهذا ما سنتناوله في هذا البحث:

المطلب الأول: جذور الديمقراطية

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية

المطلب الثالث: أنواع الديمقراطية

المطلب الأول: جذور التاريخية للديمقراطية

إذا كانت جذور الديمقراطية المطبقة اليوم وبشكل واسع في الكثير من الدول التي تضرب في أعماق التاريخ وتعود إلى الفكر اليوناني القديم، فإن تعبير الديمقراطية لم يكن يعني حكم الصفوة من الناس عن طريق التمثيل النيابي كما هو معمول به اليوم لأسباب تتعلق بالمؤسسات القائمة واتساع نطاق الكيانات السياسية بما يستحيل معه الحكم المباشر الذي ترمز إليه هذه الكلمة وإنما كانت تعني حكم الدهماء من الشعب، أي عامة الشعب[1].

كما تجمع الدراسات التاريخية، على أن الديمقراطية بشكلها قد ظهرت لدى الإغريقيين القدماء في اليونان القديمة مع بدايات تكون الفكر السياسي الإنساني في القرن الخامس قبل الميلاد، وذلك بازدهار الحضارة اليونانية القديمة إذ يمكن القول أن فلاسفة ومفكري اليونان القديمة هم أول من استنبط فكرة الديمقراطية وذلك في بحثهم عن أصل الدولة ونشأتها إذ ذهبوا إلى أن الإنسان في حاجة إلى المجتمع، إذ لا يستطيع أن يحيا الحياة الطبيعة إلا داخل الجماعة[2].

فاتخذت الديمقراطية عبر تطور المجتمعات وتعدد الثقافات صورا وتطبيقات متباينة وإن هذا المفهوم التاريخي جوهره مثل أعلى يتمثل في المساواة، وإن النظم والمؤسسات والعلاقات التي تلقب بالديمقراطية هي التي تعظم المساواة بين البشر في فرص الحياة في كل المجالات السياسية

---

[1]/ فضيل دليو وآخرون: **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، ط02، مخبر التطبيقات التنفيذ والتربوية، قسنطينة، 2006 ص 27.

[2]/ حسين علي إبراهيم ألفلاحي: **الديمقراطية والإعلام والاتصال (دراسة في العلاقة بين الديمقراطية والإعلام وطبيعة الإعلام الديمقراطية ووظائفه)**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 20.

والاقتصادية والاجتماعية، وتسمح للإنسان بتطوير إمكاناته وإطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات[1].

إضافة إلى كل ذلك تمثل "**أثينا**"[2] المهد الأول الذي طبق فيه الحكم الديمقراطي على يد "**كليستيش**"[3]، الذي عمل على تثبيت الانتقال إلى الديمقراطية في أثينا، لقد كانت القوانين هي الأساس التي تشيد عليها البناء الديمقراطي وأصبحت هذه القوانين بعد أن كانت صادرة على إرادة الآلهة، وكأنها صادرة عن إرادة الشعب داخل الجمعيات العامة الشعبية وكأنها عقد يبرم بين المجتمع، هذه القوانين قامت على الإقناع، لهذا فقد كان الجميع متساوي أمام القانون، كما قال "**بركليس**"[4] نحن ممسكون بزمام القانون، والحرية هنا تعني احترام القانون إذا كان موضوعا على نحو سليم، في إطار الحياة العامة فإن مراعاته حق مشروع، يقول بركليس أن سر عظمة الحضارة اليونانية يكمن في طبيعة نظمها الديمقراطي، وأن الديمقراطية ليست تنظيمها للسلطة، بل هي مجموعة من الأخلاقيات التي تلتقي فيها العدالة بالحرية[5].

وفي حقيقة الأمر ترجع الديمقراطية إلى عهود الإغريق والرومان، فقد قدر الإغريق أهمية حياة الجماعة في ظل سلطان الشعب. ولذلك عملوا على تحقيق الديمقراطية بالكيفية التي رأوها في ذلك الوقت. غير أن ديمقراطية اليونان والرومان كانت أقل عمقا وأضيق نطاق مما نشاهد الآن، فلم تكن الديمقراطيات القديمة نعرف الحرية بمعناها الحديث، مثل الحرية الشخصية، حرية العقيدة

---

[1]/ سعد الدين إبراهيم وآخرون: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2002، ص36.

[2]/ أثينا: تعد واحدة من أشهر مدن التاريخ القديم والكلاسيكي وهي عاصمة أتيكا استوطن الإقليم والمدينة عدد من شعوب البحر الأبيض المتوسط كالكريتيين والموكينيين، وقد أطلق عليها اسم أثينا عن اسم الآلهة الذي يطلق على المدينة التي تقدم للبشر أكثر فائدة وكانت أثينا المدينة التي أوجدت فيها شجرة الزيتون التي عدت الأكثر نفعا لبني البشر. أنظر: صلاح حمود، **بحث عن نظام الحكم في أثينا (بحث علمي كامل عن نظام الحكم في أثينا اليونان)**، أبحاث علمية وثقافية، المصطبة، تاريخ الاطلاع: 2019/06/12، الساعة 18:26، من الموقع: https ://www.almtaba.com/t208157.html

[3]/ كليستينش: هو زعيم الأرستقراطيين في أثينا وهو الذي عمل على إنهاء كم الطغيان في أثينا وإعادة الديمقراطية، أنظر: **المرجع نفسه**.

[4]/ بركليس: كان من أكثر السياسيين والخطباء البارزين في تاريخ اليونان، وكان حاكما لمدينة أثينا خلال عصرها الذهبي قرن الخامس قبل الميلاد وتعرف فترة حكمه باسم (عصر بركليس) وهي الفترة المتدة من حوالي 461_429 ق.م، أنظر: إسلام خيري محمد: **أثينا في العصر الذهبي (عصر بركليس)**، جامعة سوهاج، قسم الدراسات اليونانية والاتينية، تاريخ الاطلاع 12/ 06/ 2019، الساعة 18,40. https://legs_sohog blogspot.com 2015/11/blog_post40heml

[5]/ شفيق أحمد عبد الرحمان أبو حشيش: **البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطية في الوطن العربي (تونس نموذجا)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، كلية الاقتصاد العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ، 2014، ص ،ص20،21.

حرية الملكية، حيث كانت سلطة الدولة على الأفراد مطلقة لا يحدها قيد[1].

وكان الفرد خاضعا للدولة خضوعا تاما في كل شيء، إذا كان على الفرد أن يعتنق دين الدولة وكانت أملاك الفرد وثروته تحت تصرف الدولة. ولم تكن الحرية الشخصية مكفولة، إذا كان يمكن نفي أي شخص دون تحقيق أو محاكمة. يضاف إلى ذلك أن الحكومات القديمة كانت تتدخل في بعض الأمور الصغيرة مثل تحديد ملبس المواطن وفقا لنموذج معين[2].

كما تعود الديمقراطية في جذورها إلى سقراط وأفلاطون والي التطبيق ألاثني وجوهرها توسيع دائرة الحقوق بين البشر بحيث يتساوون في فرص الحياة، ويتضمن ذلك تعظيم الحريات والمشاركة، كما أن الديمقراطية تعني سيادة الشعب، ولهذا تشكل في النظام الديمقراطي تلقائيا أغلبية تحكم وأقلية تعارض[3].

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية

إن أصل كلمة "الديمقراطية" يرجع إلى عهد اليونان القديم، وهي كلمة مركبة من لفطين "ديموس" (demos) أي الشعب و"كراتوس" (cretos) أي السلطة أو الحكومة ومعناها"سلطة الشعب". وبهذا المعنى فإن الديمقراطية تعني اختيار لحكومته وغلبة السلطة الشعبية أو سيطرة الشعب على هذه الحكومة التي يختارها[4]. بمعنى "الحكومة" التي تقر سيادة الشعب وتكفل الحرية والمساواة السياسية بين الجميع وتخضع فيها السلطة صاحبة السلطان للرقابة رأي عام حر، وله من الوسائل القانونية ما يكفل خضوعها لنفوذه". وقريب من هذا التعريف، ولو أنه يرتكز على المعنى الأكثر شيوعا في عصرنا الحاضر، تعريف آخر يرى بأن الديمقراطية اصطلاح "يستعمل في الغرب في أغرب الأحوال بالمعنى الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية ويشتمل المضمون الواسع لهذا المصطلح، حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه[5].

---

[1]/ محمد نصر مهنا: **علوم السياسة دراسة في الأصول والنظريات**، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت.ن)، ص 218.

[2]/ **المرجع نفسه**: ص 219.

[3]/ فايز الربيع: **الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية**، دار الحامد، عمان، 2004، ص31.

[4]/ فضيل دليو وآخرون: **إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية**، غير منشورة، دون بيان نوع الرسالة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2001، ص32.

[5]/ فضيل دليو وآخرون: **المرجع سابق**، نفس الصفحة.

وبعد أن تعرفنا على البدايات التاريخية لعملية ولادة مصطلح "الديمقراطية" وتمثيله واقعيا، إلا أنه في سياق التطور التاريخي الاجتماعي العام توسعت الدلالة الاصطلاحية للمفهوم أو أصبح يشير إلى بنى اجتماعية مختلفة تسود فيها أنماط من الحياة الاجتماعية متباينة إلى حدٍّ كبير فالمحمول الدلالي للمصطلح من زاوية الرؤية الغربية يختلف عنه من زاوية الرؤية في بلدان العالم الثالث، وحتى في الدول المتقدمة التي لها تاريخها الخاص والمتقدم في مجال الديمقراطية ثمة اختلاف وتباين في رؤيتها لما يشير إليه المصطلح واقعيا[1].

حيث يرى عبد الرحمان منيف في كتابه ((الديمقراطية أولا... الديمقراطية دائما)) أن الديمقراطية هي أساس ليس فقط لفهم المشاكل وإنما للتعامل معها، وهي بمقدار حضورها كممارسة يومية وكقواعد وتقاليد، تضعنا في مواجهة مباشرة مع المسؤولية، وتضطرنا للبحث عن حلول والمشاركة في تطبيقها وتحمل نتائجها[2]. كما أنها تترك الباب مفتوحا لمواصلة الاجتهاد بحثا عن صيغ أفضل من خلال الارتقاء بالحلول التي تم التوصل إليها في وقت سابق، وهكذا تصبح الديمقراطية شرط التطور ووسيلته في آن واحد، وتصبح الأداة الأمنية والمجربة للانتقال من وضع إلى وضع أرقى والطريقة الفضلى لتجنب المجتمع الهزات أو الانقطاع، وأيضا الصيغة التي تفسح المجال أمام مشاركة القوى الحية والفاعلة والجديدة في تحمل المسؤولية[3].

ومن أشهر مفاهيم الديمقراطية التعريف الذي قدمه "**جوزيف شوميتر**"[4] حيث عرفها بأنها التدابير المؤسسية التي تتخذ من أجل التوصل إلى القرارات السياسية والتي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق تنافس المرشحين على أصوات الناخبين[5].

---

[1]/ منذر خدام: **أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2004، ص79.

[2]/ عبد الرحمان منيف: **الديمقراطية أوّلاً ... الديمقراطية دائما، ط05**، المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، المملكة المغربية وبيروت، 2007، ص08.

[3]/ **المرجع نفسه**: نفس الصفحة.

[4]/ جوزيف شومتير: هو من أبوين على المذهب الكاثوليكي من أصول ألمانية عمل رئيسا للمالية في النمسا، وكانت له أفكار ومواقف سياسية محافظة للغاية ولم يكن له مكانته عالية بين زملائه في الصف ولكن كانت له أفكار الجوهرية، أنظر: (ب.م) **جوزيف شومتير حياته**، مدار 6 تاريخ الاطلاع 2019/6/12، 19:05 من الموقع

https://www.mder.com/detail1144478.html.

[5]/ joseph, Schumpeter, **capitalisme, socialisme et démocratie**,2eme édition, paris: petite bibliothèque,1942,p367.

وقد عرفت الديمقراطية في الاصطلاح الغربي وفقا لمفهوم الثورة الفرنسية على أنها: حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه بحيث يكون لإرادة الشعب بذلك حرية غير مقيدة بأية قيود خارجية فهي سيدة نفسها ولا تسأل أمام سلطة غير سلطتها"[1].

كما يرى أحد الباحثين أن الديمقراطية بمعناها الواسع هي: مشاركة الشعب في اتخاذ القرار السياسي، ومراقبة تنفيذه، والمحاسبة على نتائجه، وأنها بالمفهوم الإجرائي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع الطبقي بوسائل سليمة، من خلال قواعد وأسس متفقا عليها سلفا بين جميع الأطراف تضمن تداول السلطة بين الجميع من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة[2].

أما الديمقراطية عند العالم الغربي كما رأينا سابقا وبمفهوم أوسع مرتبطة بالمعنى الذي أعطته إياها الثورة الفرنسية ومضمونها والذي يتمثل في حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة عن طريق التصويت الذي يقوم به نواب الشعب[3]. لذلك فإن إرادة الشعب حرة وسيدة نفسها فالديمقراطية عندهم تعني السيادة للأمة ومثلها الأعلى هو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه فهو الذي يسبق القوانين التي تحكمه وتسير شؤونه، ويفصل في قضاياه، ولأن إجماع كل الشعب على أمر ما أمرا مستحيلا فإن المذهب الديمقراطي يرجع أصل السلطة إلى الإرادة العامة للأمة التي تتجسد في الواقع السياسي عن طريق انتخاب النواب والممثلين للشعب في مختلف أجهزة الدولة فالديمقراطية إذن تعني حكم الكثرة أو حكم الأغلبية التي تعنيها الانتخابات[4].

وإن جوهر الديمقراطية بعيدا عن التعريفات والمصطلحات الأكاديمية أن يختار الناس من يحكمهم ويسوّ أمرهم، وان لا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحق عزله وتغيره إذا انحرف، ولا يساق الناس إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اختبارات اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها، فإذا عارضها

---

[1]/ صونيه العيدي: **المجتمع المدني...المواطنة والديمقراطية "جدلية المفهوم والممارسة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع2، 3، جانفي، جوان، 2008، ص10.

[2]/ عبد الله بن محمد الرفاعي: **الإعلاميون العرب وقضايا الحرية، الديمقراطية (حقوق الإنسان مقاربات علمية لفهم الممارسة المهنية)**، دار جرير، عمان، 2015، ص79.

[3]/ أحمد بن شيخة: **الفكر السياسي العربي المعاصر (من خلال العقل السياسي العربي للجابري)**، مذكرة ماجستير في الفلسفة غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006،ص39 .

[4]/ **المرجع نفسه:** ص ص40،39.

بعضهم كان جزاؤه التشريد والتنكيل، بل التعذيب والتقتيل. هذا هو جوهر الديمقراطية الحقيقية التي وجدت البشرية بها صيغا وأساليب علمية مثل الانتخابات والاستفتاء العام، وترجيح حكم الأكثرية وتعدد الأحزاب السياسية، وحق الأغلبية في المعارضة، وحرية الصحافة، واستقلال الفضاء ...ألخ[1].

المطلب الثالث: أنواع الديمقراطية

للديمقراطية أربعة صور وهي:

1. الديمقراطية المباشرة:

وتعني مشاركة أعضاء المجتمع في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت الشخصي على الحلول المقترحة، ويعد مظهر المباشر لممارسة الديمقراطية هو الصورة الأصلية المثالية للممارسة الديمقراطية لأنه يجعل من المجتمع الهيئة الحاكمة، حيث يتولى شؤون الحكم بنفسه دون وساطة استناداً إلى أن الشعب هو المالك الأصلي للسيادة. وهذه الصورة المثلى لممارسة السياسية هي التي عرفت في فقه القانون العام بالديمقراطية المباشرة (la démocratie directe)[2].

ويعد هذا النوع من أقدم صور الديمقراطية، تحمس لها "رسو" ودافع عنها باعتبارها_ في نظره_ تقوم على الإرادة العامة للجماعة، وهي إرادة لا يمكن تمثيلها، كما أنها لا تقبل التعويض ومن ثم يمارس الشعب صاحب السيادة الحكم بنفسه دون وسيط، أي يباشر كافة السلطات العامة في الدولة دون وساطة نواب أو ممثلين عنه، والمقصود بالشعب هنا هو الشعب بمدلوله السياسي وليس الشعب بمدلوله الاجتماعي، حيث يجتمع في هيئة جمعية عمومية لمباشرة سلطة الحكم في كافة مظاهرها[3].

2. الديمقراطية شبه المباشرة:

تقوم الديمقراطية شبه المباشرة على المزج بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية أو التمثيلية، فهي تعد نظاما وسطا بين نظام الديمقراطية المباشرة إذ يمارس الشعب السلطة بنفسه

---

[1]/ عبد العزيز بن عثمان التويجري: **الديمقراطية في المنظور الإسلامي**، ط02، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة_ إيسكو، الرباط، 2015، ص، ص15،14.

[2]/ فضيل دليو وآخرون: **المرجع السابق**، ص 47.

[3]/ خيري أبو العزايم فرجاني: **التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري**، بدون بيانات، ص25.

وبين نظام الديمقراطية التمثيلية، إذ يقتصر دور الشعب على اختيار ممثلين يتولون الحكم باسمه ونيابة عنه، إذ تتيح الديمقراطية المباشرة تدخل الشعب مباشرة للتقرير في الشؤون العامة، بمعنى احتفاظ الشعب ببعض الاختصاصات التي يباشرها بنفسه، وقد احتلت الديمقراطية شبه المباشرة مكانها في القرن التاسع عشر، فقد وجدت بعض تطبيقاتها في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض مقاطعات الاتحاد السويسري. ثم أخذت ومنذ مطلع القرن العشرين في الانتشار الواسع في أرجاء مختلفة من العالم[1].

وهنا ينتخب الشعب نوابا لمناقشة القضايا والقوانين العامة وليست التشريعات شأنها، وليعين السلطة التنفيذية ويحاسبها على تقرير المسائل الرئيسية فيقرها الشعب بنفسه عن طريقا لاستفتاء[2].

وقد تميزت الديمقراطية شبه المباشرة بمشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار وهي تختلف عن الديمقراطية المباشرة، بوجود هيئة تمثلية منتخبة من الشعب بالاقتراع العام، وكذلك تتميز بالرجوع غالبا إلى الشعب في اتخاذ القرارات المهمة وباقتراع مشاريع القوانين من قبل الشعب حيث يستدعي الشعب للتصويت على مشاريع تعديل الدستور أو ما شابه ذلك وهي دعوة إلزامية ولكي يصبح التعديل نافذا يجب أن ينال أكثرية الأصوات كما أن مشاريع القوانين يمكن أن تخضع للاستفتاء الشعبي[3].

3. الديمقراطية النيابية أو التمثلية:

الديمقراطية النيابية تمثل أصلا من أصول الديمقراطية الليبرالية، وليس مجرد وسيلة عملية للاقتراب من الديمقراطية المثالية (المباشرة) إلى الواقع ومن هنا فإن وجود مؤسسات نيابية منتخبة يعتبر ركنا من أركان الديمقراطية، وبذلك تتم المشاركة الشعبية في الحكم عن طريق مؤسسات وليس عن طريق الممارسة اليومية والمباشرة من أفراد الشعب لأمور الحكم. وهنا ينبغي

---

[1]/ حسين على إبراهيم الفلاحي: **المرجع السابق** ، ص 48.

[2]/ عبد العزيز بن عثمان التويجري: **المرجع السابق** ، ص16.

[3]/ نعمان عباس ندا الحياني: **تنوع الديمقراطية ومرونتها كنموذج مثالي في الوطن العربي وأثر الإسلام كدين، مجلة التربية الأساسية**، مج24،ع101، 2018، ص05.

أن يتوافر ضمن النظام النيابي نوع من التوازن والتقابل في توزيع السلطات والمسؤوليات[1].

كذلك تعد الديمقراطية النيابية في النظام السياسي، اصطلاح على نظام الحكم الذي لا يتولى فيه الشعب ممارسة مظاهر السيادة بنفسه، إنما يقوم باختبار أشخاص من بينه عن طريق الانتخاب ينوبون عنه لممارسة هذه السيادة لفترة محدودة، ويطلق عليهم اصطلاحا اسم النواب[2].

فهذا النظام لا يتولى فيه الشعب ممارسة السلطة بنفسه كما هو الحال في الديمقراطية المباشرة ولا يشترك مع البرلمان في ذلك كما في حالة الديمقراطية شبه المباشرة، إنما يرتكز على وجود برلمان يتألف من أعضاء اختيروا بواسطته أي بواسطة الشعب لمباشرة السلطات باسمه لفترة محدودة[3].

وتعني كذلك النظام السياسي الذي قوامه برلمان يتولى وظائف الحكم كلها أو بعضها، وبصفة خاصة الوظيفة التشريعية، ويتألف من أعضاء يعينهم الشعب بالانتخاب لمدة معينة، وعلى اعتبار أن هذا البرلمان يتولى الحكم بالنيابة عن الشعب الذي يعين أعضاءه[4].

4. الديمقراطية الشعبية أو الاجتماعية:

ظهرت هذه الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي سابقا، وهي لا تقتصر على النظام السياسي فحسب، وإنما تشمل النظام الاجتماعي ككل وخاصة النظام الاقتصادي الذي على أساسه تقوم الديمقراطية.

ويتضح مما سبق أن الديمقراطية الشعبية غاية في حد ذاتها لأنها تحاول تجسيد القيم الأساسية التي يتطلع المجتمع إليها ويسعى لتحقيقها، كما أنها وسيلة في نفس الوقت من خلال الآليات تملكها لترجمة هذه القيمة لواقع فعلي ولتحقيق كل ذلك يكون هذا من وفق تفاعل عدة أطراف فيما

---

[1]/ حازم الببلاوي: **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل**، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص 43.

[2]/ سعيد السيد علي: **المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة**، دار الكتاب الحديث، (ب.ب.ن)، 2006 ص304.

[3]/ سعيد السيد علي: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[4]/ محمد طه بودي وليلى أمين مرسى: **المبادئ الأساسية في العلوم السياسية**، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 176.

بينها الحاكم والمحكومين ومنظمات المجتمع المدني هذا من جهة، ومن جهة أخرى تباين نتائج هذا التفاعل تبعا لتباين الظروف الملائمة لتحقيق الديمقراطية[1].

إضافة لذلك الديمقراطية الشعبية تأخذ بمبدأ من لا يعمل لا يأكل، و المفروض أن السلطة السياسية والاقتصادية تكون للعمال والفلاحين، وأن تستبعد البرجوازية المستغلة من الحكم، وهي تطبق حاليا في الصين، وكوريا الشمالية وفيتنام، وبعض دول أمريكا الجنوبية وروسيا وبعض دول أوربا الشرقية وليبيا[2].

[1]/ عباش عائشة: **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008، ص47.

[2]/ عبد القادر رزيق المخادمي: **الإصلاح الديمقراطية في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص103.

المبحث الثاني: مقومات الديمقراطية

تعد المشاركة السياسية الفعالة والتداول السلمي للسلطة ودورية الانتخابات، من التجليات والمظاهر الهامة للديمقراطية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث:

المطلب الأول: التداول السلمي على السلطة

المطلب الثاني: الانتخابات الشفافة

المطلب الثالث: المشاركة السياسية

المطلب الأول: التداول السلمي على السلطة

يعتبر التداول على السلطة مبدأ أساسي من مبادئ الدستور الديمقراطي، الذي يعني به تداول السلطة بين القوى السياسية الشرعية أي المعترف بها قانونيا، يجب أن يكون وفقا لنتائج الاقتراع العام المتمثل في الانتخابات، وعلى أحكام الدستور الديمقراطي أن توجد المؤسسات وتخلق الآليات اللازمة لذلك[1].

كذلك يؤكد الكثيرون أن مبدأ تداول السلطة بين القوى السياسية المتنافسة والفاعلة على صعيد الحياة السياسية من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية لأنه يعبر عن عمق ورسوخ مبادئ الديمقراطية وقواعدها ومؤسساتها وآلياتها في المجتمع المعني، كما يعبر عن استقلال النظام السياسي وحياده إزاء مطالب القوى السياسية بالمشاركة السياسية هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يتطلب التداول السلمي للسلطة الاحتكام إلى رأي الأغلبية واحترام رأي الأقلية أو ترجيح حكم الأغلبية والأخذ برأيها[2]. وتأتي هذه الأغلبية بناءا على عملية الاقتراع العام السري والدوري المنتظم الذي يجرى في أوقات معلومة، غير أن الأغلبية في نظم الديمقراطية لا تمتلك أن تعرض ما تشاء من قوانين أو تشرع ما تهوى، فالديمقراطية الدستورية تفيد حق الأغلبية بقيود دستورية الغاية منها الحفاظ وصيانة حقوق الأقلية ومنع الأغلبية من إلغاء أو الانتقاص من حقوق الأقلية في معارضتها الدستورية[3].

---

[1]/ يونس مسعودي: **التحول الديمقراطي (مقاربة مفاهيمية نظرية)**، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، ع صفر، مارس 2014 ص13.

[2]/ فلاح خلف كاظم الزهيري: **ا لديمقراطية والتداول السلمي لسلطة... حتمية الترابط**، بدون بيانات، ص04.

[3]/ **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

وهذا ما أكده أحد الباحثين بأن التداول السلمي على السلطة هو وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى أخر سواء كان شاغل للمنصب رئيسا للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب.وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على أساس النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي.[1]

وعليه انطلاقا من أن فكرة التداول تعني التعاقب أو التناوب على أمر معين، والذي يهمنا هو التعاقب على السلطة من منظور القانون الدستوري، أما من الناحية الفقهية نجد أن محاولة تعريف التداول على السلطة لا تخلو من صعوبات وإشكالات ترتبط بتعدد وجوه التداول فحسب، بل بتنوع لوازم إمكانه، مما يعرقل عملية حصره في إطار مفهومي واحد، لكن الجانب التقني لعملية التداول من حيث هو آلية لصعود قوى سياسية من المعارضة إلى السلطة ونزول أخرى من السلطة إلى المعارضة القادرة على تحقيق أقدار من الإجماع والاتفاق على تحقيق عملية التداول، هذا من الناحية السياسية.[2]

أما الجدير بالذكر أن مبدأ التداول السلمي على السلطة مبدأ دستوري تتم مراعاته في الدول الديمقراطية ذات النظام الملكي، مثلما هو مراعى في الجمهوريات الديمقراطية، فالملوك في الدولة الديمقراطية لا يمارسون سلطة تنفيذية إنما يمارس السلطة التنفيذية أناس منتخبون و مسئولون أمام مجالس نيابية ،وأمام الناخبين،الذين يجب الرجوع إليهم عند نهاية الولاية الدستورية لسلطة وهم وحدهم أصحاب الحق غير المنازع في انتخاب من انتهت ولايتهم من عدمه، إذا رشحوا أنفسهم أكثر من مرة واحدة ويكتسب مبدأ تداول السلطة أهميته من تعبيره عن مضمونين جوهريين من مضامين النظام الديمقراطي أولهما مضمون التعددية وثانيهما مضمون حكم الأغلبية.[3]

المطلب الثاني: الانتخابات الشفافة

الانتخابات "élection " هي نمط وأسلوب لأيلولة السلطة، يرتكز على اختيار يجرى بواسطة

---

[1]/ أوات محمد أمين: **التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الإسلامي، مجلة** جامعة كركوك، م4،ع2، السنة الرابعة 2009 ص15.

[2]/ خير الدين فايزة: **تولية رئاسة الدولة في الأنظمة العربية الجمهورية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة ، كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة ،2012، ص90.

[3]/ عروس ميلود: **معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر (1990-2006) مقترب تحليلي تقييمي**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لحضر باتنة ،2010، ص33.

التصويت "voting"، أو الاقتراع "ballot"، والانتخابات تعتبر الطريقة الأساسية لإسناد السلطة في الديمقراطية التمثلية، بل أصبح الوسيلة الوحيدة لمنح الشرعية للسلطة، فالانتخاب بمثابة عقيدة للديمقراطية، وأضحت الفترة الانتخابية أهم الأوقات في الحياة السياسية للشعوب، فعلى الرغم من العيوب التي يمكن أن تستند لمبدأ الانتخاب كوسيلة لتعين الحكام، يبقى هذا المبدأ الوسيلة الأنجع في الطريق نحو الديمقراطية التي تجتاح دول عالمنا[1].

فكانت تولية الحكم، تتم عبر التاريخ، دائما على أساس القوة المادية أو القوة الروحية، الاستيلاء والوراثة والاختيار، في حين أن هناك طريقة ديمقراطية تقوم على الانتخاب، أي تصويت عدد من الناخبين، تتوفر فيهم الشروط اللازمة للانتخاب وقد أضحت طريقة الانتخاب، الوسيلة الديمقراطية الأساسية لانتقاء الحكام في الدول المعاصرة[2].

وقد يكون الانتخاب مباشر إذا كان النظام الانتخابي يقتضي اختيار الناخبين لممثلي الأمة مباشرة أي على درجة واحدة، أما إذا اقتصر دور الناخبين على اختيار مندوبين من بينهم ليقوموا بانتخاب ممثلي الأمة فإننا نكون بصدد انتخاب غير مباشر أي على درجتين وقد يكون على ثلاث درجات[3].

أما نظام الانتخاب غير المباشر هو النظام السائد في الدول الحديثة العهد بالنظم النيابية غير أن نظام الانتخاب المباشر أصبح هو السائد اليوم وذلك لفضل تقدم الفكر الديمقراطي وانتشاره فاعتنقته أغلب الدساتير المعاصرة حتى أضحى هو القاعدة العامة في هذا الخصوص وذلك باعتبار هذا النظام أقرب إلى الديمقراطية لقيامه على الكثرة العددية واحترامه لرأي الأغلبية[4].

كذلك تعتبر الانتخابات هي الوسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة للحكام، حتى أن بعض الفقهاء يربطون بين الديمقراطية والانتخاب، ويرون أنه لا قيام للديمقراطية ما لم يكن الانتخاب وسيلة

---

[1]/ عصام الدبس: **النظم السياسية أسس التنظيم السياسي (الدول، الحكومات، الحقوق والحريات العامة)**، دار الثقافة، عمان 2010، ج01، ص199.

[2]/ عبد القادر رزيق المخادمي: **المرجع السابق**، ص53.

[3]/ عفيفي كامل عفيفى: **الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية(دراسة مقارنة)**، دار الجامعيين، الإسكندرية (ب.ت.ن)، ص492.

[4]/ إبراهيم عبد العزيز شيحا: **النظم السياسية (الدول والحكومات)**، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006، ص165.

اختيار الحكام. فتطورت عملية الانتخابات، بعدما كانت تتم في البداية في جمعيات تنعقد في مكان عام ثم تدور مناقشات تتبعها عملية تصويت علنية. ثم ظهرت تدريجيا البطاقة الانتخابية وانتشرت، وفي نفس الوقت نظمت وسائل تضمن سرية التصويت[1].

فقد ارتبط مفهوم الانتخاب وبيان طبيعته إلى حد كبير بمفهوم السيادة وبيان صاحبها، ففي الوقت الذي استقر فيه مبدأ سيادة الأمة وعدم جواز تجزئة السيادة بين الأفراد، كان واجبا على الأفراد الشعب اختيار النواب الممثلين لهم ضمن مجموع واحد يعبر عن إرادتهم، ويحقق مصالحهم، ومن هذا المنطلق عد الانتخاب وظيفة وواجب دستوري[2].

حيث أصبحت الانتخابات الركيزة الأساسية في عملية البناء الديمقراطي، ولكنها ليست كافية إذ يتطلب إجراؤها ضمان العديد من الحريات الأساسية، حيث أشار الأمين العام لأمم المتحدة إلى أن الانتخابات بحد ذاتها لا تشكل الديمقراطية، فهي ليست غاية، بل خطوة لا ريب في أنها مهمة وكثرا ما تكون أساسية على الطريق المؤدية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمعات ونيل الحق في مشاركة المواطن في حكم البلاد على النحو المعلن في الصكوك والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان[3]. وسيكون من المؤسف خلط الغاية بالوسيلة وتناسى الحقيقة القائلة إن معنى كلمة الديمقراطية يتجاوز مجرد الإدلاء دوريا بالأصوات ليشمل كل جوانب عملية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية لبلدهم[4].

وإذا كان الانتخاب من بين الطرق الديمقراطية لإسناد السلطة أو البقاء فيها، لا يمكن أن يكتسب هذه القيمة إلا إذا اقترن بوجود نظام انتخابي عادل يضمن للناخب حق الاقتراع، وللمترشح حق الترشح الحر، ويحقق المساواة بين الناخبين من جهة، والمترشحين من جهة أخرى فهو عماد الديمقراطية النيابية، والركيزة الأساسية في كل إصلاح سياسي وإداري اجتماعي، وبذلك فإن إفساده يؤدي إلى فساد الديمقراطية أو انحطاطها[5].

---

[1]/ سعاد الشرقاوي: **النظم السياسية في العالم المعاصر**، كلية الحقوق، القاهرة، 2007، ص 144.

[2]/ نعمان أحمد الخطيب: **الوجيز في النظم السياسية**، ط02، دار الثقافة، عمان، 2011، ص، ص275،276.

[3]/ علاء شلبي: **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، تحر: كرم خميس، أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2014، ص32.

[4]/ **المرجع نفسه:** ص33.

[5]/ لرقم رشيد: **النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة ،2006، ص11.

فالانتخابات من المظاهر المهمة للديمقراطية، خاصة إذا تمت العملية الانتخابية في أجواء حرة ونزيهة، وتكون نتائج العملية الانتخابية في العادة وصول حزب سياسي أو جماعة سياسية إلى سدة الحكم، بحيث تكون مؤهلة لاتخاذ قرارات تبين سياسات تنفيذية وتشريعات قانونية ملزمة لأفراد والمجتمع والدولة[1].

المطلب الثالث: المشاركة السياسية

إن الديمقراطية هي الإطار الفكري والمؤسسي والإجرائي الضامن لتحقيق المشاركة السياسية وتفعيلها وقدرتها على تأدية مهماتها وتحقيق أهدافها، مثلما أن المشاركة السياسية هي الشرط الأساسي لتطبيق الديمقراطية وتفعيلها وقدرتها على تأدية مهماتها وتحقيق أهدافها. فالديمقراطية بوصفها نظاما سياسيا واجتماعيا مثلها مثل المشاركة السياسية من حيث أنها تستهدف توسيع المساحة التي يستطيع أعضاء مجتمع ما حكم من خلاله وفي إطاره عن طريق المشاركة بصوره تامة وحرة في تنظيم حياتهم الاجتماعية [2].

وذلك أن المشاركة السياسية قد تعددت مفاهيمها، فمن الكتاب من يعرفها على أساس سلوك المشاركين أي دوافعهم النفسية، ومنهم من يعرفها على أساس الانتماء إلى أحد المنظمات ومدى تأثيرها على تسير الحياة السياسية، ومنهم من يعرفها على أساس الانتماء الجغرافي (مدينة_ ريف)، ومنهم من يرجعها إلى التنشئة السياسية والوعي والمواطنة[3].

فمن بين هؤلاء نجد إبراهيم أبراش في كتابه "علم الاجتماع السياسي" يعرفها كما يلي: المشاركة السياسية هي إتاحة الفرصة لمواطن بأن يلعب دورا في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات [4].

كذلك تعد المشاركة السياسية نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار

---

[1]/ خليفة بوزازي: **الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر**، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع15، جوان2016 ص352.

[2]/ علي عباس مراد: **المجتمع المدني والديمقراطية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص 38.

[3]/ لعجال أعجال محمد لمين: **إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم**، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة ،ع 12، نوفمبر 2007، ص 243.

[4]/ **المرجع نفسه:** ص 243.

النظام السياسي، وتعني تحديدا، كما يقول صموئيل هانتنغتون، ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون يقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أم اجتماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم متقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعالا أم غير فعال[1].

إضافة لذلك تجعل الديمقراطية من المشاركة في الحياة السياسية حقا لكل مواطن، يساهم من خلاله في الوصول إلى حكم الأغلبية الذي تستلزمه الديمقراطية، ذلك أنه من المعروف أن الإنسان الذي لا يستطيع أن يشارك في اختيار ممثليه بكل حرية في النظام السياسي يتولد لديه الشعور بعدم فعاليته كمواطن[2].

ولهذا فمن الطبيعي أن يمنح المواطن في النظم الديمقراطية الحق في المشاركة السياسية قد تطور مع تطور الديمقراطية في العالم، ووصل مؤخرا إلى أعلى مراحله، من خلال المنافسة الحرة بين المرشحين لتولي المناصب العليا في الدولة، وتصر الأنظمة الديمقراطية على ضرورة اختيار المرشحين كدليل على التنافس الحر وتثمين حرية المشاركة السياسية للمواطنين، لأن لكل مواطن الحق في اختيار المرشح الذي يريده إذا توافرت فيه الشروط الترشيح، أو حقه في الترشيح بكل حرية أيضا[3].

إن المشاركة السياسية شرطا موضوعيا في تنمية قدرة الأفراد وتطوير كفاءتهم وتدعيم نوعا ضعيفا من المشاركة فأولئك الذين لديهم خصوص متميزة لا ينبغي أن يقوموا بالتخلي عن السلطة للآخرين وباسم المساواة والمطلوب هو تحديد أوزان معينة بحسب القدرات[4].

والمشاركة السياسية تقتصر على فئة معينة بل هي أيضا درجة المشاركة في الحكم بين النساء والرجال، وكذا آليات المشاركة والإطار القانوني الذي تتميز به ومدى توفر الشفافية في الانتخابات[5].

---

[1]/ مي العبد الله: **الاتصال والديمقراطية الفضائيات والحرب الإعلامية**، دار النهضة العربية، لبنان، 1426_2005، ص372.

[2]/ أحمد صابر حوحو: **مبادئ ومقومات الديمقراطية**، **مجلة المفكر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر،ع 05 (ب.ت.ن)، بسكرة، ص335.

[3]/ **المرجع نفسه**: نفس الصفحة.

[4]/ وجدان كاظم التميمي: **الديمقراطية رؤية فلسفية**، دار البازوري، عمان، 2013، ص80.

[5]/ غربي محمد: **الديمقراطية والحكم الراشد (رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية)**، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع.خ أفريل 2011، ص373.

المبحث الثالث: مراحل الديمقراطية

تمر الديمقراطية بعدة مراحل، حيث أن كل مرحلة مكملة للمرحلة التي قبلها، وتتمثل هذه المراحل في التحول الديمقراطي وهو مرحلة مهمة مرت بها العديد من الدول، ثم تأتي مرحلة الانتقال الديمقراطي وهو عملية يتم من خلالها ترسيخ مبادئ الديمقراطية، ثم مرحلة الترسيخ الديمقراطي وهو عملية تهدف إلى جعل مظاهر المرحلة الانتقالية بشكل مؤسسات معترف بها وهنا تظهر مرحلة أخرى وهي مرحلة الديمقراطية التشاركية التي تهدف لتحقيق التعاون والتشاور بين مختلف المؤسسات، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: التحول الديمقراطي

المطلب الثاني: الانتقال الديمقراطي

المطلب الثالث: الترسيخ الديمقراطي

المطلب الرابع: الديمقراطية التشاركية

المطلب الأول: التحول الديمقراطي

1)تعريف التحول الديمقراطي:

هو عملية يتم بمقتضاها تغيير أسس البنية والعلاقات، بحيث تتغير الوظائف والمراكز والأدوار التي يقوم بها الإفراد والجماعات، أو يحتلونها في المجتمع، فقد ميز صمويل هنتنغتون بين ثلاثة أنماط رئيسية للتحول الديمقراطي وهي:

ـ **نمط التحول:** وتقوده النخبة الحاكمة في النظام التسلطي وهذا النمط الشائع في دول المغرب العربي خاصة تونس.

ـ **نمط الإحلال:** وتفرضه نفوذ القوى المعارضة

ـ **نمط الإحلال التحولي:** ويتم هذا الأخير عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة، ويعتبر النمطان الأخيران أكثر قبلية بتأسيس نظام ديمقراطي[1].

كما يعد مفهوم التحول الديمقراطي مفهوم سياسي جديد دخل ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، بحيث يعبر عن كيفية جديدة لوعي المجال السياسي

[1]/ عباش عائشة: **مرجع سابق**،ص10.

أسلوب جديد لممارسة السياسة والسعي إلى السلطة، والتحول الديمقراطي ثورة بمفهوم جديد[1].

فقد أخذت عملية التحول الديمقراطي مساحة متزايدة لدى الدارسين والباحثين، في نظرية الديمقراطية منذ عام 1989، حيث تشير عملية التحول الديمقراطي إلى مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، وتحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية نفسها[2].

حيث يرى أحد الكتاب بأن عملية التحول الديمقراطي هي: عبارة عن عملية تراجع النظم السلطوية بكل أشكالها أنواعها، ليحل محلها نظم ترتكز عن الاختيار الشعبي الحقيقي، وعلى المؤسسات السياسية التي تتمتع بالشرعية واتخاذ مبدأ التداول السلمي على للسلطة، ومن هنا يعتبر التحول الديمقراطي نقطة الوسط التي تقع بين الانتقال من نظام سياسي إلى نظام سياسي أخر والتي تمر بعدة مراحل إلى أن تصل مرحلة تثبيت الديمقراطية وإضفاء الطابع المؤسسي على النظام الجديد والانتظام في إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة أخيرا غرس الديمقراطية[3].

والتحول الديمقراطي(Démocratie transformation)، أو التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية، من الأدبيات التي راج استخداما في الأوساط السياسية، ولقد تباينت التفسيرات حولها ودرجة حدوثها وشروط قيامها، حيث يعرفه البعض لأنه العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولا إلى وضع دستوري ديمقراطي، وعقد انتخابات نزيهة وحرة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا دالا على ديمقراطيته[4].

2) <u>عوامل التحول الديمقراطي:</u>

إن للتحول الديمقراطي مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وهي:

---

[1]/ يونس مسعودي: **مرجع سابق**، ص148.

[2]/ عايد مسلم حماد نوايشة: **دور منظمات المجتمع المدني في عملية الحول الديمقراطي في الأردن(1989-2009)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011/2010، ص50.

[3]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[4]/ باسل أحمد ذياب عامر: **أزمة المشاركة السياسية تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين(1993-2013)** مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، 2014، ص46.

أ. **الأسباب الداخلية:**

توجد العديد من الأسباب الداخلية التي تدفع في سبيل التحول الديمقراطي، ويختلف مدى تأثير كل منها من حالة لأخرى، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1. انهيار شرعية النظام السلطوي:

إن شرعية أي نظام تقاس بمدى الرضي الاجتماعي الذي حققه انطلاقا من مخرجات سياسته العامة، والتي تمس كما هو معلوم المواطن بشكل مباشر. ولاشك أن أحد العوامل المسؤولية عن انهيار النظم السلطوية هو استنفاذ هذه النظم للغرض الذي أنشئت من اجله، بمعنى أنها نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة " أزمة اقتصادية، استقطاب اجتماعي، عنف سياسي"، أو على العكس فقد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه[1].

2. دور القيادة والنخب السياسية:

تلعب القيادة السياسية دورا هاما وحيويا في إقامة الديمقراطية، فالقيادة السياسية تبادر إلى اتخاذ قرار التحول الديمقراطي على إثر دوافع متنوعة، قد تكون نتيجة إدراك القيادة بأفضلية القيام بعملية التحول الديمقراطي لان تمسكها بالسلطة سيؤدي إلى تكاليف مرتفعة، أو نتيجة اهتزاز وتردي شرعية النظام القائم لعدم قدرته على تلبية احتياجات ومطالب شعبه، ويمكن أن يرجع السبب إلى اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية[2].

3. الأزمات الاقتصادية:

وهي التي قد تكون مدخلا مناسبا لدفع النظم غير الديمقراطية في سبيل التحول الديمقراطي حيث تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى التشكيك في كفاءة السياسات العامة للنظام ومن ثم التشكيك في الحكم كما تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى انقطاع العلاقات بين النظام وقطاعي التجارة والصناعة في المجتمع، وهما قطاعان يمثلان القاعدة الأساسية لأي نظام تسلطي وفي المقابل فان

---

[1]/ موازي بلال: **دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب (1996_2012)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والتنظيمات الإدارية، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص51.

[2]/ شهرزاد صحراوي: **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر،2013/2012، ص18.

النمو الاقتصادي قد يكون عاملا محفزا أو ضاغطا لإحداث التحول كونه يؤدي لزيادة نسبة المتعلمين، ومن ثم تنشأ الثقافة السياسية للديمقراطية[1].

4. دور المجتمع المدني:

مع بداية الربع الأخير من القرن العشرين وفي إطار" الموجة الثالثة" للتحول الديمقراطي، برز دور مهم لقوى وتنظيمات المجتمع المدني في دفع عملية التحول في العديد من دول العالم [2].

تبرز أهمية المجتمع المدني في تدعيم وترسيخ المبادئ الديمقراطية من حيث كونه يمثل البيئة المناسبة لغرس وتنمية القيم الديمقراطية، خاصة مع تزايد التعليم والثقافة والتطور التكنولوجي ووسائل الإعلام مما يساعد على إدراك الجماهير لحقوقها الطبيعية وتنامي اهتمام المثقفين من خرجي الجامعات من المشاركة السياسية وتبلور الحركة النسائية ومنظمات حقوق الإنسان. ويمثل المجتمع المدني النشط، وجماعاته وتنظيماته المختلفة، أهمية كبرى في تعزيز الديمقراطية خصوصا إذا كان لهذه الجهات والتنظيمات من أسباب الفاعلية والحرية والانفتاح ما يكفل لها الاستقلال والحركة والاستمرارية[3].

ب. <u>الأسباب الخارجية:</u>

فبالرغم من الاهتمام البالغ الذي أولته المقاربة للعوامل الداخلية، إلا أنها لم تغفل العوامل الخارجية والتي تتمثل في:

1. النظام الدولي بعد الحرب الباردة:

ساهمت الأوضاع الدولية والتي تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وفشل أنظمة الحزب الواحد فيها وتحولها إلى تبني الليبرالية على النمط الغربي ساهمت في تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى دول العالم الثالث[4].

---

[1]/ فراس البياتي: **التحول الديمقراطي في العراق بعد9 نيسان2003**، شركة عارف للمطبوعات، لبنان، 2013، ص05.

[2]/ صالح ياسر آخرون، **تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطية**، مؤسسة فريد ريش ايبرت للنشر، الأردن 2012، ص54.

[3]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[4]/ اسعد طارش عبد الرضا: **التحولات الديمقراطية في البلدان العربية(1990-2009) المغرب العربي نموذجا**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (د.ت.ن)، ص07.

فلم تعد هذه الدول تجد في التجربة السوفيتية مصدرا للإلهام السياسي لاسيما في وضع دولي جديد يستند إلى مبادئ جديدة تتمثل بالدعوة إلى الديمقراطية، وأمام مثل هذه الدعوة وجدت دول العالم الثالث عامة نفسها مجبرة على إتباع النظم الديمقراطية والتعددية خوفا من أن تتهم بمعاداتها للديمقراطية من قبل الغرب، وخوفا من أن تتخذ هذه المسألة وسيلة وسلاح للتدخل في شؤونها الداخلية[1].

2. ضغوطات المؤسسات المالية الدولية:

يظهر دور المؤسسات المالية الدولية في دعم عملية التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث من خلال ربط منح مجموعة من التسهيلات والمساعدات المختلفة(الاقتصادية، الفنية، المالية الإدارية)، أو تبني برامج التكيف والتعديل الهيكلي القائم على الاقتصاد وخصخصة القطاع العام ودعم القطاع الخاص مقابل تبني الديمقراطية[2].

ومنه فإن المؤسسات المالية والدولية تفرض شروط اقتصادية على الدول لتحقيق إصلاحات سياسية، كما حصل في تجربة السد العالي لمصر "**جمال عبد الناصر**"[3] في الستينات، والمطالب ذات الطابع السياسي التي تطرحها هذه المؤسسات عادة ما تشمل ضرورة تبني الحكم الراشد أو الحكم الصالح الذي يحدد عناصره البنك الدولي في الشفافية المسؤولية، دول القانون، المشاركة ألا مركزية، التنسيق، وكثيرا ما تطبق الدول هذه الشروط بصورة شكلية للحصول على امتيازات هذه المؤسسات[4].

3. ضغوطات القوى المهيمنة:

أي ضغوط القوى والتكتلات الكبرى التي تستخدم المساعدات الدولية كأداة للضغط على الدول غير الديمقراطية للتحول إلى الديمقراطية، وهي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية[5].

---

[1]/ اسعد طارش عبد الرضا: **مرجع سابق**، نفس الصفحة.

[2]/ شهرزاد صحراوي: **المرجع السابق**، ص23.

[3]/ جمال عبد الناصر: ولد سنة 1918، التحق بالكلية الحربية 1937، عين ضابط برتبة ملازم ثان 1938 التحق بكلية أركان الحرب وتخرج منها 1948 برتبة رائد، اشترك في حرب فلسطين، نظم الجهاز السري لمنظمة الضباط الأحرار، انتخب رئيسا عام 1956، أنظر: أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص، ص392،393.

[4]/ شهرزاد صحراوي: **المرجع السابق**، ص24.

[5]/ فراس البياتي: **المرجع السابق**، ص27.

4. ضغوطات المنظمة العالمية للتجارة والشركات المتعددة الجنسيات:

وهي مؤسسات أصبحت الإطار العالمي الأساسي لتنظيم التجارة العالمية، حيث أصبحت تفرض إصلاحات اقتصادية وسياسية على حد سواء تدفع نحو التحول الديمقراطي[1].

المطلب الثاني: الانتقال الديمقراطي

ويعني وجود مرحلة وسطية مابين نظامين حيث: ولوج مرحلة التحول، والمرور بعملية تفكيك متدرج للنظام السلطوي وصولا إلى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي، وذلك عبر آليات ديمقراطية ويحدث هنالك في بعض الأحيان، تناقض ناجم بين رغبة النظم التسلطية في الاحتفاظ بمواقعها في الحكم واستمرار احتكارها للسلطة والثروة من جهة، والخطر الداهم الذي يهدد سيادة الدولة تحت غطاء تعزيز الديمقراطية مع انتهازية دعاوي النظم التسلطية في الدفاع عن السيادة الوطنية كما تفعل الكثير من النظم التي تسعى إلى المحافظة على استبدادها تحت دعاوي المحافظة على سيادة الدولة من جهة أخرى[2].

كذلك هو عملية معقدة للغاية، تشير إلى التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية، وهي تتأثر في ذلك بعدة مؤثرات، لعل أهمها: مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وطبيعة الثقافة السياسية، ووجود بيئة دولية مناسبة للتحول[3].

ويعني بالانتقال المرور من حالة أو مكان معين إلى غيره، فالانتقال يرتبط بتأسيس القناعة لدى السلطة الحاكمة نتيجة لأوضاع متأزمة وفشلها في ضبط المطالبة القوية بالتغيير، كما لدى عموم الشعب بفضل توعية نخبه ومثقفيه بضرورات إقامة الديمقراطية بديلا لحكم الغلبة والوصاية لفرد أو لقلة على الشعب، مما يفضي إلى انفتاح سياسي يسمح بتنامي مطالب التغيير التي تدفع السلطة القائمة إلى القبول بتعاقد مجتمعي والاحتكام لشرعية دستور ديمقراطي[4].

إن مفهوم "الانتقال الديمقراطي" في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو

---

[1]/ موازي بلال: **المرجع السابق** ، ص54.

[2]/ زياد جهاد حمد: **العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب**، ع14، ب.ت .ن، الجامعة المستنصرية، كلية القانون والعلوم السياسية، ص580.

[3]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[4]/ بوروني زكرياء: **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي(دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع الرشادة والديمقراطية، منشورة، كلية الحقوق قس العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009 ص36.

التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي[1].

أما المقصود بكلمة " الانتقال" هو الفترة الفاصلة بين نظام سياسي أخر، أي اللحظة التي يتم فيها بناء نظام جديد بغض النظر عن طبيعة هذا النظام أو نمطه، ويتحدد معنى الانتقال من جهة بانطلاق عملية انحلال النظام السلطوي، ويتحدد من جهة أخرى بإقامة نوع من الديمقراطية، أو عودة بعض أشكال الحكم السلطوي، أو نشوء بديل ثوري[2].

فمن بين ما يميز الانتقال أن قواعد اللعبة السياسية غير معينة، ليس بسبب أنها تظل في تدفق مستمر، بل لأنها موضوع اعتراض، والنشطاء الفاعلون يتصارعون ليس لتلبية مصالحهم الاثنية أو مصالح أولئك الذين يزعمون تمثيلهم فحسب.بل من اجل تحديد القواعد والإجراءات التي تحدد هوية الفائزين والخاسرين المحتملين في المستقبل تشكلهما، وبالفعل فإن هذه القواعد الناشئة كفيلة بأن تقرر إلى حد كبير أي موارد يمكن إنفاقها شرعيا في الحلبة السياسية ومن هم الفاعلون المسموح لهم بدخول هذه الحلبة[3].

إن الانتقال من نظم حكم شمولية أو تسلطية تدعى الوصاية على الناس إلى نظم حكم ديمقراطية تستمد شرعيتها من إرادات الشعوب، هو النقلة النوعية والسبيل الوحيد الذي تصبح فيه عملية التحول الديمقراطية الشاقة وما تتطلبه من تنمية شروط الممارسة الديمقراطية الحقة أمر ممكن[4].

بل هو الخطوة الأولى في الطريق الصحيح الذي يمكن ضمن مساره تنمية الحد الأدنى المتصاعد من وسائل المشاركة السياسية الفعالة في عملية تحديد الخيارات الوطنية واتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بتطبيقها وبدون الانتقال الدستوري إلى الديمقراطية لا ينتظر من حكم

---

[1]/ مولود دحماني: **أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي(دراسة مقارنة تونس وليبيا2011_2015)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2016/2015، ص27.

[2]/ مخلوف بشير: **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر(1989_1995) دراسة في التمثيلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية لإنقاذ_المحلة**، مذكرة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران _ألسانيا، 2013/2012، ص26.

[3]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[4]/ علي خليفة الكواري: **الخليج العربي والديمقراطية (حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية)**، مناقشات اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية حول الموضوع، الدوحة، 2001/10/02، ص05.

الغلبة والوصاية أن يسمح بإنضاج الظروف التي تساعد على امتلاك الشعوب مصادر ووسائل المشاركة الفعالة[1].

الشكل1: مسار الانتقال إلى الديمقراطية

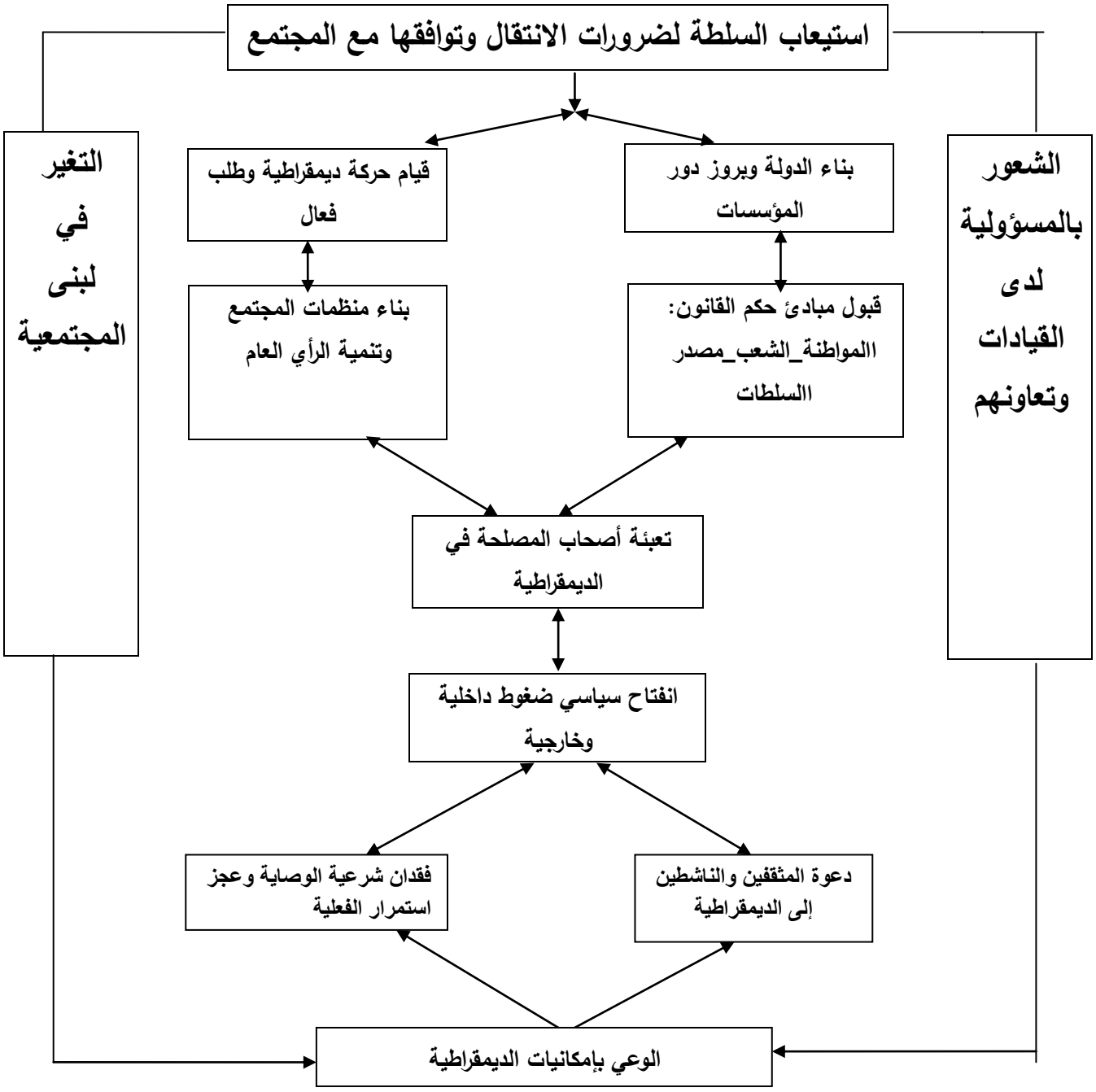

المصدر: علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص18

[1]/ علي خليفة الكواري: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

المطلب الثالث: الترسيخ الديمقراطي

هي العملية التي بمقتضاها يتم تحويل كل مظاهر وترتيبات مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية إلى مؤسسات سياسية معترف بها، منتظمة في أداء دورها ومقبولة من جانب المواطنين الذين يخضعون لها، ومن ثم يمكن القول أنها مرادف للاستقرار والمؤسسية في طل مشاركة فعالة من جانب المواطنين[1].

كما حطي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي[2].

واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول وبداية مرحلة الرسوخ، مؤكدة على أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي، عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود، كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إلا أنها خطوة لابد منها[3].

وقد أثار مفهوم الترسيخ جدلا واسعا بين الدارسين، فهناك من اعتبره مرادفا لمفهومي الاستقرار والمؤسسة، وحاولت بعض الدراسات الحديثة للنظم السياسية تحديد أهم العوامل المساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي، في حين ركزت أخرى على مؤشرات نهاية المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة الترسيخ[4].

ويبدو عند بعض الباحثين أن هناك أمرين يمكن من خلالها الوصول إلى الترسيخ الديمقراطي: الأول يتعلق بتحقيق سيادة الشعب، وذلك عن طرق انتخابات تجرى على فترات محددة، في حين يتعلق الأمر الثاني بمنظومة القيم التي يشتمل عليها النظام الديمقراطي السائد، مثل حقوق الإنسان، ودولة القانون، واستقلال القضاء، وفصل السلطات، وهذه القيم هي جوهر العملية

---

[1]/ زياد جهاد حمد: **المرجع السابق**، ص ص،581،580.

[2]/ رزيق نفيسة: **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولي المشكلات والأفاق**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر _ باتنة، 2009، ص21.

[3]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[4]/ **نفسه:** ص22.

الديمقراطية[1].

كذلك يمكن أن نقول أن الترسيخ الديمقراطي هو مرحلة ختامية أو محطة أخيرة ونهائية من التحول الديمقراطي قد يطول أمر الوصول إليها، ولها قواعد إجرائية دالة على ممارستها، ويشترط لتحقيقها وترسيخها في البلدان، تعميقها مؤسساتيا ونخبويا وشعبيا[2].

فالترسيخ الديمقراطي من الناحية اللغوية يعني رسخ الشيء رسوخا، أي تبثه في موضعه، ورد كذلك في لسان العرب أن كل راسخ هو ثابت والعكس صحيح، و أرسخته ارساخا كالحبر رسخ في صحيفة، والغالب في معنى الرسوخ عند العرب هو الثبات والاستقرار[3].

أما من الناحية الاصطلاحية فالترسيخ الديمقراطي يعني المسار الذي تتضح وفقه الديمقراطيات الجديدة الناشئة، بمفهوم الترسيخ تجذير وتعميق البادئ والإجراءات الديمقراطية في الأبنية والأنساق الفرعية الأساسية للنظام لسياسي، وبذلك فالديمقراطية الراسخة هي نظام يستوفي المعايير الإجرائية للديمقراطية[4].

المطلب الرابع: الديمقراطية التشاركية

إن الديمقراطية التشاركية هي الإطار المؤسساتي الذي تتحقق من خلاله الممارسة والمواطنة والتعاون والتشاور بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير حكومية والأفراد والجماعات من جهة ثانية[5].

وذلك لتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين، والدفاع عن حرياتهم، وتمكينهم من الحقوق الأساسية، ومن التنمية المستوفية لشروط التقدم والرفاه، في إطار دولة حديثة يسودها الحق

---

[1]/ محمد محمود مهدي: **إلى أين تتجه تركيا، الترسيخ الديمقراطي أم الديكتاتوري، مجلة سياسات عربية**، ع16، سبتمبر، 2015 (ب.ب.ن)، ص70.

[2]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[3]/ بن بختي عبد الحكيم: **المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا_ دراسة مقارنة**، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية، غير منشورة، تخصص السياسات المقارنة، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران02، 2017، ص60.

[4]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[5]/ (ب.م): **الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية**، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، المملكة المغربية (ب.ت. ن)، ص18.

والقانون، وتؤمن فيها المشاركة و التعددية، وترسى فيها دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافئ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات "**المواطنة**"[1][2].

كما أجمع العديد من الباحثين في تعريفهم للديمقراطية التشاركية على أنها آليات إشراك المواطنين بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم العامة ومراقبة وتقويم مدى تنفيذ هذه القرارات[3].

ويعرفها الأمين شريط كما يلي: " هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم...كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين، عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك"[4].

كما أنه إذا حاولنا تعريف الديمقراطية التشاركية من الناحية اللغوية نجد أنها مركبة من كلمتين أولهما الديمقراطية وهي تنقسم إلى مصطلحية: أولهما démos، وثانيهما kratos بمعنى سلطة أي المقصود هنا سلطة الشعب[5].

أما الكلمة الثانية هي التشاركية أي التشارك وبمعنى إجماع مختلف الفاعلين، بهدف المساهمة بشكل مباشر ومهيكل في سيرورة اتخاذ القرار. وبالتالي فان الديمقراطية التشاركية هي مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية صنع القرار واتخاذه خاصة ما يتعلق بشؤونهم العامة[6].

---

[1]/ المواطنة: هي كلمة لها جذور في الحضارة الإغريقية وتسمى civis والتي تعني الشخص القاطن في المدينة، لذلك الكلمة cioitas من كلمة civil والتي تعني مدني، وترتبط كلمة (مدني) بدورها بمجتمع ينظم العلاقة بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى حسب القانون وهو يعني أن كلمة المواطنة ترتبط في جزء كبير من دلالتها بالقيم المدنية التي تعني المشاركة والتعايش واحترام الحقوق بكل أنواعها، أنظر: ب، م: **دليل المشاركة المواطنة للشباب سبلا (المرتكزات وآليات الترافع)**، الجامعة الخريفية 2017، ص13.

[2]/ (ب.م): **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[3]/ الأمين سويقات: **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب**، **مجلة دفاتر السياسة** والقانون،ع17، جوان 2017، (ب.ب.ن)، ص244.

[4]/ **المرجع نفسه**: نفس الصفحة.

[5]/ حمدي مريم: **دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري**، مذكرة ماجستير في الحقوق غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2015، ص35.

[6]/ **المرجع نفسه**: نفس الصفحة.

ومن الناحية الاصطلاحية: فالديمقراطية التشاركية هي عمق الديمقراطية التمثيلية، بمعنى أنها لا تقف عند المشاركة الدورية للانتخابات بل هي تساهم ومن خلال توفير مجموعة من الآليات عل خلق الفرص لجميع المواطنين على قدم المساواة ، وجميع الفاعلين في المجتمع(المجتمع المدني القطاع الخاص....) في المشاركة في رسم السياسة العامة واتخاذ القرارات التي تمس الشأن العام المحلي، ومراقبة وتتبع تنفيذ ذلك ومساءلة ومحاسبة المنتخبين، وذلك من خلال مطالبتهم بتقديم حصيلة أعمالهم[1].

وتعتبر الديمقراطية التشاركية آلية ديمقراطية اعتمدتها العديد من التجارب المقارنة من اجل تقليص الهوة بين الفاعل السياسي، ممثلا في الأحزاب السياسية، وبين باقي الفاعلين الاجتماعيين المنظمين داخل الدولة، حيث تم اعتماد هذا المفهوم لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ستينيات القرن الماضي، لمنح المواطنين، آليات قانونية تمكنهم من تتبع وتقييم كيفيات صنع القرار العمومي ومراقبة تنفيذه[2].

وهذا النمط من الديمقراطية يدعوه البعض أنه نمط من أنماط الديمقراطية العمالية بشكلها المطور والمتوافق مع احتياجات القرن الواحد والعشرين، فإنها ديمقراطية تحاول أن تتجاوز، وبشكل أساسي، مشكلة التمثيل في الديمقراطية الليبرالية، وتحاول أن تضمن المشاركة الشعبية دون الانزلاق لمأزق دول المنظومة الاشتراكية حيث تحول الحزب لينوب عن الشعب وتحولت اللجنة المركزية لتنوب عن الحزب وتحول الأمين العام لينوب عن اللجنة المركزية[3].

وبالتالي فالهدف الأساسي والمعلن للديمقراطية التشاركية هو ضمان مشاركة الشعب في الرقابة وفي المشاركة السياسية ليس فقط من خلال صناديق الاقتراع بل من خلال مجموعة من الآليات الشعبية التي تضمن المشاركة المجتمعية الواعية في اتخاذ القرار[4].

---

[1]/ حمدي مريم: **المرجع السابق**، ص38.

[2]/ (ب.م): **آليات الديمقراطية التشاركية بالمغرب**، منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة كونراد ادناور، برلمان مجلس المستشارين، المملكة المغربية، (ب.ت.ن)، ص07.

[3]/ توفيق شومر: **الديمقراطية التشاركية**، الحوار المتمدن، 2013/10/07، تاريخ الاطلاع 2019/05/04، الساعة 10:35 ص02.

http://www.alhewar.org/debat/shaw.art.asp ?aid = 381422&r=0.

[4]/ **المرجع نفسه**: نفس الصفحة.

وفي نهاية هذا الفصل نستنتج أن ظهور الديمقراطية لأول مرة كان في أثينا، وكانت جذورها عريقة وتاريخها حافل جعلها مطلبا هاما لدى الكثير من الدول، وقد قدم الباحثون تعاريف عديدة للديمقراطية بمختلف أنواعها كونها تنادي بالحرية وجعل السلطة في يد الشعب، كما أن هذه الديمقراطية تقوم على ثلاث مقومات أساسية وهي التداول السلمي على السلطة والانتخابات الشفافة ثم المشاركة السياسية في الحكم، بالإضافة إلى ذلك فالديمقراطية تمر بمجموعة مراحل أي خطوات مرتبطة ببعضها البعض تهدف إلى تحقيق هذه الديمقراطية من خلال العمل على ترسيخها وتثبيتها، وهذه المراحل تمثلت في عملية التحول الديمقراطي وهي المرحلة الأولى ثم مرحلة الانتقال الديمقراطية وهي المرحلة التي تليها ثم مرحلة الترسيخ الديمقراطي وهي أهم مرحلة حيث تقوم الديمقراطية بشكل نهائي، بعدها تأتي مرحلة الديمقراطية التشاركية والتي تتمثل في إقامة مؤسسات تقوم على أساس التعاون والتشاور.

الفصل الثاني:

اشكالية الممارسة الديمقراطية داخل الوطن العربى

لقد اتسمت دراستنا لإشكالية الممارسة الديمقراطية داخل الوطن العربي(1989-2011) بالتطرق للنظم السياسية في الوطن العربي وإلى أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على هذه الممارسة الديمقراطية، حيث نتعرف في بداية الأمر عن الموقع الجغرافي للوطن العربي كونه يحتل موقعا استراتيجيا هاما في العالم، ثم نبرز أهم خصائص النظم السياسية العربية والصفات المشتركة فيما بينها، ثم نقوم بتصنيف هذه النظم حسب مجموعة من المعايير، وذلك نظرا للعلاقة الموجودة بين الممارسة الديمقراطية والنظم السياسية العربية، والتي أثرت فيها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

فهذا الفصل يهدف إلى ضبط خصائص النظم السياسية العربية وتصنيفها بالإضافة لإبراز العوامل المؤثرة على الممارسة الديمقراطية في البلدان العربية سواء على الصعيد الخارجي أو الصعيد الداخلي.

ولهذا سنتناول في هذا الفصل العناصر التالية:

المبحث الأول : النظم السياسية في الوطن العربي

المبحث الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة على الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي

المبحث الثالث: العوامل الخارجية المؤثرة على الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي

المبحث الأول: النظم السياسية في الوطن العربي

تعتبر الأنظمة السياسية العربية جزء من هذا العالم الذي يتفاعل باستمرار مع التحولات العالمية لذا كان لزاما تتبع حركية هذه الأنظمة وذلك من خلال رصد خصائص هذه النظم السياسية وتصنيفها وذلك لأن هذه النظم ترتبط بكافة الدراسات السياسية ولهذا سنتناول في هذا المبحث:

المطلب الأول: جغرافية الوطن العربي

المطلب الثاني: خصائص النظم السياسية العربية

المطلب الثالث: تصنيف النظم السياسية العربية

المطلب الأول : جغرافية الوطن العربي

يسكن العرب رقعة كبيرة من الأرض مابين اثني عشر وخمسة عشر مليونا من الكيلومترات المربعة، وتشمل هذه الرقعة القسم الأكبر من غرب آسيا شمال إفريقيا، ويسكن هذه الرقعة الواسعة ما لا يقل عن مائتي مليون نسمة من السكان، ثلثهم في غرب آسيا وثلثاهم في إفريقيا، ويحتل العالم العربي مركزا جغرافيا ممتازا، فتلتقي عنده ثلاث قارات هي آسيا وأوربا وإفريقيا وقد استطاع بفضل هذا الموقع الفريد أن يربط بين الغرب والشرق[1].

يمتد الوطن العربي على مساحة شاسعة من الأرض متمايز الحدود والمعالم، ففي الغرب المحيط الأطلسي وفي الشمال البحر المتوسط وجبال طوروس، وفي الشرق جبال زاغروس والخليج العربي وبحر العرب، وفي الجنوب الصحراء الكبرى والبحيرات الإفريقية[2].

وتتمثل ميزة الوطن العربي الإستراتيجية في انبساط السواحل، وتنوع المناخ وانعكاسه على التربة بالإضافة إلى الموارد الأولية الهائلة خاصة الطاقوية منها، وسيطرة الوطن العربي على أهم طرق المواصلات الدولية من شأنه أن يسهل عملية التنمية في الوطن العربي وذلك بتوفر عناصر التنمية بأتباع إستراتيجية تصدير المواد الأولية، أو إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير أو إستراتيجية الإنتاج الزراعي من اجل التصدير[3].

---

[1]/ إسماعيل أحمد باغي: **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ص07.

[2]/ منذر خدام: **المرجع السابق**، ص108

[3]/ دحمان عبد الحق وطيوش سفيا: **إشكالية التنمية الديمقراطية في الوطن العربي(دراسة حالة الجزائر)**، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، 2016، ص66.

وتبدو البلدان العربية عالما واحدا يمتد من الخليج إلى المحيط الأطلسي بمساحة إجمالية وبتعداد سكاني في حدود ثلاث مئة وخمسون مليون نسمة، هذه البلدان رغم تجانسها النسبي من حيث التركيبة الاجتماعية فإن نظمها السياسية تختلف من نظم ملكية بما فيها الإمارات والسلطنة إلى نظم جمهورية، جل هذه البلدان خضعت لاستعمار سواء كان استعمارا استيطانيا مباشرا أو وصاية أو انتداب والعديد من هذه البلدان خاضت حروبا وثورات من اجل الاستقلال[1].

يتألف الوطن العربي من واحد وعشرون دولة، انضمت تباعا إلى "**جامعة الدول العربية**"[2] التي تأسست عام 1945 في الإسكندرية، وقد وقع على ميثاقها كل من مصر ولبنان والعراق والمملكة الأردنية الهاشمية وسوريا والمملكة العربية السعودية واليمن[3].

ثم انضمت إليها ليبيا عام 1953، والسودان عام 1956، والمملكة المغربية وتونس عام1985 والكويت عام 1961 والجزائر عام 1962، وجمهورية جنوب اليمن الشعبية عام 1968، والبحرين وقطر وعمان واتحاد الإمارات العربية عام1971وموريتانيا عام 1972، والصومال عام1973 ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1976، وجيبوتي عام 1977[4].

وبالرغم من تعدد الدول العربية، غير أن المجتمع العربي يعود بجذوره التاريخية إلى أصول مشتركة تتمثل في مقومات المجتمع الأساسية وهي: بقعة الأرض، الشعب أو السكان، اللغة والثقافة المشتركة، والدين[5]. (أنظر: الملحق 1)

---

[1]/ عبد الحق فكرون: **أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014، ص 76.

[2]/ جامعة الدول العربية: ترجع نشأتها إلى الاجتماع الذي عقد في مصر 1943، ثم عقدت لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي في 25 سبتمبر إلى غاية 7 أكتوبر 1944، وقد انبثق عن هذه اللجنة لجنة فرعية أعدت مشروع ميثاق الجامعة الذي عرض على اللجنة التحضيرية لمناقشته وإقراره من 17 إلى 19 مارس 1945، وفي 22 مارس وقعت الدول على الميثاق وأصبح نافذاً ابتدأ من 11 ماي 1945، أنظر: وضاح زيتون: **المعجم السياسي**، دار أسامة، دار المشرق الثقافي، عمان، 2010، ص115.

[3]/ حسان حلاق: **قضايا العالم العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، 2007، ص14.

[4]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[5]/ **نفسه:** نفس الصفحة.

المطلب الثاني: خصائص النظم السياسية في الوطن العربي

إن من تناول لتعريف للنظم السياسية كان قد حصرها بشكل واحد من أشكال السلطة وهو الشكل القانوني معتبرا أن هذا النظام يقوم على توزيع وممارسة السلطة داخل الدولة دون غبرها من التنظيمات والتجمعات البشرية، كالشركات، والنقابات، والأحزاب، كما وأنه حصر النظام السياسي بصورة واحدة من صور السلطة وهي السلطة القانونية التي أساسها الدستور أو الوثائق الرسمية مهملا السلطة بمعناها الواسع بما فيها النفوذ السياسي والقوة[1].

ومن هذا المنطلق يمكن تقديم مجموعة من الخصائص لنظم السياسية العربية وهي:

1. من الناحية التاريخية:

ونقصد هنا الإرث الاستعماري فمعظم هذه الدول العربية خضعت لمختلف أشكال السيطرة الاستعمارية، مما ترك العديد من الآثار السلبية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا[2].

كذلك أول مداخل الانتقال إلى الديمقراطية هي الخروج من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي مباشرة. وهنا غالبا ما ينصب الاهتمام على دور الإرث الاستعماري وتوافق القادة والآباء المؤسسين قبل وبعد الاستقلال، واختيارهم الانتقال مباشرة من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي[3].

حيث تعرضت لمختلف أشكال الهيمنة الاستعمارية التي تعد سبباً مباشراً في التمزق الذي أصاب البلاد العربية وأدخلها من التشردم وغابت مظاهر الوحدة التي ظلت قائمة طيلة الحكم العثماني، الأمر الذي أنعكس سلباُ على شتى المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[4].

---

[1]/ مها سامي فؤاد المصري: **دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفة عربي**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين ، 2005، ص، ص70، 71.

[2]/ شفيق أحمد عبد الرحمان، أبو حشيش: **المرجع السابق**، ص59.

[3]/ عبد الفتاح ماضي: **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2015، ص 18.

[4]/ سهام زروال: **استراتيجيات النظم السياسية العربية اتجاه الحركات الإسلامية (دراسة حالة جمعيتي الإخوان المسلمين في مصر والأردن)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (ب، ت، ن)، ص16.

2. من الناحية الثقافية والاجتماعية:

تقدم الثقافة بمعناها الواسع أصرة جامعة لأكثر سكان الوطن العربي حيث تعد اللغة العربية هي أساس التخاطب والتفاهم، كما ينتهي نحوه ثمانين في المائة من سكان الوطن العربي إلى الإسلام على مذهب أهل السنة، هذا فضلا عن الاشتراك في الخبرات والسوابق التاريخية[1].

لا يعني ذلك بحال انتقاء صور التنوع ومظاهره، ذلك أنه خارج النسبة المشار إليها تقدم لنا المنطقة العربية نموذجا لواحدة من أكثر مناطق العالم ثراء وتنوعا، سواء على محور اللغة أو الدين أو الطائفة أو العرق، وتلك حقيقة أفاضت المؤلفات الغربية في تصويرها كما أجادت أيضا توظيفها، لكن المقصود هو أنه مهما تكاثرت مظاهر الاختلاف والتنوع، فإن أوجه التجانس والتشابه بين الدول العربية تجب ما عاداها[2].

3. من الناحية الاقتصادية:

ونقصد بها التبعية فأغلبها نظم تابعة تتحرك في إطار التبعية لقوى خارجية تتعدد صورها وأشكالها ودرجاتها فهناك تبعية اقتصادية، سياسية، عسكرية وحتى ثقافية. حيث تؤثر ظاهرة التبعية على حرية هذه النظم وممارستها على المستويين الداخلي والخارجي، على أساس أن التبعية السياسية قرينة التبعية الاقتصادية أو العكس، وهو ما يفسر لنا عدم تمتع هذه النظم باستقلاليتها[3].

4. أزمات الأنظمة العربية:

إن الأنظمة العربية تعاني من أزمات عديدة أثرت على بنائها وهي:

أ. أزمة الهوية:

وهي ترتبط بتعريف المواطن لهويته، وهي تعني التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل في إطار واحد[4].

---

[1]/ على الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ص42.

[2]/ على الدين هلال، نيفين مسعد: **المرجع السابق**، ص43.

[3]/ سهام زروال: **استراتيجيات النظم السياسية العربية تجاه الحركات الإسلامية (دراسة حالة جماعتي الإخوان المسلمين في مصر والأردن)** مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (ب.ت.ن)، ص17.

[4]/ فرحاتي عمر: **النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وايجابية التغيير**، **مجلة العلوم الإنسانية**،ع02، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2002، ص05.

كما تشير هذه الأزمة إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع بما يعنيه ذلك من انتقاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، والتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية، وليس ولاءه للحكومة المركزية، هو المشكل لتوجه السياسي، والمهيمن على سلوكه الاجتماعي[1].

وإنها إذا ظاهرة افتقاد فكرة الشعب الواحد، والأمة الواحدة، والدولة الواحدة، والحكومة الواحدة والوطن الواحد، والمصير الواحد، والولاء الواحد، والهوية الواحدة، والهدف الواحد، والرؤية الواحدة[2].

ب. **أزمة بناء الأمة**

وهي ترتبط بالأولى وتتعلق بعدم مطابقة الحدود الجغرافية للدولة بالحدود الجغرافية للأمة[3].

ج. **أزمة الشرعية:**

إن شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية. وهناك عدة اتجاهات في تعريف السياسية: قانوني، سياسي ديني، والذي يهمنا هو الاتجاه السياسي، الذي يعرف الشرعية السياسية " تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإدارة الجماعية". بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق... وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية[4].

د. **أزمة المشاركة:**

ويعني ذلك إسهام أبناء الشعب ومثقفيه في اتخاذ القرار ومن ضمنه اختيار الحكومة والحكام وهذا لا يعني أن هناك تطابقا كيفيا بين مفهوم الشرعية الواسع وبين مفهوم المشاركة، إلا أن ازدياد

---

[1]/ أحمد وهبان: **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص123.

[2]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[3]/ فرحاتي عمر: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[4]/ شاهر إسماعيل الشاهر: **دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة**، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2017 ص176.

نسبته المشاركة، كما هو الحال بالنسبة للشرعية، يقود إلى مزيد من الاستقرار وبالتالي القبول والرضا التي هي مطابقة تماما لمبدأ ضمان تداول السلطة[1].

المطلب الثالث: تصنيف النظم السياسية العربية

إن هناك صعوبة في تصنيف النظم السياسية العربية وذلك بالنظر إلى تعدد المعايير وتنوعها وفق الشكل الرئاسي نميز بين النظام الملكي والجمهوري والأميري، أما من حيث العلاقة بين السلطات نجد أن هناك نظام حكم رئاسي وبرلماني، ومن حيث معيار النظام الحزبي نجد نظم لا حزبية ونظم الحزب الواحد ونظم التعددية السياسية، أما في دراستنا هذه، يركز على معيار شكل رئاسة الدولة والذي يميز بين الأنظمة الملكية والجمهورية والأميرية:

1. الأنظمة السياسية في الوطن العربي:

أ. معيار شكل رئاسة الدولة:

استخدام هذا المعيار للتميز بين النظامين الملكي والجمهوري والنظام الملكي يقوم على أساس توريث السلطة داخل الأسرة الحاكمة. أما النظام الجمهوري يعتمد على الانتخاب كمعيار لتولي الحكم[2].

ب. معيار نظام الحكم والعلاقة بين السلطات:

يستخدم هذا المعيار للتميز بين ثلاث أشكال للنظم السياسية:

_ النظام الرئاسي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية.
_ النظام البرلماني الذي تمثله بريطانيا.
_ النظام شبه رئاسي الذي تمثله فرنسا.

وتطبيق على النظم العربية نجد نظم الحكم فيها هي نظم رئاسية، حيث ضخمت من صلاحية رئيس الدولة على صلاحيات البرلمان، إذ أصبح يعكس الصفة التمثيلية من الإرادة الشعبية خاصة

[1]/ عمر حمدان الخضر مي: **تداول السلطة والدساتير في الأنظمة السياسية العربية**، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية م33 ع3، 2006، ص 477.

[2]/ سهام زروال: **مرجع سابق**، ص، ص18، 19.

أن العديد من أعضائه يتولون مناصبهم عن طريق التعيين وليس الانتخاب[1].

وعليه يمكن القول أن التميز بين النظم الرئاسية وأخرى برلمانية لا يصلح لتصنيف النظم العربية، فمثلاً النظام السياسي لدولة الكويت (1988_1989) كان من الممكن تصنيفه نظريا كنظام برلماني، لكن من الناحية الفعلية كان حوالي ربع أعضاء البرلمان معينين بواسطة السلطة التنفيذية، وعلى هذا الأساس لا يمكن وصف أي نظام عربي أنه نظام برلماني فبغض النظر عن شكل رئاسة الدولة عما هو مكتوب في الدستور، تعد أنظمة "**رئساوية**" تتركز جل الصلاحيات في يد رئيس الدولة[2].

ج. معيار نظام الحزبي:

يشير إلى درجة المنافسة السياسية ومدى تعدد مراكز التأثير في صنع القرار فيها.

د. معيار مصدر الشرعية:

فالشرعية مستمدة من فكرة واعتقاد وقناعة شعبية بجدارة الحاكمين للاختلال مواقع القرار ومراكز السلطة السياسية[3].

2. <u>أنظمة الحكم في الوطن العربي:</u> وهي كالتالي:

أ. النظام الملكي:

يقوم النظام الملكي على أساس توارث السلطة داخل الأسرة الحاكمة ومن خصائصه أن يحقق بعض المزايا مثل: الحد من الصراع على السلطة ووضع قواعد مستقرة لعملية الخلافة السياسية وتوفير الإعداد المسبق للمترشحين للوصول إلى سدة الحكم، إلا أنه يتنافى مع مبادئ المساواة وتكافئ الفرص وخاصة في تطبيقات النظام الملكي التي يمارس فيها الملك الحكم فعلا، ولا يقتصر دوره على أداء بعض المهام الشرفية أي عندما يملك الملك ويحكم في الوقت نفسه كالأردن والمغرب[4].

---

[1]/ سهام زروال: **مرجع سابق**، ص19.

[2]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[3]/ **نفسه:** ص، ص19، 20.

[4]/ مصطفى بلعور: **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية (دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988_2008)** أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر، 2010، ص 59.

ب. النظام الجمهوري:

بما أن الوضع الطبيعي الذي يأتي فيه رئيس الدولة هو الانتخاب من قبل الشعب بالطريقة التي ينص عليها الدستور، سواء بطريقة مباشرة من قبل الشعب أو عن طريق المجلس النيابي أو مزيجا من الوضعين، فإن حكام الأنظمة الجمهورية العربية لا يتركون مقاعد الحكم إلا بالوفاة، أو الانقلاب أو المرض، أو الاغتيال، كما تمتاز هذه الأنظمة في اعتمادها على شرعية ليس مصدرها ديني أو طائفي أو عقلاني، قانوني، وإنما إيديولوجية ثورية أو كاريزما ملهمة أو هما معا[1].

ت. النظم الأميرية و السلطانية:

توجد في المنطقة العربية أشكال أخرى لرئاسة الدولة فقد يتولى رئاستها شخص يلقب بالأمير كما هو الحال في الكويت، والبحرين قبل تحولها من إمارة إلى مملكة، وفي قطر، كما قد يتولى رئاسة تلك النظم شخص يلقب بالسلطان كما هو الحال في سلطنة عمان، من خصائص هذه النظم أنها تشترك مع النظم الملكية في أساس انتقال السلطة وهو الوراثة بدل الانتخاب. حيث يغلب عليها الطابع العشائري القبلي وتقع كلها في الجناح الشرقي للمنطقة العربية[2]

[1]/ مها سامي فؤاد المصري: **المرجع سابق**، ص، ص72،73.

[2]/ مصطفى بلعور: **المرجع سابق**، ص62.

المبحث الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة على الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي

توجد العديد من العوامل المؤثرة على الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي منها العوامل الداخلية والتي نقصد بها العوامل التي تنشأ داخل الدولة وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث:

المطلب الأول: المجتمع المدني

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في الوطن العربي

المطلب الثالث: الانتخابات في الوطن العربي

المطلب الأول: المجتمع المدني العربي

إن المقصود بالمجتمع المدني هو تلك التكوينات غير الحكومية المتمثلة في التنظيمات السياسية المستقلة والمعبرة عن الإيديولوجيات ومصالح جماعات اجتماعية معينة مثل النقابات المهنية المختلفة، ومختلف الهيئات الاجتماعية الممثلة للقطاعات والجماعات المستقلة عن الدولة تمارس مؤسسات المجتمع المدني علاقتها بالدولة من خلال الهيئات البرلمانية[1].

وفيما يتعلق بالدول العربية تعتبر تونس والجزائر هما الدولتان الوحيدتان اللتان تفاعلتا مع هذا المفهوم من أجل التفكير في ظروف التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، وما يلاحظ عن التطورات السياسية والاجتماعية التي شهدنها الجزائر في الآونة الأخيرة أن هذا المفهوم قد تم قبوله والتفاعل معه دون نقاش للإشارة إلى الشعب وتنوعه الثقافي والسياسي[2].

وهو ما يشمل على العديد من المكونات التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها، ومن بينها: المؤسسات الإنتاجية والطبقات الاجتماعية والمؤسسات الدينية والتعليمية والنقابات العمالية والاتحادات المهنية والروابط والأحزاب السياسية والنوادي الثقافية والاجتماعية وهي روابط ومؤسسات اختيارية يدخلها الأفراد طواعية ولا تقوم عضويتها على الإجبار، وتتمتع بالاستقلالية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن الدولة لتجسيد قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن الدولة[3].

---

[1]/ مخلوف بشير: **المرجع السابق**، ص30.

[2]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[3]/ عد الرحمان يوسف سلامة: **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول 2010م**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2016م، ص11.

وقد تم الاتفاق بين الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع على أن المؤسسات التالية تدخل تحت إطار ما يسمى بالمجتمع المدني، وهذه التنظيمات والمؤسسات هي:

_ التنظيمات النقابية والاتحادية المهنية
_ منظمات حقوق الإنسان.
_ تجمعات أساتذة الجامعة
_ الأحزاب السياسية (هناك من يعتقد أنها لا تقع ضمن مؤسسات المجتمع المدني).
_ الجمعيات الخيرية.
_ الجمعيات الدينية.
_ جمعيات تنمية المجتمع (لجان الأحباء، اللجان النسوية...)[1].

كذلك تشترك مؤسسات المجتمع المدني بوجه عام بجملة من الخصائص والسمات والمعايير وسوف نتطرق هنا إلى أبرزها مقاربة إلى الوطن العربي من الناحيتين الإجرائية والمعيارية:

_ إن تكوين مؤسسات المجتمع المدني يستند عادة إلى الإدارة الحرة لأعضائها سواء انطبق ذلك على المؤسسين لهذه المؤسسات، أو الذين انجذبوا لعضويتها.
_ التنظيم الجماعي، وهو ما يعني أن مؤسسة المجتمع المدني يميل إلى الإدارة الجماعية لتحقيق ذلك فآلية الانتخاب هي الآلية المعتمدة في الغالب لتولي المناصب الإدارية المختلفة، هذا بالإضافة إلى المشاركة الجماعية سواء فيما يتعلق بصياغة القرارات أو في تنفيذ السياسات[2].

فمن الإشكاليات الرئيسية للتحول الديمقراطي في الوطن العربي، غياب المجتمع المدني المستقل والمبادرة والفعال، ويرتبط ذلك بموضوع علاقات الدولة، المجتمع، ودور المجتمع عموما والمجتمع المدني، خصوصا، في التحول الديمقراطي، علاقة ذلك بأزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي[3].

---

[1]/ بلعيور الطاهر: **المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الإنسانية**، ع10، نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص122.

[2]/ ثامر كامل: **المجتمع المدني في الوطن العربي (نظريا وإجرائيا)، المجلة السياسية والدولية**، بدون بيانات، ص17.

[3]/ سيرة عباس: **إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ديسمبر2017، ص ص153،164.

إن هذا الترابط الجوهري بين فاعلية مؤسسات المجتمع المدني والنهج الديمقراطي يطرح قضية مهمة عند كل باحث، وهي أن الأمنيات بمؤسسات مجتمع المدني انكسرت على حقيقة الدولة العربية التسلطية فمؤسسات المجتمع المدني العربي لا تستطيع أن تقوم بدورها المأمول بفعالية في بناء الديمقراطية في المجتمعات العربية فهذه المجتمعات تعاني من بقايا الاستبداد وتمركز السلطة في يد فئات محدودة، كما تعاني من ضعف تسديد في المشاركة الشعبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

كما أن العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية علاقة تداخل وترابط، فالمجتمع المدني ينتعش في إطار الديمقراطية كما أنه يشكل في الوقت نفسه ركيزة لترسيخ الديمقراطية واستقرارها، ويمكن فهم هذه العلاقة في ضوء عدة اعتبارات:

_ أن تنظيمات المجتمع المدني التي تتوسط العلاقة بين المواطن والدولة تقوم بدور في تنظيم هذه العلاقة وإداراتها بطريقة سلمية ومنظمة بالتالي فهي تحمي المواطن من تعسف الدولة وتحمي الدولة من أعمال العنف السياسي التي قد تلجأ إليها بعض القوى والجماعات[2].

_ كذلك يمكن أن تقدم مؤسسات المجتمع المدنية خدمة ديمقراطية إضافية إذا ما استطاعوا أن يجعلوا إدارة الاقتصاد العالمي أكثر شفافية أمام كل المهتمين. هذه المهمة هامة جدا اليوم لأن معظم إجراءات ضبط وتنظيم الاتصالات ورأس المال والاستثمار والهجرة والتجارة العالمية تحدث خارج حدود نطاق رؤية العامة. فالمواطنون عادة مال يعرفون ويجدون أنه من الصعب عليهم معرفة ما هي القرارات السياسية التي تتخذ بخصوص قضايا الاقتصاد العالمي ومن يتم اتخاذها وأين يتم اتخاذها، ما هي الخيارات المتاحة ما هي الأسس التي تتبنى عليها، ما هي نتائجها المتوقعة وما هي الموارد المتوفرة لتنفيذها[3].

كما يشير الإطار التحليلي العام إلى أهمية دور المجتمع المدني ذات الوجهة الديمقراطية في

---

[1]/ مؤيد جبير محمود: سعود أحمد ريحان، **المجتمع المدني في الوطن العربي الواقع والتحديات**، **مجلة جامعة الأنبار** للعلوم القانونية والسياسية، ع4، (ب.ت.ن)، (ب.ب.ن)، ص286.

[2]/ ابتسام حاتم علوان: **واقع المجتمع المدني في الوطن العربي**، **مجلة كلية الآداب** الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ع98 ، ص702.

[3]/ جان آرت شولت: **تقرير اقتصاد عالمي ديمقراطي دور المجتمع المدني**، تر علا أبو زيد، مركز دراسات العولمة و الأقاليمية جامعة واريك كوفيترى، المملكة المتحدث 2003، ص 67.

التأثير بالرأي العام ووضع القرار وتحديد مفهوم مناسب للإصلاح والحكم السليم، ينسجم مع الأولوية الوطنية والديمقراطية، ويعطي القدرة للتنسيق السياسي على معالجة الأزمات التنموية المختلفة وإيجاد حلول لمشاكل الحاسمة، مع الاستجابة لمطالب الشعبية التي يعتبر المجتمع المدني بتنظيمات المجال الذي تتشكل فيه هذه المطالب[1].

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في الوطن العربي

الحزب هو أقرب المنظمات الطوعية وغير الحكومية إلى الدولة والحزب في الدولة الديمقراطية إما أنه حكومة الدولة أو أنه من المحتمل أن يكون حكومة الظل فيها، فهو وسيلة الوصول إلى السلطة و أداة تداولها سلميا، وهو إما الحكومة أو المعارضة. ومهما اختلفت مسميات العصبية أو المصالح التي تجمع أعضاء الحزب الواحد من أفراد وجماعات، واتسع أو ضاق شمول عضويتها لمختلف أفراد وجماعات المواطنين، فإن الأحزاب جميعها تسعى للوصول إلى السلطة[2].

كذلك يمكن أن يكتسب الحزب صفة الديمقراطية عندما يتم تطبيق الديمقراطية في داخله فممارسة الديمقراطية داخل الحزب واتساع نطاق عضويته إلى جانب نظرته غير الإقصائية إلى غيره من الأحزاب هي من أكبر الضمانات للممارسة الديمقراطية داخل الدولة، فالحزب الذي لا يمارس الديمقراطية داخله وفي علاقاته مع بقية الأحزاب قبل الوصول إلى الحكم يصعب عليه ممارسة الديمقراطية في الدولة التي يصل إلى الحكم فيها، وعلى الرغم من أن قسما كبيرا من الأحزاب العربية تستند اليوم إلى مشروع سياسي جديد هو المشروع الديمقراطي، إلا أن الواقع يشير إلى أن هناك فارق كبير بين الشعار السياسي وبين الواقع.[3]

ففي بعض أنحاء العالم العربي تعتبر الأحزاب السياسية وسائل مهمة يمكن من خلالها إعطاء مفهوم للمواطنة، وهذا الدور ذو أهمية بالغة في اليمن، حيث تشكل بنية المجتمع القبلية عائقا أساسيا في وجه التنظيم السياسي الحديث، كما يمكن للأحزاب السياسية أن تقوم بدور توحيدي في البلد الذي كان منقسما إلى شطرين شمالي وجنوبي، على مدى فترة طويلة، وينطبق هذا أيضا

---

[1]/ عبد الكريم هشام: **دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي**، **مجلة الفكر**،ع07 (ب.ت.ن)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، ص332.

[2]/ علي خليفة الكواري: **مقومات الممارسة الديمقراطية في الدول والأحزاب العربية**، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مداخلة أولية 2009/11/4، ص07.

[3]/ قاسم علوان الزبيدي: **دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي**، **مجلة آداب الفراهيدي**، ع15، حزيران 2013 (ب.ب.ن)، ص301.

على الأردن، حيث تضطلع الروابط العشائرية والعائلية بدور مشابه لدور القبائل في اليمن[1].

إن الأحزاب السياسية التي يمكنها التصدي للقضايا الوطنية الأساسية، يمكنها أن تسهم في عملية التكامل الاجتماعي معززة بذلك الاستقرار والتوازن بين مصادر الاضطرابات الأخرى، أما في مصر كما في أي مكان أخر هنالك حاجة لأحزاب السياسية الفعالة المتكونة على نحو جيد لتمكين مشاركة ذات معنى في الانتخابات والمؤسسات السياسية، ولتعزيز ثقافة ديمقراطية قائمة على أسس واسعة الانتشار نأخذ في حسابها المصالح الاجتماعية المتشعبة.[2]

كما أدت المطالبات المتكررة المستمرة بمزيد من الحرية ثم رغبة النظم السياسية في الظهور بمظهر الدول الديمقراطية في نهاية القرن العشرين إلى التجاوب، أتاحت الفرصة لبروز الأحزاب في العديد من البلاد العربية ابتداء من المحيط إلى الخليج ولم يستثن من البلاد إلا القليل، ورغم أن هذه الأحزاب التي برزت في الساحة السياسية العربية و الإسلامية لا زالت تمارس اللعبة السياسية في أضيق الحدود إلا أنها تعتبر تطورا ملحوظا ونقلة موضوعية نحو حرية التفكير والسلوك.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن الأحزاب العربية هي الأحزاب حديثة من حيث النشأة مقارنة بالأحزاب الأوربية وأمريكا الشمالية كانت أصلا حركات مقاومة وطنية أثناء الاستعمار لتنفرد بالحكم بعد الاستقلال في ظل أنظمة حزبية أحادية لا تعترف بأي منافسة حزبية أخرى. تعمل على تبعية الجماهير حولها في برامج تهدف كلها إلى متابعة سياسية تنموية مخططة وتسخر كل الوسائل الإعلامية لخدمة سياسيتها[4].

تظهر التقارير الإعلامية والأبحاث والدراسات الأكاديمية حجم المعاناة التي تكشف الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية، التي ساهمت في فتور الحياة السياسية والمنافسة الشفافة والنزيهة في العمل الحزبي بشكل عام، ويتعلق الأمر هنا بغياب الديمقراطية داخل الأحزاب، ولهذه

---

[1]/ (ب. م): **الديمقراطية في العالم العربي، تقرير عن مشروع المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات**، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، لبنان، 2004، ص19.

[2]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[3]/ عاطف علوان: **التحول إلى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر**، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، كلية العلوم الإنسانية، م16، ع01، 2002، (ب.ب.ن)، ص97.

[4]/ فضلون آمال: **استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام**، مذكرة ماجستير، غير منشورة،، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، لجامعة باجي المختار عنابة، (ب.ت.ن)، ص74.

الإشكالية أسباب عديدة كمها ما هو مرتبط بتسيير العمل الداخلي للأحزاب، ومنها ما هو مرتبط بتدخل أطراف خارجية في عمل الحزب[1].

كما تتجلى أزمة الأحزاب السياسية في العالم العربي والمرتبطة أساسا بغياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية من خلال ثلاثة مستويات: مستوى الوظيفة، مستوى البنية، مستوى إدارة الاختلاف، وإن تلك الأحزاب السياسية على اختلاف أيدلوجيتها، كان الاعتراف بوجودها يعتبر مساسا بوحدتها، وبالتالي قوتها التي تحاول الظهور بها أمام الرأي العام ولكن هذا لم يمنع من حدوث انشقاقات طالت معظم الأحزاب السياسية العربية مثلا: في الجزائر حدثت انشقاقات وانقسامات داخل حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، "**حزب جبهة التحرير الوطني**"[2]، ...إلخ[3].

إن زيادة عدد الأحزاب لا يجب أن يدفع إلى الاعتقاد بفشل التجربة الديمقراطية بل هو نتيجة منطقية لإفرازات الواقع الاجتماعي والسياسي وهي ظاهرة وقتية مرتبطة ببداية الممارسة العلمية الحزبية فكل تجربة جديدة في محاولتها واختيارها بين الأساليب والأدوات المتاحة تولد سلبيات وأخطاء، ولكن استمرارية التجربة في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية مواتية تدفع تدريجيا إلى اتساقها ضمن مسارها المفترض ورسوخ التقاليد الديمقراطية[4].

المطلب الثالث: الانتخابات في الوطن العربي

تعرف الانتخابات بأنها نمط وأسلوب لأيلولة السلطة ويرتكز على اختيار يجرى بواسطة التصويت أو الاقتراع والانتخاب يعتبر الطريقة الأساسية لإسناد السلطة في الديمقراطية التمثلية بل أصبح الوسيلة لمنح مشروعية السلطة، كما يعرفه البعض الانتخاب أنه التنظيم القانوني لمبدأ

---

[1]/ عمر خروبي بزارة: **إشكالية ترسيخ الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الوطن العربي، مجلة العلوم القانونية والسياسية** م09، ع02، جوان 2018، (ب.ب.ن)، ص829.

[2]/ حزب جبهة التحرير الوطني: عرف تطوراً نوعياً منذ المؤتمر الرابع 1979، الذي يعتبر ميلاداً ثانياً نقله من وضعيته كجهاز إلى مستوى تنظيم يجمع معظم التيارات الموجودة في الساحة الوطنية، ويذهب البعض أن ذلك كان مبرمجاً منذ أمد طويل، لكن غموض علاقته بالمؤسسة التنفيذية، والعادات المتراكمة خلال المدة السابقة جعلت مهامه كتنظيم سياسي متعدد التيارات أصعب من مهامه كجاهز حول السلطة، أنظر: مصطفى بلعور: **حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر مجلة الباحث**، ع04، 2006، (ب.ب.ن)، ص97.

[3]/ عمر خروبي بزارة، **المرجع السابق:** ص829.

[4]/ عبد السلام أنور خليل: **التجربة الديمقراطية في اليمن في ظل التحولات المحلية والإقليمية والدولية(1990_2002)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002_2003 ص104.

مشروعية ممارسة باسم الشعب، وأنه السلطة الممنوحة بالقانون لبعض المواطنين الذين تتكون منهم هيئة الناخبين، للمساهمة في الحياة العامة مباشرة أو بالنيابة عن طريق الإفصاح عن إدارتهم فيما يتعلق بتنصيب الحكام وتسيير أمور الحكم[1].

إن الانتخابات في الوطن العربي تمثل عملية اختيار من بين بدائل متعددة، تتسم بأنها فعالة لأنها تستهدف التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة، وانتخاب الحكام وتسوية الصراع على السلطة بطرق سلمية، وتوفير الشرعية الشعبية للحكام وآلية التداول على المناصب السياسية العليا ومحاسبة الحكام، ولأنها تمثل مصدر للتوعية وتثقيف المواطنين وتجنيد السياسيين والقادة[2]. كما أنها حرة تستند إلى مبدأي حكم القانون والتنافسية وتحترم حريات وحقوق المواطنين الرئيسية وهي نزيهة لأنها تجرى بشكل دوري وتقوم على نظام انتخابي عادل وفعال وتستند إلى حق الاقتراع العام وتلتزم اللجنة المشرفة عليها بالحياد السلمي والحزبي في إدارتها وبالشفافية في تسجيل الناخبين وفي فرز الأصوات وإعلان النتائج[3].

إن الانتخاب كوسيلة ديمقراطية للتعبير عن إرادة الشعب سواء شكليا أو من حيث تقنياته هو نتاج غربي، والأنظمة العربية وإن استوردته وطبقت تقنياته وعملت على تجسيد شكله الغربي في ممارساتها السياسية، إلا أنها لم ولن تستطيع تطبيق روحه المرتبطة بمجتمعه الأصلي الأوروبي وذلك يعود لطبيعة الثقافة السياسية والبناء الاجتماعي العربيين[4].

أضف إلى ذلك عامل الزمن في نضج الثمرة الديمقراطية الغربية، التي تطلبت قرنا من زمن الدولة الغربية للوصول إلى مجتمع المواطنة و الديمقراطية[5].

---

[1]/ أماني صالح دياب العرعير: **الانتخابات والتحول الديمقراطي، دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري (2011_2016)**، غير منشورة، مذكرة ماجستير ، ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر غزة، 2017م ص25.

[2]/ عبد الفتاح ماضي: **تقرير عن اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول (الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية)**، كلية سانت كاترين، أكسفورد، 18 آب/ أغسطس، 2007، ص168.

[3]/ **المرجع نفسه:** ص 169.

[4]/ محمد خداوي: **الانتخابات في الوطن العربي بين الو لاءات الأولية والمد الديمقراطي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة الجزائر، تاريخ الاطلاع: 2019/03/14، الساعة 02:4
https://revues.univ-ouargla-dz/index.php/numero-07-2012-dafatir/156-2013-04-28-10-21-34.

[5]/ **المرجع نفسه:**

المبحث الثالث: العوامل الخارجية المؤثرة على الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي

بعد أن تعرفنا عن العوامل الداخلية المؤثرة على الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي لابد لنا أيضا من التعرف على العوامل الخارجية التي كان لها تأثيرا كبيرا على واقع الديمقراطية في البلدان العربية والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث:

المطلب الأول: الموجة الثالثة العالمية للتحول الديمقراطي

المطلب الثاني: انتهاء الحرب الباردة

المطلب الثالث: العولمة

المطلب الأول: الموجة الثالثة العالمية للتحول الديمقراطي

لقد كشفت موجة التحول نحو الديمقراطية تأثر وأهمية العوامل الدولية في هذه العملية. وذلك بدرجات مختلفة، والواقع أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية الانتقال من وضع استبدادي تسلطي قمعي إلى وضع ديمقراطي وهي عملية تدريجية وليست طفرة فجائية. كما التحول بحد ذاته، ليس هو الديمقراطية، وإنما هو شرط أو طريق للوصول إليها رغم أخذه بعض ملامحها كالتعددية السياسية والممارسات الديمقراطية[1].

كما أكدت خبرة الانتقال إلى الديمقراطية أو التحول الديمقراطية على الصعيد العالمي منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشريين على أن دور العوامل الخارجية كان مساعدا أو ثانويا في الغالبية العظمى من الحالات، فالعوامل الخارجية لها تأثيراتها الهامة في مساندة عملية التحول أو تسريعها[2].

لقد أصبح موضوع التحول الديمقراطي demorcratic transformation يشغل حيزا متناميا لدى مفكري ومنظري الديمقراطية المعاصرة، وذلك منذ عام 1989م وهو ما يسميه الباحثون "عام الحقيقة" عندما انهار الاتحاد السوفيتي وبرزت موجة من التحول من النظم السلطوية نحو الديمقراطية، وهو ما أسماه " صمويل هنتنجتون" " بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطية" حيث يعرفها صمويل هنتجتون موجة الديمقراطية بأنها مجموعة من التحولات من النظم غير الديمقراطية إلى

[1]/ زياد جها حمد: **العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب**، ع14، (ب.ت.ن)، (ب.ب.ن)، ص602.

[2]/ وائل محمد إسماعيل: **الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الديمقراطية في الوطن العربي**، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، ص73.

النظم الديمقراطية، والتي تحدث خلال فترة زمنية معينة[1].

ويرى أيضا صموئيل هنتجتون أن العالم مر بثلاث موجات للديمقراطية، حيث شملت الأولى على عشرين دولة معظمها في أوربا والأمريكيتين، بينما اشتملت الثانية على حوالي ثلاثون دولة منها مصر ولبنان على الصعيد العربي قبل الارتداد عنها في أوائل الستينات من القرن الماضي. أما الموجة الثالثة third wave التي بدأت عام 1974م مع سقوط الحكم العسكري في البرتغال فقد ساهمت في تحول حوالي ستين دولة، مما رفع عدد الدول الديمقراطية في العالم إلى أكثر من مئة دولة عضو في الأمم المتحدة علما أن في هذه الموجة برز عدد من الدول العربية ذات درجات متواضعة من التحول الديمقراطية كمصر والجزائر والأردن والكويت ولبنان...[2].

توجد عدة قضايا مفصلية تنطلق من التحول وتزداد بروزا مع نضوج التحولات وهي تعني الأمة العربية ومصالحها الحيوية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، فإذا ما تحقق للنخب والمثقفين في العالم العربي الإدراك الكامل لطبيعة المرحلة وأبعادها وتداعياتها الايجابية والسلبية على الوطن العربي، فالتأثيرات الإيجابية أن هناك معضلات إنسانية مشتركة لا يمكن حلها إلا عن طريق التفاعل الجماعي ومن هذه المعضلات، انتشار الأسلحة الإرهاب، التهديدات النووية وغيرها ولتفادي المشاكل التي تعمد الاستقرار، ليس في الوطن العربي وحده بل في المجتمع الدولي لا بد من التوجه نحو المسار الديمقراطي لتحقيق قدر من استقلالية القرار السياسي والاقتصادي وتحقيق الذات[3].

المطلب الثاني: انتهاء الحرب الباردة

هنا لا يمكن تجاهل العامل الخارجي الذي برزت أهميته بصفة خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عند تفكك الاتحاد السوفيتي وتحول الكثير من دول أوروبا الشرقية إلى الديمقراطية في ظل الدور الذي لعبه الإعلام الخارجي في زعزعة الحكم التسلطي وتدعيم الحركة الديمقراطية ماديا ومعنويا.

---

[1]/ إيهاب عبد الله عباس: **العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي ودعم تعزيز الديمقراطية، مجلة جامعة شندي**، ع8 يناير 2010، (ب.ب.ن)، ص73.

[2]/ نبيل كريش: **أفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة، مجلة العلوم الإنسانية**، م(أ)،ع31، جوان2009 جامعة منتوري قسنطينة، ص233.

[3]/ عبد السلام أنور خليل: **المرجع السابق**، ص33.

الأمر الذي ساهم ليس فقط في نجاح عملية الانتقال الديمقراطي إلى أوروبا الشرقية، وإنما في تأثير ذلك على حركة الانفتاح السياسي والتعددية السياسي التي عرفتها الكثير من دول العالم بما فيها المنطقة العربية[1].

كما أن النموذج السوفيتي الذي كان يطمح إلى تحقيق تنمية سريعة وشاملة لصالح أوسع الجماهير الشعبية وبانهياره في عقر داره انهارت كل الآمال التي كان بعقلها عليه الكثير من الزعماء والأحزاب في عدد من الأقطار العربية، وبالتالي سقطت الأطروحات التي كانت تستبعد أو تؤجل الديمقراطية السياسية باسم تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والتنمية الشاملة[2].

أما العائق الثاني فهو انسحاب الاتحاد السوفيتي من مركز القطب المنافس للغرب مما جعل الديمقراطية في الوطن العربي تتضرر من جهة من اقتدائها بالنموذج السوفيتي في الحكم والتسيير، ومن جهة ثانية من تدخل الغرب بصورة متواصلة ضد الإرادة الشعبية وبالتالي ضد الديمقراطية في الأخطار التي كان يتتبعها أو يطمح إلى استتباعها في ظل نظام الحرب الباردة الذي كان سائدا منذ الحرب العالمية الثانية[3].

لقد أفرزت المتغيرات الدولية الجديدة التي حصلت بين الأعوام (1989-1991) نهاية الحرب الباردة كنمط للتفاعلات الرئيسية في نظام العلاقات الدولية، ثم امتدت لتشمل الوطن العربي، وبعد هذا التحول في النظام الدولي ضرورة تاريخية واستجابة لمطالب الحريات والحقوق العامة وحق الشعوب في التمتع بحكومات ديمقراطية تعبر عن إرادتها بشكل واقعي وموضوعي[4].

إن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، أدى إلى تعديل العديد من عناصر المعادلة الإستراتيجية في العالم، حيث امتدت عملية التعديل بالخصوص إلى سياسيات واستراتيجيات القوى الدولية والإقليمية منها الوطن العربي[5].

---

[1]/ نبيل كريش: **دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية فرع تنظيمات سياسية وإدارية، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص52.

[2]/ مصطفى بلعور: **المرجع السابق**، ص85.

[3]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[4]/ حسين حافظ وهيب: **الدور الإستراتيجي الأمريكي في إحلال النظم الديمقراطية**، **مجلة دراسات دولية**، ع55، (ب.ت.ن)، (ب.ب.ن)، ص، ص 72،79.

[5]/ مقدم عبيرات، عبد العزيز الأزهر: **التنمية والديمقراطية في ظل العولمة**، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع11، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2007، ص216.

وأدت أيضا إلى انعكاسات جوهرية على تغير النظام الدولي الذي انعكس بدوره على الدول العربية حيث أصبحت قضية حقوق الإنسان والديمقراطية قضية عالمية يتم التعامل مع دول العالم الثالث والعالم العربي وتقييمها بناء عليها وتصنف في إطارها إلى دول ديمقراطية أو غي ديمقراطية[1].

المطلب الثالث: العولمة

إن مفهوم العولمة خاصة من الناحية السياسية تعني الدرجة العليا في علاقات الهيمنة وحددها البعض بالتبعية الكاملة للنظام الليبرالي. ومن الناحية الاقتصادية تعني سيادة النمط الرأسمالي وتحويل العالم كله إلى سوق مفتوحة دون عقبات أو حواجز، وذلك على مستوى التوزيع والإنتاج ومن الناحية الثقافية يرى بعض المثقفين العرب أن العولمة هي نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى، ويدفع إلى التفتيت والتشتيت وربط الناس بعالم الأوطن واللا أمة واللا دولة[2].

إن ظاهرة العولمة لم تعد كما يعتقد البعض تهتم بالجانب الاقتصادي فقط وتعميم النمط الاستهلاكي للولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل هي عولمة اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية، فهي تريد إعادة تشكيل حياتنا المعاصرة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، ومست حتى الشعوب التي مازالت تعرف تخلفا شديدا[3].

لكن يعتبر المجال السياسي هو الأكثر حساسية للتغيرات التي فرضتها العولمة، على اعتبار أنه الأكثر ارتباطا بالتحولات الاقتصادية، لاسيما مع دخول سياسة اقتصادية جديدة يمكن اعتبارها اللغة التي سيتم وفقها فرز الأنظمة السياسية القائمة، ومع زوال التصنيف السياسي السابق الذي يقوم على منظومة الدول الاشتراكية، ومنظومة الدول الرأسمالية ودول أخرى تقع بين الطرفين

---

[1]/ باهي سمير: **الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية دراسة لنموذجي تونس وليبيا** أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2018، ص71.

[2]/ ماشي بن صاحب بن علي العمري: **دور المؤسسات التربوية في مواجهة بعض مظاهر العولمة من منظور التربية الإسلامية**، مذكرة ماجستير في التربية الإسلامية، غير منشورة، ، كلية التربية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، 1433، ص31.

[3]/ غربي محمد: **تحديات العولمة أثارها على العالم العربي**، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع6، (ب.ت.ن)، (ب.ب.ن) ص25.

أطلقت على نفسها دول "**عدم الانحياز**"[1][2].

لقد شكلت آليات العولمة تحديا أساسيا لمسار بناء الدولة القطرية في العالم العربي، وتمثلت تلك التحديات في المعضلات التنموية التي واجهتها الدول العربية، بسبب التغيرات الهيكلية في العلاقات الدولية التي تزامنت مع تنامي دور فواعل العولمة[3].

فبمجرد الرجوع إلى تاريخ الديمقراطية في الوطن العربي نجده تاريخ حافل طويل، يعود في جذوره إلى القرن التاسع عشر، وصولا إلى القرن العشرين، حيث كانت الشعوب العربية في ذلك الوقت تناضل من اجل الديمقراطية والاستقلال الوطني، ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط النظم الشمولية في أوروبا الشرقية عام 1991، وفي هذا السياق يأتي طرح قوى العولمة لقضية الديمقراطية والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية، وهي تعتبر أن سقوط الاتحاد السوفيتي وتحول دول شرق أوروبا إلى الرأسمالية، انتصار لهذا النموذج، الذي تبلور في أوروبا الغربية والولايات المتحدة أساسا، ودعوة جميع دول العالم، بما فيها الدول العربية إلى تبنى الديمقراطية البرجوازية[4].

وبذلك أصبحت العولمة وضعية كونية جديدة تخترق مجالات الحياة كلها، وتترك بصماتها على مختلف جوانب العيش والتعامل، وقد فرضت العولمة الحالية تحدياتها على مختلف الدول والمجتمعات شمالا وجنوبا، ولم يكن الوطن العربي استثناء من هذه القاعدة، بل إن تحديات العولمة على الدول العربية كانت بالغة الجسامة وعلى مختلف الجوانب والأصعدة خاصة على الصعيد السياسي[5].

---

[1]/ عدم الانحياز: هو اصطلاحاً سياسي يعني حالة من الحياد، وهي أن الدول الملتزمة بهذا الأداء لا ترتبط في سياستها الخارجية بأي من الكتل القوية المتصارعة مما يجعل منها دولة تابعة ويحرمها من الممارسة الفعلية لحقها في الاستقلال السياسي والاقتصادي وهو حياد ايجابي وعدم التدخل في شؤون الآخرين سواء كانوا في حالة سلم وحرب، انظر: وضاح زيتون، **مرجع سابق**، ص242.

[2]/ غربي محمد، **المرجع سابق**: ص31.

[3]/ محمد الشريف اقضي: **الديمقراطية والأمن الإنساني في طل العولمة دراسة حالة العالم العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة01، 2017، ص95.

[4]/ اشرف غالب أبو صالحة: **تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي(1991-2011)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط ،2012، ص، ص115، 116.

[5]/ عبد العزيز المنصور: **العولمة والخيرات العربية المستقلة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مج25،ع02 2009، ص571.

حيث نجد أن هناك تحديات عديدة، نكتفي بذكر أبرزها وهي:

أولا: إضعاف سلطة الدولة الوطنية بحيث لا يمكنها التحكم بحدودها أو ثرواتها أو مواطنيها.

ثانيا: محاولة فرض نظام سياسي معين على مختلف الدول تحت شعارات الحكم الصالح ونشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، فقد استخدمت الولايات المتحدة هذه الشعارات لعولمة أفكارها وثقافتها على شعوب العالم بالرضا أو بالإكراه حتى لو تطلب الأمر تغيير الأنظمة وشن حروب.

ثالثا: محاولة إملاء سياسات معينة على الدول كافة، ويساعد على ذلك خضوع الأنظمة السياسية الضعيفة لمطالب الدول الكبرى[1].

وباسم الديمقراطية شهدت العديد من دول العالم العربي تدخلات دولية من اجل تغيير أنظمتها السياسية مثلما حدث في العراق في 2003 وليبيا في 2011 أو من اجل التأكيد على خيار الإصلاح السياسي على الأقل وهو حال مجمل الأنظمة العربية منذ نهاية الثمانينات، حيث أصبحت الديمقراطية في ظل العولمة السياسية عبارة عن إستراتيجية سياسية قادرة على إعطاء نتائج سريعة وملموسة فيما يتعلق بتمكين النظم السياسية العربية من التكيف مع التحديات الداخلية والخارجية[2].

[1]/ عبد العزيز المنصور: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[2]/ باهي سمير: **المرجع السابق**، ص78.

وفي هذا الفصل نجد أن الأنظمة السياسية العربية تتأثر بعملية التحول الديمقراطي والتطورات الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي، وهذا نظرا إلى الموقع الاستراتيجي للوطن العربي فيعد دراسة الأنظمة السياسية العربية نجد أن لها خصائص تربط بينها، فمن حيث الناحية التاريخية الإرث الاستعماري ومن الناحية الاقتصادية التبعية ومن الناحية الثقافية والاجتماعية محاولة ضرب الثقافة العربية، فهذه الممارسة الديمقراطية داخل الوطن العربي أثرت عليها عدة عوامل مختلفة، فمن الناحية الداخلية نجد المجتمع المدني ودوره في تمثيل القوى السياسية ثم الأحزاب السياسية والتي دفعت بها الظروف إلى التنافر والتفكك بين أعضاءها بمختلف بقاع الوطن العربي ولا ننسى ذكر الانتخابات العربية حيث ينتخب الشعب ومن له الكفاءة الكافية في تسيير البلاد ومن ناحية أخرى نستنتج وجود عوامل خارجية أثرت في عملية التحول الديمقراطي وهي الموجة الثالثة العالمية للتحول الديمقراطي ثم انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي ثم العولمة والتي كانت تهدف إلى جعل العالم العربي تحت أنظار العالم الأخر.

الفصل الثالث:

تجربة الديمقراطية في مصر (1989-2011)

لقد شهدت مصر تطورات كبيرة وتجربة ديمقراطية هامة في التاريخ السياسي للمنطقة، وذلك خلال فترة حكم الرئيس حسني مبارك الذي تولى رئاسة مصر بعد الرئيس أنور السادات أي من(1989-2011)، حيث كانت هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت بشكل كبير في إحداث تغيير على جميع الأوضاع المصرية سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وقد تميزت مصر بموقع جيو سياسي هام جعلها محل أنظار لكثير من دول الغرب من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن هناك تنوع في العوامل التي أثرت على تجربة الديمقراطية بمصر أي أن هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية، كما أن طبيعة النظام السياسي لمصر خلق العديد من المشاكل كالفساد والتوريث وهذا ما جعل الشعب المصري يثور ضد هذا النظام الظالم وتمثلت ردة فعله في ثورة شعبية ترفض كل أنواع القهر والاستبداد، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل الذي يندرج تحته ثلاث مباحث وهي كالأتي:

المبحث الأول: معطيات حول مصر

المبحث الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة في التحول الديمقراطي في مصر

المبحث الثالث: العوامل الخارجية المؤثرة في التحول الديمقراطي في مصر

المبحث الأول: معطيات حول مصر

من الضروري جدا دراسة نماذج حول ظاهرة معينة كالديمقراطية وهنا سندرس واقع الديمقراطية في مصر، حيث سنتناول في هذا المبحث المعطيات والبيانات حول مصر للتعرف على هذه المنطقة جيدا من خلال تحديد موقعها الجغرافي وأهميتها السياسية، كذلك التعرف على النظام السياسي لمصر والتطلع على طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وذلك في فترة معينة أي في فترة مابين (1989-2011)، وهذا بالتحديد ما سنتطرق إليه في هذا المبحث الذي يتكون من ثلاث مطالب كالأتي:

المطلب الأول: الموقع الجيو سياسي لمصر
المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي لمصر
المطلب الثالث: طبيعة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لمصر

المطلب الأول: الموقع الجيو سياسي لمصر

تمتاز مصر بموقع جغرافي هام، إذ تقع عند مجمع قارتي أسيا وإفريقيا، وعند مفرق بحرين داخليين يمتد احدهما إلى المحيط الهندي ومناطقه الحارة، ويمتد الأخر إلى المحيط الأطلسي ومناطقه الباردة، لذلك كانت مصر ولا تزال أرض الزاوية التي تجتمع عندها مسالك الشرق والغرب. حيث يحد مصر شمالاً البحر المتوسط وشرقا البحر الأحمر فخليج العقبة الذي يفصلها عن المملكة العربية السعودية[1].

كما تقع جمهورية مصر العربية في الزاوية الشمالية الشرقية من قارة إفريقيا ويحدها من الشمال البحر المتوسط وفلسطين وخليج العقبة والبحر الأحمر شرقا والسودان جنوبا وليبيا غربا، كذلك عرفت مصر النظام السياسي منذ حوالي سبعة ألاف عام وذلك عندما قامت الدولة المركزية على ضفاف واد النيل أيضا لما يمثله موقع مصر من أهمية كبرى في مجال السيادة والسيطرة في المجال البحري والبري متمثلا في قناة السويس وباعتبارها ملتقى طريق الوصل بين أسيا وإفريقيا والبحر الأحمر والمتوسط في آن واحد، هذا ما جعل مصر من الدول المهمة في الاستقرار الدولي

[1]/ محمد فريد فتحي: **في جغرافية مصر**، ط2 مزيدة ومنقحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص01.

فاستقرار مصر من استقرار العالم العربي ككل[1].

خصائص جغرافية:

- المساحة: 1.001.449كم^2.
- عدد السكان: 54.5 مليون نسمة.
- الكثافة: 54.5 نسمة/كلم^2.
- العاصمة: القاهرة.
- أهم المدن: الإسكندرية، الجيزة.
- اللغة: العربية.
- العملة: الجنيه المصري[2].

أضف إلى ذلك أن لجمهورية مصر سهل صحراوي واسع، تمتد عليه بعض المنخفضات كمنخفض سيوا والفطارة، أما المناطق الجبلية فتتواجد على أطراف البلاد ومنها: جبل تاترينا (2637م) جنوبي سيناء، هضبة الجلف الكبير وجبل العوينات (1934م) في أقصى الجنوب الغربي، كما توجد بمصر مساحة كبيرة من صحراء واسعة يجتازها نهر النيل في الوسط، وتشهد دلتا النيل ووادية كثافة سكانية عالية (ما يقارب1200 نسمة/كلم^2) فيما تغطيان أقل من0% من الأراضي المصرية[3].

فمصر تقع في الشمال الشرقي من افريقية وحدودها الطبيعية من جهة الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن جهة الشرق خليج السويس والبحر الأحمر ويقال له الخليج العربي، ومن جهة الغرب صحاري ليبيا ومن جهة الجنوب بلاد النوبة وهي أيضا تابعة للحكومة المصرية[4].

تقع معظم أراضي مصر في إفريقيا غير أن جزءا من أراضيها وهي شبه جزيرة سيناء تقع في قارة أسيا، فهي دولة عابرة للقارات، تشترك بحدود من الغرب مع ليبيا، الجنوب مع السودان، ومن الشمال الشرقي مع فلسطين وقطاع غزة، وتطل على البحر الأحمر من الجهة الشرقية، تمر عبر

---

[1]/ معتز الدبس: **النظام السياسي المصري**، دنيا الوطن، 2010/08/5/، تاريخ الاطلاع 2019/04/07، الساعة 21:15 .
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/08/05/206255.html

[2]/ دنيا الهاشم: **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (مصر)**، موسوعة، (ب.ب.ن)، 1999، ص05.

[3]/ **المرجع نفسه**: نفس الصفحة.

[4]/ محمد أمين فكرون: **جغرافية مصر**، مطبعة واد النيل المصرية، (د.م..ن)، 1396هـ، ص01.

أراضيها قناة السويس التي تفصل الجزء الأسيوي منها عن الجزء الإفريقي، هي الدولة الوحيدة التي ذكرت في الديانات السماوية الثلاثة، كما أنها الدولة الوحيدة التي حافظت على استمرار وبقاء اسمها دون تغيير على مر العصور[1].

ويرتكز أغلب سكان مصر في واد النيل، وبالذات بالقاهرة الكبرى، التي فيها تقريبا ربع السكان والإسكندرية، كما يعيش أغلب السكان الباقين في الدلتا وعلى ساحلي البحر المتوسط والبحر الأحمر ومدن قناة السويس، وتشغل هذه الأماكن ما مساحته أربعون ألف كيلو متر مربع، بينما تشكل الصحراء غالبية مساحة الجمهورية وهي غير معمورة معظم السكان في مصر حاليا من الحضر ربعهم في القاهرة الكبرى[2]. (أنظر: الملحق3)

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي المصري

اتسم النظام السياسي المصري على مر التاريخ بأنه نظام يلعب رأس الدولة (سلطان، ملك رئيس) دور محوري وربما هو القلب الصلب للنظام السياسي المصري والتفاعلات السياسية وبالتالي انعكس ذلك في رأس الدولة كان عادة ما يجمع في يده جميع السلطات والصلاحيات في الدولة، لكن مع تطور الأوضاع السياسية والاحتكاك بالتجارب والنظم السياسية الحديثة والتي تتسم فيها الدولة مؤسسات الدولة والعلاقات بينها بالتعقيد وتفتيت السلطات وتوزيعها بين المؤسسات، بدأ تحول نوعي جديد نحو المزيد من تشتيت السلطة وإخراج بعض السلطات والصلاحيات من يد رأس الدولة لصالح المؤسسات السياسية الحديثة والمستحدثة (البرلمان، الحكومة)[3].

وطبقا للدستور 1971 فقد تم ترشيح "**حسني مبارك**"[4] (انظر: الملحق 02) عن طريق مجلس

---

[1]/ (ب.م): **الاقتصاد المصري من عهد عبد الناصر إلى عهد مبارك**، الحوار، **مجلة سياسية ثقافية عامة**، كردستان العراق، تاريخ الاطلاع 22 /2019/04، الساعة22:41.

http://allhiwarmagazine.blogspot.com/2011/11blog-post-1286.html

[2]/ **المرجع نفسه**: نفس الصفحة.

[3]/ مجموعة باحثين: **البرلمان في دستور مصر الجديد**، منتدى البدائل العرب للدراسات، (ب.ت.ن)، (ب.ب.ن)، ص3.

[4]/ حسني مبارك: تولى الحكم خلفا لأنور السادات بعد اختياره في استفتاء شعبي بعد ترشيح مجلس الشعب له، حكم حتى اندلاع الحراك الشعبي المصري في كانون الثاني (يناير 2011)، أي حكم نحو 30 عاما (1981_2011)، وكان قبل ذلك يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية في عهد السادات، وقد عمل مبارك على تحسين العلاقات الخارجية مع الدول العربية، أنظر: هبة محمد مصطفى دهان، **إشكاليات الديمقراطية في ظل التحولات السياسية في مصر (2011_2013)**، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص60.

الشعب للاستفتاء عليه كرئيس للجمهورية، وتولى مقاليد الأمور في 14 أكتوبر 1981[1]، وذلك بعد سقوط **"الرئيس أنور السادات"** [2] حيث تم تعيين رئيس مجلس الشعب" **صوفي أبو طالب**"[3] رئيسا مؤقتا للجمهورية وبعد مراسيم الدفن والجنازة تم ترشيح السيد حسني مبارك لمنصب رئاسة الجمهورية من قبل الحزب الوطني[4].

ثم انتقلت السلطات بشكل كامل وسليم إلى الرئيس الجديد الذي كان أثناء الحرب 1973م أحد أبطال العبور، حيث كان ضابط في عداد سلاح الجو المصري ونفذ العديد من المهمات الصعبة خلال تلك المرحلة، مما جعله يقفز إلى الواجهة وسده المسؤولية[5].

من 1981 إلى 2011، كان النظام السياسي المصري واقعا تحت التأثير الكاسح للحزب الوطني، وخلال تلك الفترة كانت الحكومة تفتقر إلى الحرية وكانت تتحرش بالمعارضين السياسيين إضافة إلى عقدها للانتخابات ينقصها عنصر التنافس، وقد استمر تطبيق هذا النظام تحت حكم مبارك حتى وقوع الربيع العربي[6].

اتخذ مبارك بعض الإجراءات التي من شأنها التخفيف من التوترات على مستوى الحكومة تضمنت إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح ينشر بعض الصحف مرة أخرى والتخفيف من

1/ ناصر الأنصاري: **المجمل في تاريخ مصر (النظم السياسية والإدارية)**، دار الشروق، القاهرة، 1413_1993، ص268.

2/ أنور السادات: كان نائبا للرئيس عبد الناصر الذي تولى مقاليد الحكم في مصر عقب وفاته، وافق مجلس الأمة على ترشيح السادات كثالث رئيس للجمهورية خلفا له، وقام بأداء اليمين الدستوري أمام مجلس الأمة في7 أكتوبر عام 1970، حتى تم اغتياله بعد واحد وثلاثون يوما فقط من حملة الاعتقالات ، في 6 أكتوبر 1981، وذلك في عرض عسكري كان يقام بمناسبة ذكرى حرب أكتوبر، وقام بقيادة عملية الاغتيال خالد الاسلامبولي التابع لمنظمة الجهاد الإسلامي التي كانت تعارض بشدة اتفاقية السلام مع إسرائيل، **انظر**، رام الله، **ما قبل السيسي (عزل نجيب ومرسي، تنحي مبارك، ناصر والسادات غيبهما الموت.... أبو طالب حكم 8 أيام، وختمها منصور)**، دنيا الوطن، تاريخ الاطلاع 2019/04/22، الساعة22:20، من الموقع: https://www.alwatannvoice.com/arabic/news/2014/06/02/546825-html

3/ صوفي أبو طالب: كان رئيسا مؤقتا لمدة ثمانية أيام، بعد اغتيال السادات، حيث أن الدستور المصري الصادر في 1971 يقرر أن يتولى رئيس مجلس الشعب المنصب الرئاسي حال خلو منصب رئيس الجمهورية بالوفاة ، ليتم الاستفتاء الشعبي على النائب حسني مبارك الذي نصب رئيسا في 14 أكتوبر 1981، **انظر، المرجع نفسه.**

4/ دانيا الهاشم: **مرجع السابق**، ص233.

5/ **المرجع نفسه:** ص234.

6/ المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا (مصر): **تقرير بعثه المتابعة التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة**، انتخابية مجلس الشعب والثوري، القاهرة، (نوفمبر 2011_فبراير 2012)، ص07.

القيود المفروضة على الأنشطة السياسية حيث ارتفع عدد الأحزاب السياسية في مصري عهد مبارك إلى 24 حزبا، وخلال تلك الفترة أيضا دخلت تعديلات على قانون الأحزاب السياسية تمنع تشكيل أي أحزاب سياسية قائمة على خلفية دينية[1].

وهكذا شهدت مصر في الفترة الأولى للرئيس حسني مبارك عدة خطوات على طريق الديمقراطية، ولكن الطريق كان طويلا وشاقا تعترضه العديد من المشاكل، فإذا كان الرئيس مبارك قد انتهج خطا ديمقراطيا فإن أغلبية الشعب كان بعيدا عن الممارسة الديمقراطية في حياته اليومية بسبب العديد من المعوقات أهمها: نمط التنشئة الأسرية والتعليمية ومشكلة الأمية ونمط الثقافة السائدة والتعقيدات البيروقراطية والأزمة الاقتصادية[2].

فرغم أن دستور 1971 المعدل عام 1980 مازال نفسه الإطار الدستوري للنظام السياسي المصري، فإن الفترة الأولى لرئيس مبارك (أكتوبر 1981_أكتوبر 1987) قد شهدت خطوات عديدة على طريق الديمقراطية على خلاف فترة حكم الرئيس السادات، حتى أنه يصدق تسميتها بمرحلة التحول الديمقراطي[3].

إن النظام السياسي المصري نظام رئاسي جمهوري، حيث أن رئيس الدولة فعليا هو رئيس الجمهورية ورئيس السلطة التنفيذية، يحكم من خلال أحكام الدستور والقانون وفي ظل وجود السلطتين التشريعية والقضائية[4].

1. السلطة التنفيذية واختصاصاتها:

أ. رئيس الجمهورية:

تحدد اختصاصات رئيس الجمهورية بأنه رئيس الدولة المنتخب لأربعة أعوام ميلادية، وهو رئيس السلطة التنفيذية، يرعى مصالح الشعب، ويحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه

---

[1]/ المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا (مصر): **المرجع السابق**، ص05.

[2]/ أحمد فارس عبد المنعم: **السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (1805_1987)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب (ب.ب.ن)،1997م، ص216.

[3]/ **المرجع نفسه**: ص197.

[4]/ نوران أسامة عبد الوهاب محمد: **دور المرأة في البرلمان (دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا 2011_2015)**، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، بيروت، 2017، ص23.

يراعي الحدود بين السلطات ويباشر اختصاصاته على النحو المبين في الدستور ويختار رئيس الجمهورية رئيسا لمجلس الوزراء ويضع رئيس الجمهورية، بالاشتراك مع مجلس الوزراء، السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها، على النحو المبين في الدستور، ويتولى رئيس الجمهورية سلطانه بواسطة رئيس مجلس الوزراء ونوابه الوزراء، عدا ما يتصل منها بالدفاع والأمن والقومي والسياسة الخارجية[1].

فرئيس الجمهورية يهيمن على مقاليد السلطة وعملية صنع القرار في مصر، الأمر الذي يجعله النظام السياسي، وذلك بحكم سلطاته وصلاحياته شبه المطلقة التي يخولها له الدستور[2].

ب. الحكومة:

وهي تتألف من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم من حيث يشرف رئيس الوزراء على وضع سياسات الدولة العامة بإشراف من مؤسسة الرئاسة ويقوم بتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات وهو بهذا خاضع لسلطة رئيس الجمهورية[3].

2. <u>السلطة التشريعية:</u>

لقد حدد الدستور سلطات مجلس الشعب سواء أكانت سلطات تشريعية أو مالية أو رقابية، ففي مجال التشريع لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب الحق اقتراح مشروعات القوانين حسب إجراءات حددها الدستور (المواد 109، 110، 11)، أما الاختصاص المالي لمجلس الشعب فيمثل في : أقرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المادة 114)، كما يجب عرض الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تعتبر نافذة إلا بموافقة عليها، ويجوز لمجلس أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذا لالتزام محدد على الدولة، وإذا ترتب على التعديل زيادة في النفقات وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات بما يحقق إعادة التوازن بينها وبين النفقات(المادة115)[4].

---

[1]/ نوران أسامة عبد الوهاب محمد: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[2]/ هبة محمد مصطفى دهان: **المرجع السابق**، ص62.

[3]/ هيفاء أحمد محمد: **الإصلاح السياسي في مصر في ظل الانتخابات الرئاسية**، وكالة مركز الدراسات الدولية، **<u>جامعة بغداد</u>** ع 31، 32، ص187.

[4]/ حسين توفيق إبراهيم: **النظام السياسي المصري**، التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع 2019/04/26، 23:10.

http//; studies, aljzeera. Net/ar/files/2011/08/201187105658651422.html.

ومن المعروف أن هذه المادة كانت من بين المواد التي شملها التعديل الدستوري عام 2007 وبمقتضى التعديل أصبح من حق المجلس أن يعدل النفقات دون أن يكون معلقا على شرط موافقة الحكومة كما كانت تنص المادة قبل التعديل[1].

3. السلطة القضائية:

تحتل السلطة القضائية مكانة مهمة في عموم النظم السياسية الحديثة، وذلك إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية وتعتبر مصر من بين الدول التي عرفت منذ عهد بعيد النظم الحديثة في التنظيم القضائي والسلطة القضائية هي سلطة مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقا للقانون، وبين القانون صلاحيتها. تقوم كل جهة أو هيئة قضائية على شؤونها، ويكون لكل منها موازنة مستقلة، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المنظمة لشؤونها، وذلك وفقا لما ينظمه والقضاة مستقلون، غير قابلين للعزل، لا سلطان عليهم في عمله لغير القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات. ويحدد القانون شروط وإجراءات تعيينهم[2].

فمن مميزات النظام السياسي المصري ما أقدم عليه الرئيس محمد حسني مبارك حين أرسل خطابه الشهير إلى كل من مجلسي الشعب والشورى طالبا تعديل المادة 76 من الدستور، حتى تكون الانتخابات الرئاسية التي تتعلق باختيار رئيس الجمهورية التعددية، بمعنى أنها لا تقوم على أساس الاستفتاء الشعبي بعد أن يسمى مجلس الشعب مرشحا بأغلبية الثلثين كما ينص القديم للمادة 76، وإنما يفتح الباب لانتخابات رئاسية تعددية لأول مرة في التاريخ السياسي المصري منذ تحول النظام السياسي المصري من نظام ملكي لنظام جمهوري بعد ثورة يوليو1952[3].

وذلك في عام 2005 في عهد مبارك على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليها بأنها كانت صورية حيث تغير شكل انتخاب الرئيس بعد إجراء تعديل دستوري سمح بإجراء انتخابات تعددية تنافسية بين أكثر من مرشح[4].

---

[1]/ حسين توفيق إبراهيم، **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[2]/ نوران أسامة عبد الوهاب: **المرجع السابق**، ص25.

[3]/ السيد يسين: **ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة**، الدار المصرية اللبنانية، (ب.ب.ن)، 2012 ص256.

[4]/ (د.م): **رئاسيات مصر ... انتخابات بطعم الاستفتاح**، الجزيرة، 19 يناير 2018، تاريخ الاطلاع: 2019/06/19، الساعة 10:27. Mupacher.algazeera.net/neus/.

كذلك من مظاهر الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري، شخصانية السلطة غياب مبدأ التوازن بين السلطات، حيث يمثل التفرد، والاستبداد أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي وذلك بسبب السلطات الدستورية الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية، وبحكم رئاسته" **للحزب الوطني الديمقراطي**"[1] الذي يحتكر الحياة السياسية في مصر منذ تأسيسه في أواخر سبعينات القرن الماضي[2].

كما تميزت مرحلة الرئيس حسني مبارك من 1981 إلى 2011، طبعا التي جاءت في أقل من 10 أيام حدث فيها الانتقال الدستوري السلمي للسلطة، وكانت الأطول دامت 30 سنة، وقد شهدت هذه المرحلة عدة خصائص منها:

_ استمرار العمل بدستور 1971.

_ الحفاظ على التوجهات السياسية والاقتصادية على مدار فترة حكمه مع بعض التعديلات التدريجية شملت الجوانب السياسية.

_ ناهيك عن الصلاحيات الواسعة للقطاع الخاص وبروز رجال أعمال يملكون ثروات ضخمة.

_ عضوية الحزب الوطني الديمقراطي الحزب الأول في البلاد يهيمن على أغلب وزارات الدولة رغم الإقرار بالتعددية الحزبية في البلاد[3].

المطلب الثالث: طبيعة الحالة الاقتصادية والاجتماعية

1. الحالة الاقتصادية:

لقد كان الوضع الاقتصادي في عهد مبارك يسير من سيئ إلى أسوأ فزادت معدلات البطالة إلى حوالي 29% ممن هم في سن العمل وذلك على الرغم من توافر فرص العمل ولكنها محجوزة لفئة معينة من أبناء المسؤولين والمرتبطين بالحزب الحاكم. ومن الجرائم الاقتصادية العظمى التي ارتكبت في حق مصر وهي كثيرة ولكن يأتي على رأسها جريمتان سيظل تأثيرهما ألتدميري إلى

1/ الحزب الوطني الديمقراطي: ترجع نشأة الحزب الوطني الديمقراطي المصري إلى عام 1978، حيث حل محل حزب مصر العربي الاشتراكي، وهو الحزب الذي يسيطر على الحكم منذ تأسيسه، والمعروف أن الرئيس حسني مبارك يجمع بين منصبيه كرئيس للجمهورية ورئاسة الحزب الوطني، وهو ما يعزز التداخل بين الحزب والدولة. **أنظر**، أمحمد مالكي و آخرون: **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية** ، تحر: علي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص246 ص247

2/ هبة محمد مصطفى دهان: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

3/ عمراني كربوسة: **النظام السياسي المصري بعد ثورة 25 يناير 2011 (بين تحدي الإخوان وحكم العسكر)**، **مجلة الفكر** ع16، ديسمبر 2017، ص329.

وقت طويل حتى يمكن لمصر تدارك نتائجهما، وهاتان هما الخصخصة وتخفيض سعر الجنيه المصري[1].

فمع تغير القيادة السياسية في 1981 ظهرت فرصة أخرى لإنهاء الارتباك والفوضى في السياسة الاقتصادية وللمواجهة الجديدة لمشكلة الديون الخارجية التي ورثها أنور السادات لمصر في 1981، وكان إجمالي ديون مصر الخارجية عند وفاة السادات المدنية والعسكرية، العامة والخاصة، طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل نحو ثلاثين مليونا من الدولارات وكان هذا المبلغ يمثل نحو 141% من الناتج الإجمالي عام1981 مقارنة بنسبة 43% عند بداية تولي السادات الحكم[2].

إن التطورات الاقتصادية في مصر في عهد حسني مبارك تتخللها حوادث عديدة منها: ازدياد إجمالي الديون الخارجية من 30 مليار دولار في منتصف سنة 1981 إلى 45 مليار دولار في منتصف سنة 1986، وتعرض الاقتصاد لصدمة خارجية عنيفة بسبب انهيار أسعار النفط في السوق العالمية، واستمرار سياسته الانفتاح الاقتصادي، كما دشنت سنة 1974 على الرغم من التوافق الاقتصادي المهني على أهمية ترشيدها، وتدخل صندوق النقد الدولي في إدارة الاقتصاد منذ سنة 1987، والارتفاع المفاجئ للتدفقات الاستثمارات الأجنبية سنة 2005، ووقوع الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري[3].

وعشية اندلاع حرب الخليج 1990_1991 كان الاقتصاد المصري على وشك الانهيار حيث ارتفع عجز الموازنة إلى حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي وبلغت نسبة التضخم ما يقارب24% ووصل إجمالي الديون الخارجية إلى حوالي 151% من الناتج المحلي الإجمالي ومثلت خدمتها ما يناهز 45% من قيمة الصادرات وأصبح الاحتياط يغطي قيمة الواردات لمدة ثلاثة أسابيع فقط[4].

---

[1]/ الحوار: **مجلة سياسية ثقافية عامة، المرجع سابق**، ص03.

[2]/ جلال أمين: **قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك**، دار الشروق، القاهرة، 2012، ص85.

[3]/ علي عبد القادر علي: **قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، مجلة عمران**، ع 4، ربيع 2013 ص234.

[4]/ علي أحمد البلبل وآخرون: **التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي حالة مصر (1974-2002)**، أوراق صندوق النقد العربي، ع9، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة،2004 ، ص11.

واتضح جليا أن الاقتصاد المصري يفتقر إلى الفعالية وتطغى عليه تشوهات الأسعار المختلفة وضعف هيكل الموازنات وقدرة محدودة للصادرات غير النفطية[1].

و في نفس الوقت لم يسمح استمرار الركود في أسواق التصدير الرئيسية بحدوث زيادة ملموسة في الصادرات المصرية من السلع التقليدية، ومن ثم لم تزد قيمة الصادرات من السلع الأولية (عدا البترول) بأكثر من 4% سنويا، ولم تزد صادرات غزل القطن والمنسوجات التي تمثل أهم بند في صادرات مصر المصنعة، وان كانت لا تشكل إلا نسبة ضئيلة للغاية من الصادرات الكلية، بأكثر من 8% سنويا، ومن ثم انخفضت القيمة الكلية لصادرات السلع والخدمات في 1986/85 بنسبة 11% بالمقارنة بقيمتها في 1982/81[2].

كما أن مصر شهدت في عهد مبارك صعودا مدويا لرجال المال والأعمال الذين استفادوا من علاقتهم بالسلطة الحاكمة وصنعوا لأنفسهم ثروة ضخمة، الأمر الذي مكنهم من ممارسة ضغط كبير على السلطة للفوز بالعديد من الصفقات الكبرى والمشاريع الاستثمارية بملا يير الدولارات والهدف الأخر هو كسب تموقعات سياسية في مختلف هياكل ومؤسسات الدول المصرية[3].

ولكن اقتصاد مصر كان لا يزال خاضعا للحكومة بشكل أساسي خاصة في (1999-2000) على الرغم من أن عملية التحول طويلة المدى إلى الليبرالية، والتي بدأت في سبعينات القرن العشرين زادت من حصة الصناعة الخاصة[4].

أما بالنسبة للصناعة فقد تميزت جمهورية مصر العربية بالتقدم في هذا المجال، إذ احتل القطاع الصناعي مرتبة متقدمة من حيث الأهمية النسبية لاقتصاد القومي المصري، إذ يأتي بمقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أي حوالي (17,5%) عام 2005-2006، فضلا عن تأثيره وعلاقته التشابكية مع القطاعات الإنتاجية والخدمية[5].

---

[1]/ علي أحمد البلبل وآخرون: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[2]/ جلال أمين: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[3]/ عمراني كربوسة: **المرجع السابق**، ص،325.

[4]/ ميشيل دور يتشردون: **الديمقراطية في الخطاب السياسي المصري المعاصر**، تر عماد عبد اللطيف، المركز القومي للترجمة القاهرة،2011، ص90.

[5]/ عايد جسام طعمه الجنابي: **المناطق الصناعية في جمهورية مصر العربية نموذجا لتوطن الصناعي**، **مجلة كلية التربية الأساسية**، بغداد، م21،ع87، 2015، ص449.

كذلك شهد عام 2007 على سبيل المثال انطلاق المشروع الاستراتيجي المعروف بالألف مصنع لجميع الفروع الصناعية، وارتبطت الصناعة المصرية كمؤشر لتقدمها بالتجارة الخارجية وهو مؤشر ومعيار لنهوضها فكانت النقلة النوعية للاقتصاد المصري[1].

وقد نفذ الرئيس مبارك إصلاحات اقتصادية ضخمة مهمة ومثيرة للجدل في تسعينات القرن العشرين (خاصة بعد أن أسقطت الولايات المتحدة الأمريكية ديونها على مصر عقب حرب الخليج) بالتعاون مع البنك الدولي جزءا من جهود مصر لتحسين التنافسية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ذلك كان هناك قطاع كبير غير رسمي من الاقتصاد[2].

2. <u>الحالة الإجتماعية:</u>

إن الفقر في مصر قبل الثورة، كان ظاهرة ريفية، ومن ثم كان أول من يتبادر إلى الذهن عندما تثار مشكلة الفقر في مصر هم فقراء الريف، كان 80%من سكان مصر يعيشون على الزراعة غالبيتهم العظمى في فقر كبير، ويتكونون من صغار مستأجري الأرض والعاملين في الزراعة بأجر يومي[3].

ولكن نسبة سكان الريف في مصر انخفضت فيما بعد الى50%، بل وتغلغل نمط حياة المدينة في القرى حتى اتسم الفقر في القرى بسمات تجعله قريبا من الفقر في المدن ومن ثم فإن مشكلة الفقر في مصر الآن تتحول شيئا فشيئا لتصبح في الأساس مشكلة فقراء المدن[4].

إضافة لذلك فإن تقرير التنمية البشرية في مصر عام 1995 اهتم بقضية البطالة والتخفيف من الفقر، وأوصي بضرورة البحث عن حالة للبطالة طويل الأمد بين الشباب المتعلم لزيادة فرص العمل من خلال التوسع في الأنشطة الاقتصادية ونمو الناتج القومي وغيرها من آليات تخفيف حدة الفقر، فقد أصبح ذلك حتمية وضرورية[5].

---

[1]/ عايد جسام طعمه الجنابي: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[2]/ ميشيل دور يتشردون: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[3]/ جلال أمين: **مصر والمصريون في عهد مبارك (1981-2011)**، دار الشروق، الرياض، 2011، ص114.

[4]/ **المرجع نفسه**: نفس الصفحة.

[5]/ هويدا عدلي: **الفقر والسياسات العامة في مصر دراسة توثيقية تحليلية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (د.ب.ن)، (د.ت.ن)، ص11.

كما أشار التقرير إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية أنشأ لهذا السبب، ليكون شبكة أمان اجتماعي، ولكن لا يستطيع الصندوق بموارده الحالية المحدودة أن يخفف من حدة الفقر، ولا أن يتعامل مع كل المشاكل الاجتماعية الناتجة عن برنامج التكيف وأيضا لا بد من تشجيع ومساعدة المشروعات الصغيرة وإدماجها في الاقتصاد القومي[1].

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2008 إلى أن نسبة الفقر وصلت إلى 20,7% ثم ارتفعت إلى 25%، عام 2011[2].

وقد رأى جلال أمين في كتابة "ماذا حدث للمصريين" الحالة الاجتماعية لمصر مستند إلى بعض الإحصاءات المتوافرة عن نسب الواقعين تحت خطر الفقر في مصر، وبعض الإحصاءات الواردة في تعداد سنة 1986 للسكان عن الأنواع المختلفة للمباني السكنية في مصر...إلخ، حيث اقترح أن يكون الحد الفاصل بين الطبقة الدنيا والطبقة الوسطى في 1991 هو الحصول على دخل شهري للأسرة كلها قدره نحو ثلاث مائة جنيه، والحد الفاصل بين الطبقة الوسطى والطبقة العليا هو الحصول على دخل شهري للأسرة كلها قدره نحو عشرة ألاف[3].

لهذا ينقسم التكوين الاجتماعي للمجتمع المصري إلى ثلاث طبقات رئيسية، تقع الطبقة الغنية أو العليا على رأسها وهي تمثل أرقى طبقات المجتمع وتمتلك كل وسائل الإنتاج ومقومات الحياة الكريمة من تعليم وصحة وسكن، وتأتي الطبقة العاملة في أسفل الهرم الاجتماعي وتتمتع بمستويات من التعليم والصحة، وبين هاتين الطبقتين تقع الطبقة الوسطى حيث تقع في وسط الهرم الاجتماعي وتمتلك قدرا من مقومات الحياة يمكنها من الحصول على مستويات معتدلة من التعليم والصحة والثقافة والسكن وتمثل الطبقة الوسطى القلب النابض المحرك للمجتمع[4]، وتلعب دورا

---

[1]/ هويدا عدلي: **المرجع سابق**، نفس الصفحة.

[2]/ مصطفى العزب: **تقارير الآثار الاجتماعية للقرارات الاقتصادية في مصر**، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع 2019/04/13، الساعة21:14.

http:// studies. Aljazeera, net/ar/repats/ 2018/10/181023084425408.html

[3]/ جلال أمين: **ماذا حدث للمصريين (تطور المجتمع المصري في قرن 1945_1995)**، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب 1999، ص، ص76،77.

[4]/ مصطفى العزب: **تقارير الآثار الاجتماعية للقرارات الاقتصادية في مصر**، مركز الجزيرة للدراسات، 22 أكتوبر 2018، ص 07.

بارزا في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي، حيث إن وجودها يمثل قاطرة التنمية والمركز الأساسي في الحراك المجتمعي كما لها دور فاعل في تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الجرائم وتحقيق السلم الاجتماعي[1].

الشكل (2): هرم التكوين الاجتماعي للمجتمع المصري

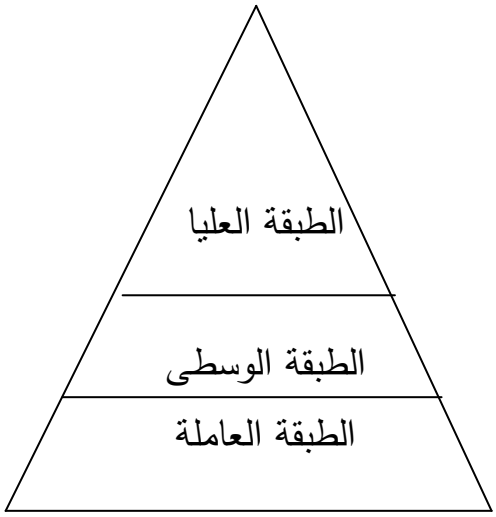

المصدر: من عمل الباحث

لكن نتيجة لتخطيط الدولة المصرية وهيمنة الفساد وسيطرة النفوذ السياسي على المصالح الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، تقلصت الطبقة الوسطى بصورة خطيرة، ومع سوء الأوضاع المعيشية وقيام ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011 بدأت تعاني من التآكل والتفكيك نتيجة للارتفاع في أسعار السلع والخدمات وانخفاض مستوى المعيشة وتدني الأجور، ثم جاءت حزمة القرارات الاقتصادية الأخيرة لتؤدي إلى اختفاء الطبقة المتوسطة التي بالكاد تكون موجودة اليوم مما شكل مفترق طرق خطيرا في التكوين الاجتماعي لمصر[2].

ومن الملاحظ أن الحالة الاجتماعية لمصر آثرت عليها السياسة المنظمة اليومية والتي أدت إلى إفقار الملايين عبر بطالة متزايدة تطول الأيدي العاملة من محدودي التعليم وحملة المؤهلات المتوسطية وحتى المؤهلات العليا وتمسك بخناق الشباب الذي تصل نسبته لحوالي 90% نسبة

[1]/ مصطفى العزب: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[2]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

العاطلين، هذه البطالة تضاف لها ارتفاع في الأسعار يدل على وجود شرائح من المحتاجين والمحرومين[1].

ومن ناحية أخرى فإن ظاهرة الفقر الشديد دفعت جماهير عديدة إلى قبول الرشاوي الانتخابية مما يعني عدم اعتيادهم أصلا بمسالة الاختيار الحر المباشر للمرشحين في ضوء برامجهم السياسية التي ستحقق مصالح الناس، كما أن الغني الفاجر من ناحية والفقر الشديد من ناحية أخرى، أدى إلى طبع عملية الانتخابات بهذا الطابع الفاسد الذي يفتقر إلى أبسط قواعد الديمقراطية[2].

[1]/ إبراهيم عيسى: **كتابي عن مبارك وعصره ومصره**، ط02، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، أفريل 2008، ص509.

[2]/ السيد يسين: **المرجع السابق** ، ص260

المبحث الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة في التحول الديمقراطي في مصر

إن عملية التحول الديمقراطي الذي مرت به مصر لابد أن تكون هناك مجموعة من العوامل المتحكمة فيه، وهذا في فترة حكم الرئيس حسني مبارك حيث أن هذه العوامل تختلف فيما بينها منها ما هي عوامل داخلية و أخرى خارجية، فأما عن الداخلية تمثلت في مشكلة التوريث لجمال مبارك ومشكلة الفساد الذي ظهر بمصر كذلك التنمية وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: مشكلة التوريث

المطلب الثاني: مشكلة الفساد

المطلب الثالث: التنمية

المطلب الأول: مشكلة التوريث

إن مخطط "**التوريث**"[1] يعد من العوامل المهمة التي ساهمت في انهيار النظام على الصعيد السياسي، وعمل على تأجيج مشاعر الغضب تجاهه، حيث انضم "**جمال مبارك**"[2] في فبراير 2002 إلى الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وقد عرف فيها بعد بالتيار الإصلاحي داخل الحزب الذي اصطلح على تسميته (فكر جديد)، قيل إنه سيمضي بمصر نحو المزيد من الديمقراطية، ثم تحولت هذه الهواجس إلى مخاوف مع تأسيس أمانة السياسات بالحزب

---

[1]/ التوريث: هو عملية كانت في الماضي مقتصرة على الأسر المالكة أو تؤول السلطة من الأب للابن حسب قواعد تحددها كل أسرة مالكة، ولكنه ورغم أن مفهوم الجمهورية قام على رفض الملكية و لإقامة أسس يتم بها الاختيار وبالتداول فيما يخص السلطة إلا أن موضة توريث السلطة بدأت تطهر رغم أنف الجميع وفي دول تطلق على نفسها جمهوريات.**أنظر:** محمد عبد العظيم **الديمقراطية باتت حلما بعيد المنال في مصر لأن سيناريو(التوريث) صار في حكم الأمر الواقع ملك القصر الجمهوري في عابدين لا يجد من بين سبعين مليون مصري من ينوب عنه إلا ابنه**، السنة الثامنة عشرة، **جريدة القدس**، ع5391، 27 سبتمبر 2006، ص01.

[2]/ جمال مبارك: هو نجل الرئيس مبارك عين منصب الأمين العام المساعد أمين السياسات الخارجية للحزب الوطني، في عام 2002 شهد صعود سريع لجمال مبارك مستغل نفوذ والد، في خطوة تدل على خطة التوريث للحكم، وذلك بتوليه أمين لجنة السياسات التي تولت رسم السياسات للحكومة ومراجعة مشروعات القوانين التي تقترحها حكومة الحزب قبل إحالتها للبرلمان، في صعوده السريع أصبح اسمه متداول لخليفة محتمل لوالده على رأس الحزب ومرشحه للانتخابات الرئاسية والذي انتهى حكمه بثورة 25 يناير 2011. **أنظر**، جمال رفيق عوض عبادي، **تجربة الإخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة 25 يناير وأثرها على الحياة السياسية في مصر**، أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، غير منشورة، كلية الدراسات، جامعة النجاح، نابلس فلسطين، 2016، من تهميش ص35.

التي ترأسها جمال مبارك ومارس من خلالها نفوذا كبيرا على الحزب وعلى إدارة الدولة[1].

إلى أن وصل الأمر لتدخله في اختيار وزراء ما عرف بالمجموعة الاقتصادية، والتي ضمنت مقرنين منه في حقائب، كالمالية والاستثمار والتجارة والصناعة والسياحة وغيرها، وأخيرا تحولت تكهنات وهواجس ومخاوف المصريين إلى واقع ملموس بعد تعديل المادة 76 من دستور 1971 والتي وصفت هي وما لحقها من تعديلات بأنها خطيئة دستورية، جعلت من جمال مبارك المرشح الوحيد فعليا لخلافة والده[2].

ولقد أثبتت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة أن الولد فعلا أبن أبيه، وأن جمال مبارك هو ابن حسني مبارك بالدم والسياسة، وأنه فعلا وريثه في الأسرة وهي الحكم[3]. خاصة في ظل الحالة الصحية للرئيس مبارك الذي يبلغ من العمر اثنان وثمنين عاما، وقد برز الدور الذي يلعبه ابنه جمال مبارك في الساحة السياسية من خلال ترأسه للجنة السياسية في الحزب الوطني الحاكم رافعا راية الإصلاح السياسي، وحرصه على الطهور أمام المصريين في أكثر من مناسبة[4].

ومن هنا بدأ الحديث عن التوريث السياسي الذي حاول الرئيس وابنه نفيه على مستوى الخطاب، رغم أن الشواهد والتعديلات الدستورية كانت كلها تؤكد عزم الريس على توريث حكم مصر لاينه، وهو ما آثار استياء وغضب المصريين وأدى إلى تكاتف كل الحركات السياسية المعارضة لتقف في مواجهة مشروع التوريث[5].

وتعتبر قضية توريث الحكم في مصر من القضايا التي شغلت الرأي العام المصري بقواه وأحزابه السياسية، كما كانت لها أصداء على الصعيد الدولي كما لمصر من أهمية إستراتيجية في الأمن العالمي كونها تحتل موقع سياسي وجغرافي مهم لدول العالم[6].

---

[1]/ صلاح محمود محمد حوسو: **الصراع السياسي على السلطة في مصر (2011_2014)**، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، غير منشورة، كلية الآداب العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص15.

[2]/ **المرجع نفسه:** ص16.

[3]/ إبراهيم عيسى: **المرجع السابق،** ص155.

[4]/ علوي عزيزة: **التحولات السياسية في مصر وتونس (1981_2011) دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014، ص247.

[5]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[6]/ جمال رفيق عوض عبادي: **المرجع السابق،** ص35.

وقد أدلت جماعة "**الإخوان المسلمين**"[1] بدلوها حول قضية التوريث حيث صرح المرشد العام للإخوان المسلمين محمد بديع:" إن الإخوان المسلمين ضد عملية التوريث وأن مصر منذ خمسين عاما أنهت الملكية في مصر". وفي رده على سؤال إمكانية معارضة ترشيح جمال مبارك في حالة ترشيحه مع آخرين، قال:"لا نعارض ترشيح الأستاذ جمال مبارك في حالة ترشحه مع آخرين وانطبقت عليه الشروط مثل الآخرين"[2].

كما تظهر برقية بتاريخ 4 نسيان 2007، شقا غير معروف كفاية عن المشير الوزير محمد حسين طنطاوي، وهو موقفه من احتمال توريث جمال مبارك ونظرته إلى ابن الرئيس، والبرقية مصدرها أنور عصمت السادات، ابن شقيق الرئيس الراحل أنور السادات، ينظر جمال مبارك إلى كل من طنطاوي ورئيس جهاز الاستخبارات عمر سليمان على أنهما أكبر خطر على طموحاته الرئاسية، حتى أن جمال مبارك ومجموعته باتوا أكثر ثقة بأن نجل الرئيس سيرث والده حتما[3].

المطلب الثاني: مشكلة الفساد

إن الفساد علاوة على كونه ممارسته من جانب الأثرياء عادة، والمتحكمين في الأجهزة الحكومية والشركات الكبرى محلية كانت أو دولية، فهو أيضا ترسيخ لواقع الظلم الاجتماعي، وأداة من أدوات الاستقطاب الاجتماعي والطبقي، ليس على أسس الجدارة الاقتصادية والمهنية، وإنما على أسس أخرى مثل استغلال النفوذ والتعسف في استخدام السلطة التنفيذية، أو حتى سلطة التشريع أو استخدام منصات القضاء في غير محلها المرسوم في القوانين والدساتير المختلفة للدول[4]. ومع استمرار وتزايد أنماط الفساد دون مقاومة حقيقية مؤثرة من الشرفاء ومنظمات المجتمع المدني سيؤدي لا محالة إلى تحوله إلى نمط عام وسلوك واسع الانتشار، ليس بين

---

[1]/ الإخوان المسلمين: هي جماعة أنشأها الشيخ حسن ألبنا عام1929 في مصر وانتشرت بسرعة في مختلف أنحاء مصر وحلتها الثورة عام 1954، ومازالت موجودة حتى الآن في العديد من البلدان العربية ولها دور سياسي هام في مصر حاليا رغم أنها جماعة محظورة. **أنظر:** إسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 20.

[2]/ جمال رفيق عوض عبادي: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[3]/ أرنست خوري: **طنطاوي حاجز أمام التوريث (يرى الكوابيس بسبب جمال مبارك)**، **الأخبار**، ع 1389، 15 نيسان 2011 ص01.

[4]/ عبد الخالق فاروق: **اقتصاديات الفساد في مصر (كيف جرى إفساد مصر والمصريين 1974_2010)**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2011، ص26.

الطبقات العليا فحسب وإنما إلى دون ذلك من فئات اجتماعية[1].

ففي العشريين سنة الأخيرة تضافرت عدة عوامل قوية لانتشار الفساد بين الشرائح المختلفة في المجتمع المصري، العليا والوسطى والدنيا، بدرجة لم يعرف مثيل لها لا في السبعينات ولا في الستينات والخمسينات، فمن الممكن أن منها حجم القروض التي يمكن قد ينتشر بين الشرائح الاجتماعية القريبة من السلطة منها حجم القروض التي يمكن تعطيلها بنوك الدولة دون ضمان لأشخاص يهربون بها إلى الخارج ولا يسدونها[2]، ورؤساء تحرير لضعف قومية يكونون ثروات ضخمة من حصيلة الإعلانات التي كان من الواجب أن تذهب للدولة، وذلك مقابل ما يقدمونه لرجال الحكم من خدمات سياسية وشخصية، وشركات وهمية تنشأ تحت شعارات دينية، وتجمع بناء على ذلك مدخرات صغار المستثمرين، فتستثمرها في مجالات مجهولة أو غير قانونية تحت اسم الدولة[3].

فعندما كان هذا يحدث في شرائح المجتمع العليا، كانت هناك عوامل لانتشار الفساد في شرائح المجتمع الدنيا والوسطى ، إضافة إلى استمرار الزيادة السريع في السكان، مع تراخي جهود التنمية، وانخفاض معدل نمو الدخل ابتداء من منتصف الثمانيات، بعد فورة الهجرة، ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وازدياد الاكتظاظ بالسكان في الأحياء الفقيرة، ونمو المساكن العشوائية، ونمو طاهرة أولاد وبنات الشوارع عاملا قويا بذاته لدفع الناس على الخروج عن القانون[4].

كما أن الفساد بدأ يظهر في مصر عندما بدأ النظام المصري يعمل على تسويق أكاذيب كبرى تدل عليها خطابات الرئيس حسني مبارك وحوارات نجله جمال مبارك وهي أن النظام الاقتصادي له الأولوية وأن نظام مبارك يسير في طريق الإصلاح الاقتصادي، وهذا كله فقط كي يقنع مبارك ونجله ورجاله الشعب والمواطنين بترك الإصلاح السياسي وإقناع الشارع المصري بأن الإصلاح الاقتصادي هو الأهم[5]. ولهذا فإن الإصلاح الاقتصادي قبل السياسي جملة وفكرة ومنهج فاسد[6].

---

[1]/ عبد الخالق فاروق: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[2]/ جلال أمين: **المرجع السابق**، ص78.

[3]/ **المرجع نفسه**: ص78.

[4]/ **نفسه**: ص79.

[5]/ إبراهيم عيسى: **المرجع السابق**، ص318.

[6]/ **المرجع نفسه**: ص320.

إن حصيلة ثلاثون عاما من حكم مبارك كانت نخبة حكم فاسد، وقضية أمنية قوية تحمي مصالح النخبة الفاسدة، هذه هي الدولة التي أسسها مبارك والتي اختزلت أكثر من مليون كلم مربع، وأكثر من ثمانين مليون مصري، في قصر الرئاسة، ووزارة الداخلية[1].

لقد كانت مصر دولة رخوة تشجع على الفساد، وانتشاره يزيدها رخاوة، وهمنا تعنى الدولة بالرخاوة، دولة تصدر القوانين ولا تطبقها، والفساد ينتشر من السلطتين التنفيذية والسياسية إلى التشريعية، حتى تصل إلى القضاء والجامعات[2].

كما أن الطبقة الحاكمة في مصر تجمع من أسباب القوة ما تستطيع بها فرض إرادتها على سائر فئات المجتمع، وهي وإن كانت تصدر قوانين وتشريعات تبدوا كأنها ديمقراطية في ظاهرها فإن لهذه الطبقة من القوة ما يجعلها مطلقة التصرف في تطبيق ما في صالحها، وتجاهل ما يضر بها، فأفراد هذه الطبقة لا يشعرون بالولاء لوطنهم بقدر الولاء لعائلاتهم، أو أقاربهم، وتطبيق هذه النظرية على الواقع المصري، ويبدأ من شخصية رأس المال النظام، أي حسنى مبارك ودخول أبناء علاء وجمال في قلب الحاشية التي كونها مبارك، وليس من الغريب أن يتحول مع الوقت إلى مركز وإدارة لمنظومة الفساد في مصر[3].

المطلب الثالث: تحديات التنمية

يحظى مفهوم "**التنمية**"[4]، بأهمية كبيرة في الأوساط السياسية وذلك لأنه من مفاهيم العلوم الاجتماعية التي أثارت الجدل والنقاش، ولأنه أيضا يتناول مفردات أساسية وهامة في مسيرة التطور الاجتماعي، ولم تقتصر دلالات هذا المفهوم ومعانيه على المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية بل تعدت ذلك إلى الوضع الثقافي والفكر والمعتقدات[5].

---

[1]/ أحمد فهمي: **مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل مكتب مجلة البيان**، الرياض،2012، ص26.

[2]/ **المرجع نفسه:** ص27.

[3]/ **نفسه:** ص ص27،33.

[4]/ التنمية : تعني الكلمة عموما التوسع أو النمو أو التحسن في الملك أو الأوضاع، وهي سياسة تلجأ إليها الدولة للتخلص من التبعية الاقتصادية، والنهوض في كافة القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك بتحسين نوعية الإنتاج وارتفاع مستوى الدخل، **انظر:** عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2005، ص216.

[5]/ ناصر نايف حديثه الخريشا: **التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن (1999-2017)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2017، ص1.

1. <u>الجانب الثقافي والصحي:</u>

ففي عهد مبارك (1981-2011) تم إعادة تسمية التاريخ والجغرافيا بالدراسات الاجتماعية وشملت مزيدا من المعلومات حول التربية المدنية بما في ذلك الحقوق ومبادئ الديمقراطية ومع الألفية الجديدة تم توجيه مزيد من الاهتمام نحو التربية المدنية لاستخدامها في مواجهة التهديدات المتزايدة للتطرف والعولمة ويعد الضغط من قبل وكالات الدعم الدولية على مصر من دوافع الاهتمام بالتعليم المدني والتي تطلبت جودة تعليمية تشمل أساليب التعليم التفاعلية والديمقراطية[1].

كما أن الواقع المصري لتدريس حقوق الإنسان في المدرسة المصرية على النحو التالي:

_ يتم تعليم حقوق الإنسان في المرحلتين الابتدائية والإعدادية على نحو غير مباشر من خلال الدراسات اللغوية والأدبية والمواد الاجتماعية.

_ يتم تعليم هذه الحقوق جزئيا على نحو غي مباشر في الشعبة الأدبية بالمرحلة الثانوية ضمن مادتي الاجتماع والمواد الاجتماعية(تاريخ، تربية وطنية)[2].

كما أن اتجاهات وأفاق تدريس حقوق الإنسان في مصر تؤكد على أهمية إعداد المعلم وتدريبه على الأساليب الديمقراطية، ومبادئ حقوق الإنسان، وإدارة حجرة الدراسة، ومزاولة العمل التعليمي في ضوء ذلك، وضرورة سيادة المبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان في حياة المدرسة بحيث تتكامل التربية، والديمقراطية في كيان واحد، وتتوقف تنمية احترام الحق، وأداء الواجب إلى حد كبير على الروح التي تسود في المدرسة، والطريقة التي يعامل بها الطالب في المدرسة[3].

وبناءا على توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة 1994، تم توسيع إستراتيجية تحقيق الأهداف السكانية المصرية لتشمل توافر خدمات الصحة الإنجابية وتأييد مجهودات التنمية المحلية للمنظمات غير الحكومية، كما ركزت الإستراتيجية الجديدة على الاهتمام بتعليم المرأة ونادت بزيادة فرص العمل للسيدات لتقليل الفجوة النوعية[4].

---

[1]/ شيرين علي وآخرون: **الطريق إلى التعليم من اجل المشاركة في مصر**، نشرت هذه الدراسة بواسطة المعهد الدنماركي المصري للحوار، القاهرة، 2016،ص09

[2]/ خالد الرميضي: **الممارسات التربوية الديمقراطية في المدرسة الكويتية(أراء عينة من طلبة الصف الرابع الثانوي في دولة الكويت، <u>مجلة جامعة دمشق</u>**، م26،ع4، 2010، ص161.

[3]/ **المرجع نفسه**، ص163.

[4]/ إسماعيل يوسف وآخرون: **الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر(دراسة تحليلية للوضع الراهن ورؤى مستقبلية)** إعداد ونشر برنامج السياسات والنظم الصحية جمعية التنمية الصحية والبيئية، (ب.ب.ن)، 2005، ص15.

واستجابة للاعتبارات التي تم إعلانها في مؤتمر القاهرة، قامت وزارة الصحة والسكان بدمج خدمات تنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل في برنامج أوسع هو برنامج "صحة الأم"، كما تم التوسع في خدمات تنظيم الأسرة، وكجزء من هذه المجهودات قامت وزارة الصحة والسكان بتجديد معظم العيادات وإضافة أكثر من 300عيادة تنظيم أسرة متنقلة لتحسين توفير الخدمات[1].

فبالنسبة لخدمتي الصحة والتعليم نجد أنه على الرغم مما اتخذته الحكومة المصرية من إجراءات لتخفيض حجم العجز في موازنة الدولة، وهو ما أدى بالفعل إلى انخفاض كبير في هذا العجز من17 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام1991 إلى اقل من2 بالمائة في 1995، لم ينخفض الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة كنسبة من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي[2].

ولكن هذا لم يكن كافيا لمنع التدهور في نوعية خدمات الصحة أو التعليم المتاحة، أو لمنع النمو السريع في الاستثمار الخاص في كلا الميادين، الصحة والتعليم، اللذين أصبحا من أكثر مجالات الاستثمار الربحية في مصر، وقد انخفضت حقا نسبة الأمية في مصر، بدرجة ملحوظة في السنوات العشر الأخيرة، من49.6 بالمائة من بلغوا عشرين عاما فأكثر في عام 1986، إلى 36.6 بالمائة عام 1996[3].

2. <u>الجانب الاقتصادي والاجتماعي:</u>

لقد كان هناك تقدما ملموسا في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المحافظات المختلفة والوحدات المحلية[4].

ويتضح ذلك من خلال ارتفاع متوسط دخل المواطن في الوحدات المحلية الحضرية (يصل إلى نحو ألف جنيه شهريا في بور فؤاد مقابل نحو150 جنيه في الوحدات المحلية الريفية)، وارتفاع

---

[1]/ إسماعيل يوسف وآخرون: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[2]/ جلال أمين: **العولمة والتنمية العربية (من حملة نابليون إلى جولة لأوروغواي 1798-1998)**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 111.

[3]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[4]/ أيمن أيوب: **الديمقراطية المحلية في العالم العربي**، التقرير الإقليمي في الأردن ومصر والمغرب واليمن، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ايطاليا، (ب.ت.ن)، ص106.

متوسط العمر الافتراضي في الحضر(إلى نحو69 سنة للذكور، و72 سنة للإناث)، وانخفاض معدل وفيات الرضع في حين تتراجع هذه المؤشرات في الوحدات المحلية الريفية بصورة ملحوظة[1].

كما ظهر ارتفاع مستوى الخدمات في الوحدات المحلية الحضرية، في مجال الكهرباء والمياه النقية والصرف الصحي، مما كان له تأثيره الايجابي على تكامل المجتمع، وتعميق أسس المشاركة والديمقراطية المحلية[2].

[1]/ أيمن أيوب: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[2]/ **نفسه:** نفس الصفحة.

المبحث الثالث: العوامل الخارجية المؤثرة في التحول الديمقراطي في مصر

أما في هذا المبحث سنتناول العوامل الخارجية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في مصر والتي جاءت تحت ضغط وتأثير الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمثلت في أثر النظام الدولي الجديد والمشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط، ثم تقييم تجربة مصر من خلال تتبع الأحداث الأخيرة التي ألت إليها كثورة 25 يناير والربيع العربي 2011 وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث كالتالي:

المطلب الأول: أثر النظام الدولي الجديد

المطلب الثاني: المشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط

المطلب الثالث: تقييم تجربة الديمقراطية بمصر

المطلب الأول: أثر النظام الدولي الجديد

1. مفهوم النظام الدولي الجديد:

ويقصد بالنظام الدولي حسب تعريف الباحث (جوزيف فرانكل):"مجموعة من الأحداث السياسية المستقلة تتفاعل فيها بينها بانتظام"، ويرى "**هنري كيسنجر**"[1] في النظام الدولي: "مجموعة من التحولات والتغيرات التي شهدها العالم والتي مازالت في طور التكون الكوني ولم تتبلور بعد في شكل كامل"[2].

كما يتكون أي نظام دولي من مجموعة من المبادئ السياسية والمؤسساتية والقانونية التي تحكم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي (دول، منظمات دولية، منظمات غير حكومية...)[3].

فقد بقيت القوة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في يد الولايات المتحدة، وهي القوة المهيمنة الجديدة على العالم، وقد أعلن ذلك الرئيس بوش في الأمم المتحدة بشكل عملي وأسماه بالنظام الدولي الجديد، هذا النظام الذي أصبح أحادي القطبية بعد فترات عاشت فيها التوازنات الدولية بين

---

[1]/ هنري كيسنجير: وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، **أنظر:** شاهر إسماعيل الشاهر، **بنية النظام الدولي كمحدد للسياسة الخارجية للدولة** ، **مجلة نقد وتنوير**، مقاربات نقدية في التربية والمجتمع، أكتوبر، 2015، ص09.

[2]/ كوثر عباس الربيعي ومروان سالم العلي: **مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وآثره على المنظمة العربية (الاتحاد الأوربي نموذجا)**، بدون بيانات، ص41.

[3]/ إبراهيم أحمد: **الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد**، أطروحة الدكتوراه علوم في الفلسفة، غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية جامعة السانيا، وهران، 2010، ص95.

مجموعة من الدول، وانحسرت خلال الحرب الباردة بالصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وكل منهما يقود تحالف يقع تحت قيادته، إن العصر الجديد أطلق عليه بعض الباحثين صفة الأمركة، وما هو جديد في هذا النظام يكمن في كون الولايات المتحدة القطب الوحيد المركزي حاليا في هذا النظام[1].

2. سمات ا لنظام الدولي الجديد:

لقد اتسم النظام الدولي الجديد بمجموعة من السمات الرئيسية يمكن أن نلخصها فيما يلي:

_ الانتقال نهائيا من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة.

_ انتقال الصراع العالمي، بعد انهيار التوازن الدولي، من صراع سياسي وعسكري إلى صراع اقتصادي، ومن صراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال الغني والجنوب الفقير.

_ استخدام الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتحقيق مصالحها، وتهميش الشرعية الدولية[2].

_ التأكيد على دور الولايات قائدا للمجتمع الدولي عبر انفرادها بعناصر القوة والنفوذ، بفعل التمركز الشديد للإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، مما يمنحها ميزة التفوق على بقية الوحدات في النظام الدولي.

_ التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول والشعوب تحت شعارات (حقوق الإنسان، حماية الأقليات والديمقراطية) وذرائع أخرى، واستخدام القوة العسكرية دون ضوابط وغيرها، مما ينسجم مع الطموحات الأميركية لتكوين إمبراطورية كونية[3].

_ موافقة معظم الأنظمة الغربية التي تتشدق بالحرية والديمقراطية على تخويل الولايات المتحدة متى شاءت وكيفها شاءت، استخدام القوة العسكرية ضد كل دولة في العالم الثالث تنشد الحرية أو تنادي بحق تقرير المصير أو تسعى لامتلاك القدرات الذاتية التي تسمح لها بالتغلب على عوامل التخلف[4]

---

[1]/ عارف عبد الله سلامة جفال: **النظام الدولي الجديد والتدخل في الشؤون الداخلية للدول (الإصلاح في فلسطين كحالة)**، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2010 ص11.

[2]/ شاهر إسماعيل الشاهر: **المرجع السابق** ، ص، ص11،10.

[3]/ كوثر عباس الربيعي ومروان سالم العلي: **المرجع السابق**، ص06.

[4]/ شاهر إسماعيل الشاهر: **أولويات السياسية الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11أيلول2001**، الهيئة العامة السورية للكتاب (ب.ب.ن)، (ب.ت.ن)، ص، ص129،128.

من بين تأثيرات النظام الدولي الجديد على الوقائع الديمقراطي لمصر كالتالي:

أن الولايات المتحدة الأمريكية إذ تتغاضى عن تدهور سجل الحكومة المصرية في حقل حقوق الإنسان، فإنها تستمر في تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى مصر، وبالتشاور معها بشأن القضية الفلسطينية وأزمات الشرق الأوسط الأخرى، إن الاهتمام الطاغي لدول الغربية لا يخص قضايا الديمقراطية في المنطقة، بل كيفية خدمت مصالحها في المنطقة بأفضل صورة وهي المصالح التي تشمل النفط وإسرائيل[1].

وقد كان انتقاد القوة الخارجية للحكومة المصرية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان أو افتقاد التطور الديمقراطي الحقيقي في مصر (مثل: التدخل الواسع في عملية الانتخابات) انتقادا ليناً من حيث طابعه، بحيث أن الحكومة المصرية اعتادت على التعايش معها[2].

ففي الوطن العربي أثيرت قضية الرقابة الدولية على الانتخابات التي شهدتها غالبية الأقطار العربية، إذ تباينت مواقف الأقطار العربية في هذا الشأن، وهو تباين مواقف القوة السياسية المختلفة من هذا الأمر بين القبول والرفض وقد جاءت مصر من الفريق الرافض، حيث رفضت دعوة الرئيس بوش الابن الأمريكي إلى إرسال مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات الرئاسية التي أجريت فيها عام 2005، معللة هذا الرفض بمعارضة الشعب المصري لهذا الأمر[3].

وقد برز فريق أخر مؤيد لوجود رقابة دولية على الانتخابات المصرية، مؤكداً حاجة مصر الماسة للرقابة الدولية وذلك لعدت أسباب:

_ الرقابة الدولية على الانتخابات فتحول دون تكرار التجاوزات التي تحدث في أوقات الانتخابات مثل تفشي الفساد، والتدخل الإداري، وانتشار أعمال العنف، أثناء العملية الانتخابية وقبلها.
_ إساءة استخدام المال العام للدعاية لمرشحي الحكومة عبر تقديم أمال أو خدمات للناخبين.

---

[1]/ إبراهيم البدوي وسمير المقدسي: **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، تحر: حسن عبد الله بدر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص399.

[2]/ **المرجع نفسه**: ص 400.

[3]/ خديجة عرفة محمد: **الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في أقطار العربية، من كتاب أحمد الدين وأخرون: الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في أقطار العربية**، تحر: علي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009 ص372.

_ وجود رقابة يعد نقطة تحسب لصالح الحكومة المصرية، وتثبت رغبتها في تطبيق برنامج إصلاحي شامل في البلاد[1].

وقد انتهى الجدل بانتصار وجهة النظر الرافضة للطلب الأمريكي بوجود مراقبين دوليين لرقابة على الانتخابات الرئاسية في مصر[2].

كما أن الرئيس أوباما في الغالب كان قلقاً على الإدارة الفاعلة "**للأزمة**"[3] والانتقال السياسي حيث تخوف هو والخارجية الأمريكية أن يتم خطف الثورة المصرية كغيرها من الثورات الأخرى التي تعرضت لذلك من قبل جماعات وقوى إسلامية معادية للديمقراطية، وفي العموم يبدوا أن جماعة الإخوان المسلمين، و"**حركة حماس**"[4]، وتنظيم "**حزب الله**"[5] ينظر لهم بعين الريبة على دوائر السياسية الأمريكية، كما ينظر لهم على أنهم تهديد للمصالح الأمريكية[6].

وكان ينظر للحكام المستبدين الموالين للغرب على أنهم تابعين ومعمرين في الحكم كما يسهل التبؤ بحركاتهم، فقد أصبح الرئيس مبارك عبئا على الولايات المتحدة، لأن الإدارة الأمريكية انتقائية وتميزية في نهجها، تعامل كل دولة بأسلوب مختلف وعلى حده[7].

---

[1]/ خديجة عرفة محمد: **مرجع سابق**، ص، ص381، 382.

[2]/ **مرجع نفسه:** ص383.

[3]/ الأزمة: وهي موقف يحدث فيه صراع أو تضارب في الأهداف أو المصالح مما يؤدي إلى حالة من الصدام السياسي أو العسكري، **انظر**: إسماعيل عبد الفتاح، **المرجع السابق**، ص26.

[4]/ حركة حماس: هي جزء من الإخوان المسلمين ولها مرجعيتها العقائدية والسياسية، وتتعاطى بالسياسة بهذه الرؤى، وقد أطلقت من رحم الإخوان المسلمين في فلسطين التي تأسست في مصر عام 1928 على يد إمام حسن البنا، وهو ما يعني أن الوجود الفكري والعقائدي لحركة حماس سيبقي الوجود التنظيمي لها، كما أن حماس تصنف نفسها على أنها أحد أجنحت الإخوان المسلمين وتأسست على يد الشيخ أحمد ياسين في 1990/04/25، أنظر: تيسير فائق محمد: **التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة (1993_2007)**، أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نجاح الوطنية، (ب.ت.ن)، ص47.

[5]/ حزب الله: تأسس في لبنان عام 1982، وأدخل معترك السياسة 1985، وقد سمي باسم أمه (حركة أمل الشيعة) ثم تسمي بأمل الإسلامية رغبة في توسيع نطاقه ليشمل الأمة الإسلامية، كي يتولى نشر التشيع في لبنان والعالم الإسلامي، انظر: علي صادق **ماذا تعرف عن (حزب الله)**، ط2، (ب.د.ن)، (ب.ب.ن)، 2007، ص09.

[6]/ حسين علي الصباغة: **النظام العالمي الجديد (دراسة سياسية إستراتيجية)**، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2015، ص 234.

[7]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

المطلب ا لثاني: المشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط

لقد هدفت المشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط إلى تقسيم المنطقة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا، وإقامة ترتيبات أمنية وسوق مشتركة إقليمية لخدمة أهدافها ومصالحها وكذلك مصالح الصهيونية في المنطقة، وهذه المشاريع الأمريكية تمثلت فيما يلي:

1. مشروع الشرق الأوسط الكبير:

نبعت مبادرات "**الشرق الأوسط**"[1] من إطار فكري تبلورت ملامحه في الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وقد طهرت ملامح هذا الإطار الفكري في الخطاب السياسي للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، فعلى سبيل المثال: في خطاب الرئيس بوش في 26 فبراير 2003 أمام مؤسسة الأبحاث الأمريكية[2].

الذي تحدث فيه إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، والعمل على نشر الديمقراطية في المنطقة وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واسعة، وبعد سقوط بغداد في أبريل 2003، أعلن الرئيس بوش أن العراق الجديد سوف يصبح نموذجا يحتذي للديمقراطية في الشرق الأوسط وسيكون الدافع على حد تعبيره لتدشين عمليات التغيير والتحديث والانفتاح السياسي مقابل تهميش عوامل التطرف ليولد شرق أوسط جديد[3].

لقد جاءت مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش في مارس 2004 وطرحها مرة أخرى في قمة "**مجموعة الثماني**"[4] في يونيو 2004 لتؤكد على مجموعة من

---

[1]/ الشرق الأوسط: مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة منذ بداية القرن العشريين، إن التسمية ولو أنها قصد بها وبغيرها تقسيم الشرق إلى أقسام حسب البعد والقرب من أوربا الغربية إلا أن الإقليم في الواقع وهو إقليم بتوسط خريطة العالم بصفة عامة، والعالم القديم (أوربا وأسيا وإفريقيا) بصفة خاصة، انظر: كمال سالم الشكري، **مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي**، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م28،ع01، 2012، ص514.

[2]/ حسن محمد عمار: **مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على العالم العربي**، بحث بدون بيانات، المركز الوطني للمتميزين، العام الدراسي 2016، ص07.

[3]/ حسن محمد عمار: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[4]/ مجموعة الثماني: ولدت هذه المجموعة في عام 1947 كمجموعة الست (فرنسا، و م أ، إيطاليا، ألمانيا، المملكة المتحدة، اليابان) هدفها مواجهة الأزمات الاقتصادية وتوسيع تشكيل هذه المجموعة بانضمام كندا عام 1977 وتمثل مجموعة الثماني في إطار اللقاءات غير رسمية وتهيكل تدريجيا على مر السنين، انظر: تاريخ مجموعة الثماني، **منتدى الحوار غير الرسمي المؤسس قبل ثلاثين سنة،2008/02/24، تاريخ الاطلاع: 2019/05/13، الساعة 09:30 على الموقع:**

https://www.esteri.it/mae/ar/politica-estera/g8.

من القيم التي تدعو إلى تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وبناء المجتمع المعرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية من خلال إزالة الحواجز والقيود التجارية والاقتصاد الحر وتدفق البضائع لها، بما يخدم الشركات المتعددة الجنسية واستثمارها في عالم الجنوب[1].

في هذه المرحلة تأتي خطوة الرئيس المصري في وقت ضاعفت فيه الولايات المتحدة USA من انتقاداتها لفقدان الديمقراطية démocratie في مصر، ووصف صحفها النظام المصري بالدكتاتوري[2].

وكان الرئيس المصري(الذي يسعى لولاية خامسة) قد صرح في المؤتمر الثاني لإصلاح العالم العربي أنه سيطلب من البرلمان المصري تعديل القوانين المتعلقة بعملية الإصلاح السياسي، ومنها قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وأضاف أنه سيحال إلى مجلسي الشعب والشورى ومشروعات هذه القوانين للمداولة واعتمادها خلال الدورة البرلمانية وقبل الانتخابات التشريعية المقبلة[3].

وبالتالي فمصر تعيش مرحلة إعادة تشكيل للخريطة السياسية الداخلية، لأن المعارضة تناضل ليس من أجل أهداف شخصية، وإنما لها برنامج يتميز بأسس وأهداف إستراتيجية بعيدة المدى[4].

2. مشروع الشرق الأوسط الجديد:

بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام 1991 طرح شمعون بيريز مفهوم الشرق الأوسط الجديد وألف كتابا حمل نفس المفهوم، ويدعو فيه إلى اختراق العالم العربي من خلال النشاط الاقتصادي الإسرائيلي للمنطقة العربية[5].

إلا أن تعثر عملية السلام وانهيار اتفاقية أوسلو 1993، ووصول اليمين المتطرف إلى الحكم ورفضه لهذا المفهوم ومن ناحية أخرى وفي أعقاب حرب الخليج الثانية والتواجد الأمريكي في

---

[1]/ أحمد سليم البرصان: **مبادرة الشرق الأوسط الكبير(الأبعاد السياسية والإستراتيجية)**، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية (ب.ب.ن)، 2004، ص20.

[2]/ عبد القادر رزيق المخادمي: **المرجع السابق**، ص92.

[3]/ **المرجع نفسه**: نفس الصفحة.

[4]/ **نفسه**: نفس الصفحة.

[5]/ أحمد سليم البرصان: **المرجع السابق**، ص20.

منطقة الخليج، شنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية شاملة لمنطقة أسيا الوسطى والخليج العربي وبقية الدول العربية تحت مفهوم منطقة مترامية الأطراف من المغرب غربا إلى هضبة التبت شرقا وتضم تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان[1].

فإذا كان مشروع الشرق الأوسط الكبير قد اعتمد على شعارات عديدة كالدمقرطة واللبرلة والإصلاح والانفتاح، فإن مشروع الشرق الأوسط الجديد حسب رؤية وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس هو تراجع وهروب أمريكي عن دعوات الإصلاح السياسي والديمقراطية التي طرحت في أعقاب احتلال أمريكا لافغنستان والعراق، وفي ظل استمرار الهجمة الإسرائيلية ذات الطابع العدواني و ألاقتلاعي في الأراضي الفلسطينية[2].

جاء الشرق الأوسط الجديد على أنقاض مشروع شرق أوسطي أخر انطلق مباشرة بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين و الإسرائيليين عام1993، والذي أنهته أمريكا وإسرائيل رغم طهور قيادات عربية جديدة آمنت بالسلام والتعايش[3].

المطلب الثالث: تقييم تجربة الديمقراطية في مصر

بعد تقييم تجربة الديمقراطية في مصر لاحظنا بروز مظاهر عديدة كالنحو التالي:

1. الثورة المصرية 25 كانون ا لثاني/ يناير 2011:

وصفت فترة حكم محمد حسني مبارك (1981_2011)، بفترة الحكم البوليسي للحفاظ على حكمه عن طريق قمع كل من يحاول المطالبة بحقوق سياسية، فأصدر قانون الطوارئ لقمع الشعب والقضاء على الأحزاب السياسية المعارضة وحزب كل من بطالب بمشاركة مبارك في الحكم، كما قام مبارك بتقريب رجال الأعمال الموالين لنظامه، لتكون هناك طبقة حكومية احتكارية[4].

أدى هذا الحال إلى تذمر المصريين من جراء اتساع فجوة بين الأغنياء والفقراء بسبب الفساد

---

[1]/ أحمد سليم البرصان: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[2]/ أيمن يوسف: **إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية، من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد**، **مجلة اتحاد الجامعات العربية الآداب**، م5، ع01، 2008، ص167.

[3]/ **المرجع نفسه:** نفس الصفحة.

[4]/ احمد سليم عبد الله: **المرجع السابق**، ص93.

نظام مبارك[1].

إن ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011 قد أنهت ثلاثين عاما من الفساد والاستبداد والتسلط التي كانت سمات عهد حسني مبارك ونجحت مع العثرات والتحولات في الحد من هيمنة الحزب الوطني الديمقراطي على مقدرات الحياة السياسية في مصر[2].

ومن بين أهم أسبابها ما يلي:

أ. الأسباب الداخلية:

_ فقدان الأمل: حيث كانت هناك حالة انسداد أفاق الأمل أمام الشباب المصري، وذلك بسبب نظام الحكم الذي افشل مشروع التنمية الوطنية في مصر حيث زاد عدد العاملين في صفوف الشباب بنسبة40% من مجمل السكان[3].

_ تزايد الإحساس بمرارة الواقع الاجتماعي: المؤلم الذي آلت إليه غالبية الشعب المصري، فأبناء الطبقة الوسطى شاركوا في الثورة، فقد أدى تآكل هذه الطبقة المتوسطة إلى إحساس بمعاناة الفقراء ومشاعرهم[4].

_ الشكوك والمخاوف: حيث أتت هذه الثورة من القاعدة الجماهيرية في مصر وإن بدت أنها بدون قيادة، وهذا ما أثار مخاوف احتمال وجود ثورة مضادة لبقاء بعض عناصر النظام السابق في السلطة، ولكن غياب القيادة الواضحة لثورة كان عامل لنجاحها مما جعل الأمر صعبا على الأجهزة الأمنية لاحتوائها وإخمادها[5].

_ الحركات الشبابية: وعي الشباب المتعلم والمستخدم لتقنيات الاتصال الحديثة، والعاطلين عن العمل، بضرورة الوقوف في مقدمة القوى التي دعت إلى انتفاضات شعبية لمواجهة الفساد والاستبداد، حيث لعبت هذه الشريحة المهمة دورا في إدارة وقيادة هذه الانتفاضات والثورات، وكان

---

[1]/ أحمد سليم عبد الله: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[2]/ تمارا كاظم الاسدي: محمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير، الربيع العربي والتحولات السياسية بالمنطقة العربية**، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا،2018، ص67.

[3]/ **المرجع نفس**: 69.

[4]/ **نفسه**: نفس الصفحة.

[5]/ تمارا كاظم الاسدي، محمد غسان الشبوط: **المرجع السابق**، ص70.

الفضل يعود إلى الشباب في إطلاق الشرارة الأولى لها[1].

_ دور الأجهزة العسكرية والأمنية: لعبت الأجهزة العسكرية والأمنية دورا مهما في إنجاح الثورة المصرية وان لم يكن دورها غير مباشر، فقد مارس الجيش في مصر دور الحياد السلبي، حيث امتنعت قوات الجيش عن إطلاق النار على المتظاهرين[2].

ب. الأسباب الخارجية:

_ إن مشروع مبارك الداخلي كان له انعكاس على السياسة الخارجية لمصر، فبدأ فيها الاستسلام للأحادية النظام العالمي، والتوجه المكثف نحو الغرب، كذلك هو مشروع بيروقراطي غير إبداعيا أدى في الخارج إلى مشروع عصابي فاسد يقيم علاقات مشبوهة مع الخارج، وبناءا عليه، كانت الثمار الرديئة لهذا المشروع الفاسد في كل مقام، وتراجع المكانة والدور لصالح قوى دولية وإقليمية أخرى[3].

_ كما أن النموذج التونسي كان حاضرا في خليفة الحراك الشعبي المصري، فنجاح ثورة تونس التي اندلعت في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2010، كان له تأثير كبير على كسر حاجز الخوف لدى المصريين، ومحفز لهم على الخروج إلى الشوارع لمواجهة النظام والتعبير عن استياءهم وبالنظر إلى أن الثورة التونسية حققت مطالبها، وأطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي ما أعطى الاحتجاجات في مصر دفعا قويا لتكون مختلفة، حاسمة وفعالة هذه المرة وتبلورت المظاهرات المتصاعدة على شكل ثورة باتت تطالب برحيل مبارك من السلطة[4].

ومن هنا يمكن القول أن هذه الثورة المصرية قد جاء ت ليضطر الرئيس المصري حسني مبارك للتنحي بعد أن قضى 30 عاما في سدة الحكم. كانت هذه الثورة بمثابة ريح عاتية_ فقط 18 يوما

---

[1]/ عبد الجبار أحمد عبد الله: **دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي، مجلة العلوم السياسية**، ع44، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (ب.ت.ن)، ص203.

[2]/ **المرجع نفسه**، ص206.

[3]/ نادية محمود مصطفى: **السياسة الخارجية المصرية والثورة دراسة في تأثير الأبعاد الخارجية (25/1-2015/5/30)**، بحث مقدم إلى مؤتمر الثورة المصرية الملامح والمألات، نظمه مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2011، ص06.

[4]/ بادية فواز ياسين الحاج حسين: **ثورة 25 يناير المصرية(السياسة الأمريكية تجاه صعود وسقوط حكم الإخوان المسلمين)** رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت(فلسطين)، 2015، ص21.

من الاحتجاجات الجماعية العارمة[1].

2. الثورات العربية2011:

يمكن تعريف الربيع العربي على أنه موجة ثورية من المظاهرات والاحتجاجات على حد سواء العنيفة والغير العنيفة، وأعمال الشغب، والحروب الأهلية في العالم العربي التي بدأت في أواخر عام 2010 في تونس احتجاجا على سوء الأوضاع المعيشية، ثم ما لبثت أن امتدت على أثرها موجة من الاحتجاجات إلى الأردن والجزائر والعراق والمغرب والسودان وفلسطين، وهناك احتجاجات ثانوية وقعت في الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية، وعمان وجيبوتي وموريتانيا والصحراء الغربية، كما اندلعت الانتفاضات المدنية في سوريا، وبحلول سبتمبر 2012 تم الإطاحة بأربعة حكام دول عربية، وهي: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن[2].

شهدت المنطقة العربية مع نهاية عام 2010م، بداية عدد من الثورات والانتفاضات والحركات الاجتماعية، والتي تراوحت بين السلمية والعنيفة، سواء من جانب القائمين بها أو الداعين إليها من ناحية، أو من جانب ردود الفعل الرسمية ممثلة في النظم السياسية القائمة، ومن ناحية ثانية[3].

وقد اشتركت الاحتجاجات ببعض أساليب العيان المدني في حملات مستمرة لتشمل الإضرابات والمظاهرات والمسيرات، والتجمعات، فضلا عن استخدام الفعال لوسائل الإعلام الاجتماعية للتنظيم، والتواصل، وزيادة الوعي في مواجهة محاولات الدولة الرامية إلى القمع والرقابة على الانترنت، وقد قويت العديد من مظاهرات الربيع بردود عنيفة من قبل السلطات، وكذلك من الميليشيات الموالية للحكومة ومكافحة المتظاهرين، وقد تم الرد على هذه الهجمات عن طريق العنف من طرف المتظاهرين في بعض الحالات وكان الشعار الرئيسي للمتظاهرين في العالم

---

[1]/ لوريل إي ميلر، جيفري ماريتيني: **التحول الديمقراطي في العالم العربي (توقعات ودروس مستفادة من حول العالم)**، مؤسسة راند للنشر، (ب.ب.ن)، 2013، ص09.

[2]/ ثائر مطلق عيا صرة: **العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي(2009-2011)**، **مجلة دراسات**، العلوم الإنسانية والاجتماعية، م43، ملحق04، 2016، ص1884.

[3]/ عصام عبد الشافي: **الثورات العربية....الأسباب والمسارات والمالات، التقرير الاستراتيجي التاسع**، الباب الثاني ملف العدد (واقع ومستقبل الثورات العربية)، (ب.ت.ن)، ص73.

العربي (الشعب يريد إسقاط النظام)[1].

ومن بين أهم أسباب الثورات العربية 2011:

_ التشابه في عوامل التغيير: حيث جمعت بين البلاد التي شهدت مدا ثوريا فاعلا، الدوافع المحفزة على الانفجار الثوري كالفساد السياسي والاستبداد والهيمنة الكلية على مقاليد الأمور في البلاد وتحول الحكم بمرور الزمن إلى حكم العائلة التي تدير البلاد[2].

_ الشعوب العربية كسرت حجز الخوف: فهذا هو التغير الاستراتجي الرئيس فقد كانت الشعوب محكومة بالخوف، وبالأجهزة الأمنية وبالفقر، وعندما استطاعت أن تكسر هذا الحاجز، انتقل هذا الخوف إلى الطرف المقابل والسلطة[3].

_ ومن بين العوامل أيضا التي أدت إلى الاحتجاجات نجد مثلا: الديكتاتورية أو الحكم المطلق انتهاكات حقوق الإنسان، الفساد السياسي، التدهور الاقتصادي، البطالة، الفقر المدقع، عدد من العوامل الهيكلية الديمغرافية، كما شملت المحفزات للثورات في جميع البلدان العربية تركيز الثورة في أيدي المستبدين في السلطة لعقود من الزمن، الافتقار إلى الشفافية في إعادة التوزيع، الفساد وخاصة رفض الشباب قبول الوضع الراهن، زيادة أسعار المواد الغذائية ومعدلات المجاعة[4].

---

[1]/ ثائر مطلق عيا صرة: **المرجع السابق**، صفحة.

[2]/ عصام عبد الشافي: **المرجع السابق**، ص77.

[3]/ **المرجع نفسه**: نفس الصفحة.

[4]/ ثائر مطلق عيا صرة: **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

من خلال ما ذكرناه سابقا نستنتج أن مصر قد عاشت مرحلة جد هامة في فترة حكم الرئيس حسني مبارك والتي كانت أطول فترة حكم شهدتها مصر حيث حكم ثلاثون عاما، فقد كان لطبيعة النظام السياسي المصري نوع من الاستبداد واغتنام المناصب من قبل الرئيس وحاشيته وأبناءه كما أن واقع التجربة التي عاشتها مصر كانت لها دوافع داخلية وأخرى خارجية كانت مجحفة في حق الشعب المصري ولم يكن له أي دور في السلطة أو تسيير أمور البلاد، وهذا ما أدى بالشعب المصري إلى رفض هذا النظام المستبد، حيث تحول هذا الرفض إلى ثورة شعبية أطاحت فيما بعد بهذا النظام الفاسد وعملت على تنحي الرئيس حسني مبارك هذا على المستوى الداخلي، أما بالنسبة للمستوى الخارجي فقد كان لهذه الثورة صدى، حيث أثرت وشجعت العديد من الدول العربية على التعبير عن رفضهم لهذه الأنظمة الفاسدة مما أدى لظهور ما يعرف بالربيع العربي في سنة 2011 والذي تمثل في العديد من الثورات والاحتجاجات التي ظهرت في معظم الدول العربية.

الخاتمة

لاجابة على الاشكالية المطروحة أي العوامل المؤثرة على واقع الديمقراطية في الوطن العربي و على مصر كانموذجا لها توصلنا الى مجموعة من النتائج وهي:

من الناحية التاريخية تعرض الوطن العربي إلى الاستعمار والتأثر بالنظم الاستعمارية التي تتبنى قيم الديمقراطية كذلك رسوخ التسلط والاستبداد في الوطن العربي بما يعنيه ذلك من غياب التعددية السياسية والديمقراطية.

ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية نجد انتشار الأمية وضعف الطبقة الوسطى والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وهيمنة الدولة على الاقتصاد والمجتمع.

تبعية النظم العربية للخارج وتأثيراتها في البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية.

ومن ناحية ثقافية افتقار الثقافة السياسية العربية لقيم الديمقراطية، بل تتضمن قيماً تساعد على ترسيخ ظواهر التسلط الاستبداد.

طبيعة النخب التي تولت السلطة في الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال، اما انها تأثرت بالنظم الغربية، وإما انها لم تكن ذات كفاءات وليست على دراية بكيفية الحكم.

كما يمكن القول أن واقع الديمقراطية في الوطن العربي من (1989_2011) لم يكن سوى ديمقراطية تمثلت في اختزال العملية الانتخابية بعيدا عن المغزى الحقيقي للديمقراطية ومبدئها الأساسي، الذي يمثل منظومة متكاملة تتضمن التداول السلمي على السلطة والمشاركة السياسية وغير ذلك.

ضعف المؤسسات السياسية في تمثيل القوى السياسية، ذلك أن الاستبداد السياسي هو الصفة المشتركة لمختلف أنظمة الحكم العربية رغم اختلاف تركيبها وتوجهاته بحيث يتمثل هذا الاستبداد في سلب حقوق المواطن، واحتكار مصادر القوة كالاقتصاد والربح المالي والنفوذ السياسي، وانعدام الولاء لأنظمة السياسية.

أدت العوامل الداخلية والخارجية دورا بارزا ومؤثرا في الممارسة الديمقراطية في المنطقة العربية نحو التعددية السياسية، وذلك تزامنا مع الأحداث المتتالية التي شهدها العالم والبيئة الدولية من

تطورات سريعة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتي كانت بمثابة ضغوط على النخب الحاكمة في النظم السياسية العربية.

ساعد وجود المجتمع المدني كوسيط بين السلطة السياسية والمجتمع والدور الذي تلعبه مؤسساته في مختلف المجالات والاهتمام بحقوق المواطن في القيام بنشاطات سياسية واقتصادية واجتماعية، هدفها تفعيل التحول الديمقراطي خاصة إذا تمتع المجتمع المدني ومؤسساته بنوع من الاستقلالية وعدم تدخل الدولة في شؤونه.

وصف حالة الأحزاب السياسية العربية التي تعاني من مشاكل عديدة على رأسها سيطرة النخب التقليدية على المناصب القيادية وبروز انقسامات داخلية أدت إلى تفكيك التركيبة البشرية لتلك الأحزاب أو إقامة أحزاب جديدة.

إن تجربة التحول الديمقراطي للنظام السياسي المصري شهدت منذ نهاية الثمانينيات تحولات ساهمت فيها ضغوطات البيئتين الداخلية والخارجية وتجسدت في عدة عوامل، حيث أدت إلى ظهور ثورة 25 يناير وما يعرف بالربيع العربي سنة2011.

تعتبر المشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط أهم مشاريع ترويج الديمقراطية في الوطن العربي، خاصة مشروع الشرق الأوسط الكبير، رغم أن مبادئ هذا المشروع تتمثل في إصلاحات ترتكز على حكم القانون وبناء مجتمع المعرفة وتوسيع الأغراض الاقتصادية.

ادراك مرحلة مهمة من تاريخ الواقع الديمقراطي في المنطقة العربية والعوامل التي اثرت فيها أي فترة ما قبل ظهور الاحتجاجات والثورات العربية والدخول في مرحلة جديدة تثري النقاش وتفتح الباب أمام موضوع جديد قابل لدراسة مستقبلا.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1) بالعربية:

الكتب:

1. إبراهيم سعد الدين وآخرون: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز الدراسات العربية بيروت 2002.
2. أسامة عبد الوهاب محمد نوران: **دور المرأة في البرلمان (دراسة مقارنة بين مصر وألمانيا 2011_2015)**، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، بيروت، 2017.
3. أمين جلال:**العولمة والتنمية العربية (من حملة نابليون إلى جولة لأوروغواي 1798-199)** ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
4. (_____): **قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك**، دار الشروق القاهرة، 2012.
5. (_____): **مصر والمصريون في عهد مبارك (1981-2011)**، دار الشروق، الرياض 2011.
6. (_____): **ماذا حدث للمصريين (تطور المجتمع المصري في قرن 1945_1995)** مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، 1999.
7. الأنصاري ناصر: **المجمل في تاريخ مصر (النظم السياسية والإدارية)**، دار الشروق القاهرة 1993.
8. (ب.م): **الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية**، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، المملكة المغربية، (ب.ت. ن).
9. البدوي إبراهيم وسمير المقدسي: **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، تحر: حسن عبد الله بدر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
10. باغي إسماعيل أحمد: **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض 1997.
11. البلاوي حازم: **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل**، دار الشروق، القاهرة، 1993.
12. البياتي فراس: **التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003**، شركة عارف للمطبوعات لبنان، 2013.

13. التويجري عبد العزيز بن عثمان: **الديمقراطية في المنظور الإسلامي**، ط02، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة_ إيسكو، الرباط، 2015.
14. حلاق حسان: **قضايا العالم العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، 2007.
15. جودة حسنين جودة: **جغرافية مصر الطبيعية وخريطة المعموري المصري في المستقبل** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
16. خدام منذر: **أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة**، منشورات وزارة الثقافة دمشق، 2004.
17. الخطيب نعمان أحمد: **الوجيز في النظم السياسية**، ط02، دار الثقافة، عمان، 2011.
18. الدبس عصام: **النظم السياسية أسس التنظيم السياسي (الدول، الحكومات، الحقوق والحريات العامة)**، دار الثقافة، عمان 2010، ج01.
19. دليو فضيل وآخرون: **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، ط02، مخبر التطبيقات التنفيذ والتربوية، قسنطينة، 2006.
20. دور يتشردون ميشيل: **الديمقراطية في الخطاب السياسي المصري المعاصر**، تر عماد عبد اللطيف، المركز القومي للترجمة القاهرة،2011.
21. الربيع فايز: **الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية**، دار الحامد، عمان 2004.
22. رزيق المخادمي عبد القادر: **الإصلاح الديمقراطية في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
23. (_____): **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، الدار العربية للعلوم، لبنان 2005.
24. الرفاعي عبد الله بن محمد: **الإعلاميون العرب وقضايا الحرية، الديمقراطية (حقوق الإنسان مقاربات علمية لفهم الممارسة المهنية)**، دار جرير، عمان، 2015.
25. الزهيري فلاح خلف كاظم: **الديمقراطية والتداول السلمي لسلطة... حتمية الترابط**، بدون بيانات.
26. السيد علي سعيد: **المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة**، دار الكتاب الحديث، (ب..ب.ن)، 2006.

27. السيد يسين: **ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة**، الدار المصرية اللبنانية، (ب.ب.ن)، 2012.

28. الشاهر شاهر إسماعيل: **أولويات السياسية الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول2001** الهيئة العامة السورية للكتاب ب.ب.ن، ب.ت.ن.

29. الشاهر شاهر إسماعيل: **دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة**، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2017.

30. الشرقاوي سعاد: **النظم السياسية في العالم المعاصر**، كلية الحقوق، القاهرة، 2007.

31. شلبي علاء: **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، تحر: كرم خميس، أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2014.

32. شيحا إبراهيم عبد العزيز: **النظم السياسية (الدول والحكومات)**، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية 2006.

33. الصباغة حسين علي: **النظام العالمي الجديد (دراسة سياسية إستراتيجية)**، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 2015.

34. الصادق علي: **ماذا تعرف عن حزب الله؟**، ط2، (ب.د.ن)، (ب.ب.ن)، 2007

35. طه بودي محمد وأمين مرسى ليلى: **المبادئ الأساسية في العلوم السياسية**، منشأة المعارف للتوزيع، الإسكندرية، 2000.

36. عباس مراد علي: **المجتمع المدني والديمقراطية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.

37. عبد الحق دحمان وطيوش سفيان: **إشكالية التنمية الديمقراطية في الوطن العربي (دراسة حالة الجزائر)**، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، 2016.

38. عبد الفتاح إسماعيل: **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، العربي للنشر والتوزيع القاهرة 2008.

39. العبد الله مي: **الاتصال والديمقراطية الفضائيات والحرب الإعلامية**، دار النهضة العربية لبنان 2005.

40. عطية الله أحمد، القاموس السياسي: ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.

41. عفيفي كامل عفيفى: **الانتخابات النيابية وضماناتها الدستورية والقانونية(دراسة مقارنة)**، دار الجامعيين، الإسكندرية، ب.ت.ن.

42. علي إبراهيم ألفلاحي حسين: **الديمقراطية والإعلام والاتصال (دراسة في العلاقة بين الديمقراطية والإعلام وطبيعة الإعلام الديمقراطية ووظائفه)**، دار غيداء للنشر والتوزيع عمان 2014.

43. عيسى إبراهيم: **كتابي عن مبارك وعصره ومصره**، ط02، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة أفريل 2008.

44. فارس عبد المنعم أحمد: **السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (1805_ 1987** الهيئة المصرية العامة للكتاب، ب.ب.ن،1997م.

45. فاروق عبد الخالق: **اقتصاديات الفساد في مصر (كيف جرى إفساد مصر والمصريين 1974 _2010)**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2011.

46. فرجاني خيري أبو العزايم: **التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري**، بدون بيانات.

47. فريد فتحي محمد: **في جغرافية مصر**، ط2 مزيدة ومنقحة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 2000.

48. فكرون محمد أمين: **جغرافية مصر**، مطبعة واد النيل المصرية، د م ن، 1396هـ.

49. كاظم التميمي وجدان: **الديمقراطية رؤية فلسفية**، دار البازوري، عمان، 2013.

50. ماضي عبد الفتاح: **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**، دار البشير للثقافة والعلوم مصر، 2015.

51. محمد عرفة خديجة: **الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في أقطار العربية، من كتاب أحمد الدين وآخرون: الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في أقطار العربية** تحر: علي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

52. مالكي أمحمد وآخرون: **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، تحرير علي خليفة الكواري مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

53. منيف عبد الرحمان: **الديمقراطية أوّلاً ... الديمقراطية دائما، ط05**، المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، المملكة المغربية وبيروت 2007.

54. نصر مهنا محمد: **علوم السياسة دراسة في الأصول والنظريات**، دار الفكر العربي القاهرة (د.ت.ن).

55. هلال على الدين، نيفين مسعد: **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

56. وهبان أحمد: **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

54. ياسر صالح وآخرون: **تأثير العمليات الانتخابية في عملية التحول الديمقراطية**، مؤسسة فريد ريش ايبرت للنشر، الأردن، 2012.

المقالات والدوريات (مجلة، مقالات)

1. العيدي صونيه: **المجتمع المدني...المواطنة والديمقراطية "جدلية المفهوم والممارسة**، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية** ع2، 3، جانفي، جوان، 2008.

2. أحمد عبد الله عبد الجبار: **دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي**، **مجلة العلوم السياسية**، ع44، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، (ب.ت.ن).

3. أحمد محمد هيفاء: **الإصلاح السياسي في مصر في ظل الانتخابات الرئاسية**، وكالة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ع 31_32.

4. أوات محمد أمين: **التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الإسلامي**، **مجلة جامعة كركوك** م4،ع2، السنة الرابعة، 2009.

5. (ب.م): **الاقتصاد المصري من عهد عبد الناصر إلى عهد مبارك**، الحوار، **مجلة سياسية ثقافية** عامة، كردستان العراق، تاريخ الاطلاع 22 /2019/04، الساعة22:41.

6. البلبل علي أحمد وآخرون: **التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي حالة مصر (1974-2002)**، أوراق صندوق النقد العربي، العدد9، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة،2004.

7. بلعيور الطاهر: **المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي**، **مجلة العلوم الإنسانية** ع10 نوفمبر، 2006، جامعة محمد خيضر بسكرة.

8. بلعور مصطفى: **حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر**،**مجلة الباحث**، ع04، 2006، (ب.ب.ن)، ص97.

9. بوزازي خليفة: **الشورى والديمقراطية في الفكر الإسلامي المعاصر**، **مجلة دفاتر السياسة** والقانون.
10. ثامر كامل: **المجتمع المدني في الوطن العربي (نظريا وإجرائيا)**، **المجلة السياسية والدولية** بدون بيانات.
11. جبير محمود مؤيد: سعود أحمد ريحان، **المجتمع المدني في الوطن العربي الواقع والتحديات**، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، ع4، (ب.ت.ن)، (ب.ب.ن).
12. جها حمد زياد: **العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي**، **مجلة مداد الآداب**، ع14 (ب.ت.ن)، (ب.ب.ن).
13. جهاد حمد زياد: **العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي**، **مجلة مداد الآداب**، ع14، (ب.ت .ن)، الجامعة المستنصرية، كلية القانون والعلوم السياسية.
14. حوحو أحمد صابر: **مبادئ ومقومات الديمقراطية**، **مجلة المفكر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر،ع 05، (ب.ت.ن)، بسكرة.
15. الحياني نعمان عباس ندا: **تنوع الديمقراطية ومرونتها كنموذج مثالي في الوطن العربي وأثر الإسلام كدين**، **مجلة التربية الأساسية**، مج24،ع101، 2018.
16. خروبي بزارة عمر: **إشكالية ترسيخ الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الوطن العربي** **مجلة العلوم القانونية والسياسية** م09، ع02، جوان 2018، (ب.ب.ن).
17. خوري أرنست: **طنطاوي حاجز أمام التوريث (يرى الكوابيس بسبب جمال مبارك)**، الأخبار ع 1389، 15 نيسان 2011.
18. الرميضي خالد: **الممارسات التربوية الديمقراطية في المدرسة الكويتية(أراء عينة من طلبة الصف الرابع الثانوي في دولة الكويت**، **مجلة جامعة دمشق**، م26،ع4، 2010.
19. سويقات الأمين: **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب**، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**،ع17، جوان 2017، (ب.ب.ن).
20. سيرة عباس: **إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسي**، ديسمبر 2017.
21. الشاهر شاهر إسماعيل: **بنية النظام الدولي كمحدد للسياسة الخارجية للدولة**، **مجلة نقد** وتنوير مقاربات نقدية في التربية والمجتمع، أكتوبر، 2015.

22. الشكري كمال سالم: **مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق** للعلوم الاقتصادية والقانونية، م28 ع01، 2012.
23. طعمه الجنابي عايد جسام: **المناطق الصناعية في جمهورية مصر العربية نموذجا لتوطن الصناعي، مجلة كلية التربية الأساسية**، بغداد، م21،ع87، 2015.
24. عبد العظيم محمد: **الديمقراطية باتت حلما بعيد المنال في مصر لأن سيناريو(التوريث) صار في حكم الأمر الواقع ملك القصر الجمهوري في عابدين لا يجد من بين سبعين مليون مصري من ينوب عنه إلا ابنه**، السنة الثامنة عشرة، جريدة القدس، ع5391، 27 سبتمبر 2006.
25. عبد الكريم هشام: **دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة الفكر**،ع07، (ب.ت.ن)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر
26. عبد الله عباس إيهاب: **العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي ودعم تعزيز الديمقراطية، مجلة جامعة شندي**، العدد 8 يناير 2010، (ب.ب.ن)، ص73.
27. علوان ابتسام حاتم: **واقع المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة كلية الآداب**، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ع98.
28. علوان الزبيدي قاسم: **دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي، مجلة آداب** الفراهيدي، العدد 15، حزيران 2013، (ب.ب.ن).
29. علوان عاطف: **التحول إلى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، كلية العلوم الإنسانية، م16، ع01، 2002، (ب.ب.ن).
30. علي عبد القادر علي: **قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، مجلة عمران**، ع 4، ربيع 2013.
31. عبيرات مقدم: عبد العزيز الأزهر، **التنمية والديمقراطية في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية**، ع11، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2007..
32. غربي محمد: **الديمقراطية والحكم الراشد (رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية) مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع.خ أفريل، 2011.
33. غربي محمد: **تحديات العولمة أثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ع6، (ب.ت.ن)، (ب.ب.ن).

34. فرحاتي عمر: **النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وايجابية التغيير**، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع02، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2002.
35. فهمي أحمد: **مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر مراحلها مشكلاتها سيناريوهات المستقبل** مكتب مجلة البيان، الرياض، 2012.
36. كربوسة عمراني: **النظام السياسي المصري بعد ثورة 25 يناير 2011 (بين تحدي الإخوان وحكم العسكر)**، **مجلة الفكر**، ع، 16ديسمبر2017.
37. كريش نبيل: **أفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة**، مجلة العلوم الإنسانية ع31، جوان، **جامعة منتوري قسنطينة**،2009.
38. لعجال أعجال محمد لمين: **إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة ،ع 12، نوفمبر 2007.
39. ماضي عبد الفتاح: **تقرير عن اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية حول (الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية)**، كلية سانت كاترين أكسفورد.
40. مطلق عيا صرة ثائر: **العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي(2009-2011)**، **مجلة دراسات**، العلوم الإنسانية والاجتماعية، م43 ملحق04، 2016.
41. المنصور عبد العزيز: **العولمة والخيرات العربية المستقلة، مجلة جامعة دمشق**، للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج25 ع02، 2009.
42. مهدي محمد محمود: **إلى أين تتجه تركيا، الترسيخ الديمقراطي أم الديكتاتوري، مجلة سياسات عربية**، ع16، سبتمبر 2015، (ب.ب.ن).
43. مسعودي يونس: **التحول الديمقراطي(مقاربة مفاهيمية نظرية)**، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، ع صفر، مارس 2014.
44. وهيب حسين حافظ: **الدور الإستراتيجي الأمريكي في إحلال النظم الديمقراطية، مجلة دراسات دولية**، ع55، (ب.ت.ن)، (ب.ب.ن).
45. يوسف أيمن، **إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية، من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد، مجلة اتحاد الجامعات العربية الآداب**، م5، ع01، 2008.

دراسات غير منشورة:

1. إبراهيم أحمد: **الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد**، أطروحة الدكتوراه علوم في الفلسفة منشورة كلية العلوم الاجتماعية جامعة السانيا، وهران، 2010.
2. أبو حشيش شفيق أحمد عبد الرحمان: **البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطية في الوطن العربي (تونس نموذجا)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد العلوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة، ، 2014.
3. اقضي محمد الشريف: **الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة دراسة حالة العالم العربي** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة01.
4. أنور خليل عبد السلام: **التجربة الديمقراطية في اليمن في ظل التحولات المحلية والإقليمية والدولية (1990_2002)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، منشورة كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2003.
5. بادية فواز ياسين الحاج حسين: **ثورة 25 يناير المصرية(السياسة الأمريكية تجاه صعود وسقوط حكم الإخوان المسلمين)**، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، منشورة كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت(فلسطين)، 2015.
6. باهي سمير: **الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية دراسة لنموذجي تونس وليبيا**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، منشورة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة01، 2018.
7. بلعور مصطفى: **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية (دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988_2008)** أطروحة الدكتوراه، منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام.
8. بن بختي عبد الحكيم: **المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا_ دراسة مقارنة**، مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران02، 2017.

9. بن شيخة أحمد: **الفكر السياسي العربي المعاصر (من خلال العقل السياسي العربي للجابري)** مذكرة ماجستير في الفلسفة منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة 2006.

10. بوروني زكرياء: **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي(دراسة حالة الجزائر)** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع الرشادة والديمقراطية، منشورة كلية الحقوق قس العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

11. محمد فائق تيسير: التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة (1993_2007)، أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، منشورة، كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية.

12. جفال عارف عبد الله سلامة: **النظام الدولي الجديد والتدخل في الشؤون الداخلية للدول (الإصلاح في فلسطين كحالة)**، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2010.

13. حمدي مريم: **دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري**، مذكرة ماجستير في الحقوق، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2015.

14. حوسو محمود محمد صلاح: **الصراع السياسي على السلطة في مصر (2011_ 2014)**، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، منشورة، كلية الآداب العلوم الإنسانية جامعة الأزهر، غزة 2015.

15. خير الدين فايزة: **تولية رئاسة الدولة في الأنظمة العربية الجمهورية**، مذكرة ماجستير منشورة كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة ، 2012.

16. دحماني مولود: **أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي (دراسة مقارنة تونس وليبيا 2011 _2015)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2016.

17. ذياب عامر باسل أحمد: **أزمة المشاركة السياسية تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين(1993-2013)**، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، 2014.

18. رزيق نفيسة :**عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولي المشكلات والأفاق** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، منشورة كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.

19. زروال سهام: **استراتيجيات النظم السياسية العربية تجاه الحركات الإسلامية (دراسة حالة جماعتي الإخوان المسلمين في مصر والأردن)** مذكرة ماجستير، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ب.ت.ن.

20. سامي فؤاد المصري مها: **دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفة عربي** رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، منشورة، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية .

21. صالح دياب العرعير أماني: **الانتخابات والتحول الديمقراطي، دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري (2011_2016)**، منشورة، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر غزة، 2017م.

22. صحراوي شهرزاد: **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس الجزائر، المغرب)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، منشورة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر،2013.

23. طارش اسعد عبد الرضا: **التحولات الديمقراطية في البلدان العربية(1990-2009) المغرب العربي نموذجا**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، د ت ن.

24. عباش عائشة: **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس** مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008.

25. عروس ميلود: **معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر (1990-2006) مقترب تحليلي تقييمي**، رسالة ماجستير، منشورة، ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لحضر باتنة، 2010.

26. علوي عزيزة: **التحولات السياسية في مصر وتونس (1981_2011) دراسة مقارنة** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3، 2014.

27. عوض عبادي جمال رفيق: **تجربة الإخوان المسلمين في حكم مصر بعد ثورة 25 يناير وأثرها على الحياة السياسية في مصر**، أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية منشورة، كلية الدراسات، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2016.

28. غالب أبو صالحة اشرف: **تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي(1991-2011)** رسالة ماجستير في العلوم السياسية منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الشرق الأوسط 2012.

29. فضلون آمال: **استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام**، مذكرة ماجستير، منشورة،، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، لجامعة باجي المختار عنابة ب.ت.ن.

30. فضيل دليو وآخرون: **إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية**، منشورة، دون بيان نوع الرسالة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2001.

31. فكرون عبد الحق: **أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، منشورة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014.

32. كريش نبيل: **دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية** أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية فرع تنظيمات سياسية وإدارية، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

33. لرقم رشيد: **النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر**، مذكرة ماجستير منشورة كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة ،2006.

34. ماشي بن صاحب بن علي العمري: **دور المؤسسات التربوية في مواجهة بعض مظاهر العولمة من منظور التربية الإسلامية**، مذكرة ماجستير في التربية الإسلامية، منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى مكة المكرمة ،1433.

35. محمد إسماعيل وائل: **الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الديمقراطية في الوطن العربي** كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

36. محمد مصطفى دهان هبة: **إشكاليات الديمقراطية في ظل التحولات السياسية في مصر (2011_2013)**، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2015.

37. مخلوف بشير: **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر(1989_1995) دراسة في التمثيلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية لإنقاذ_المحلة**، مذكرة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، منشورة كلية العلوم الاجتماعية جامعة ألسانيا، وهران ، 2013.

38. موازي بلال: **دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمغرب (1996 _2012)**، نابلس، فلسطين، 2005.

39. نايف حديثه الخريشا ناصر: **التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن (1999-2017)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، منشورة، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط،2017.

40. نوايشة عايد مسلم حماد: **دور منظمات المجتمع المدني في عملية الحول الديمقراطي في الأردن(1989-2009)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، منشورة، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، 2011.

41. يوسف سلامة عبد الرحمان: **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول 2010م**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، منشورة، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2016.

المنتديات والموسوعات:

1. خليفة الكواري علي: **الخليج العربي والديمقراطية (حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية)**، مناقشات اللقاء الثاني والعشرين لمنتدى التنمية حول الموضوع، الدوحة 2001/10/02.

2. مجموعة باحثين: **البرلمان في دستور مصر الجديد**، منتدى البدائل العرب للدراسات (ب.ت.ن)، (ب.ب.ن).

3. الهاشم دنيا: **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (مصر)**، موسوعة (ب.ب.ن)، 1999.

تقارير:

1. آرت شولت جان: **تقرير اقتصاد عالمي ديمقراطي دور المجتمع المدني**، تر علا أبو زيد مركز دراسات العولمة و الأقاليمية جامعة واريك كوفيترى، المملكة المتحدث، 2003.
2. إي ميلر لوريل، جيفري ماريتيني: **التحول الديمقراطي في العالم العربي (توقعات ودروس مستفادة من حول العالم)**، مؤسسة راند للنشر، (ب.ب.ن)، 2013.
3. (ب.م): **الديمقراطية في العالم العربي، تقرير عن مشروع المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات**، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، لبنان، 2004.
4. (ب.م): **آليات الديمقراطية التشاركية بالمغرب**، منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بدعم من مؤسسة كونراد ادناور، برلمان مجلس المستشارين، المملكة المغربية، (ب.ت.ن).
5. البرصان أحمد سليم: **مبادرة الشرق الأوسط الكبير(الأبعاد السياسية والإستراتيجية)**، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، (ب.ب.ن)،2004.
6. حسن محمد عمار: **مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على العالم العربي**، بحث بدون بيانات، المركز الوطني للمتميزين، 2016.
7. حمدان الخضر مي عمر: **تداول السلطة والدساتير في الأنظمة السياسية العربية**، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، م33، ع3، 2006.
8. خليفة الكواري علي: **مقومات الممارسة الديمقراطية في الدول والأحزاب العربية**، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مداخلة أولية 2009/11/4.
9. دليل المشاركة: المواطنة للشباب سبلا (المرتكزات وآليات الترافع)، الجامعة الخريفية 2017.
10. الربيعي كوثر عباس ومروان سالم العلي: **مستقبل النظام الدولي الجديد في طل بروز القوى الصاعدة وآثره على المنظمة العربية (الاتحاد الأوربي نموذجا)**، بدون بيانات.
11. عدلي هويدا: **الفقر والسياسات العامة في مصر دراسة توثيقية تحليلية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، د.ب. ن د. ت. ن.

12. العزب مصطفى: **تقارير الآثار الاجتماعية للقرارات الاقتصادية في مصر**، مركز الجزيرة للدراسات 22 أكتوبر 2018.

13. علي شيرين وآخرون: **الطريق إلى التعليم من اجل المشاركة في مصر**، نشرت هذه الدراسة بواسطة المعهد الدنماركي المصري للحوار، القاهرة، 2016.

14. كاظم الاسدي تمارا: غسان الشبوط محمد، **عاصفة التغيير، الربيع العربي والتحولات السياسية بالمنطقة العربية**، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا2018 .

15. محمود مصطفى نادية: **السياسة الخارجية المصرية والثورة دراسة في تأثير الأبعاد الخارجية (2015/5/30-1/25)**، بحث مقدم إلى مؤتمر الثورة المصرية الملامح والمألات نظمه مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2011

16. مرجين حسين سالم: **الرؤية الأمريكية للنظام الإقليمي العربي في إطار المشاريع الشرق أوسطية**، بدون معلومات.

17. يوسف إسماعيل وآخرون: **الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر(دراسة تحليلية للوضع الراهن ورؤى مستقبلية)**، إعداد ونشر برنامج السياسات والنظم الصحية جمعية التنمية الصحية والبيئية، (ب.ب.ن)، 2005.

18. المعهد الانتخابي للديمقراطية: المستدامة في إفريقيا مصر، **تقرير بعثه المتابعة التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة**،القاهرة، انتخابية مجلس الشعب والثوري (نوفمبر2011 _فبراير 2012).

19. أيوب أيمن: **الديمقراطية المحلية في العالم العربي**، التقرير الإقليمي في الأردن ومصر والمغرب واليمن، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ايطاليا.

20. عصام عبد الشافي: **الثورات العربية....الأسباب والمسارات والمالات، التقرير الاستراتيجي التاسع**، الباب الثاني ملف العدد (واقع ومستقبل الثورات العربية)، ب.ت.ن.

المواقع الالكترونية:

1. (ب.م :)**الاقتصاد المصري من عهد عبد الناصر إلى عهد مبارك**، الحوار، **مجلة سياسية ثقافية عامة**، كردستان العراق، تاريخ الاطلاع 2019/04/22، الساعة 22:14.
http://allhiwarmagazine.blogspot.com/2011/11blog-post-1286.html
2. (ب.م)، **جوزيف شومتير حياته**، مدار التاريخ الاطلاع 2019/06/12، الساعة 19:05 من الموقع https://www.mdar.com/detail1144478.html
3. (ب.م)، رئاسيات مصر... انتخابات بطعم الاستفتاء، الجزيرة، 19 يناير 2018، تاريخ الاطلاع: 2019/06/19، الساعة 10:27 من الوقع
Mubasher. Aljazeera. Net/ neus
4. توفيق إبراهيم حسين، **النظام السياسي المصري**، التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع 2019/04/26 ،23:10.
http//; studies, aljzeera Net/ar/files/2011/08/201187105658651422.html
5. تاريخ مجموعة الثماني، منتدى الحوار غير الرسمي المؤسس قبل ثلاثين سنة،2008/02/24 تاريخ الاطلاع: 2019/05/13، الساعة 09:30 على الموقع:
.https://www.esteri.it/mae/ar/politica-estera/g8
6. العزب مصطفى، **تقارير الآثار الاجتماعية للقرارات الاقتصادية في مصر**، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع 2019/04/13، الساعة21:14.
http:// studies. Aljazeera, net/ar/repats/ 2018/10/181023084425408.htm
7. حمود صلاح، **بحث عن نظام الحكم في أثينا اليونان** أبحاث علمية وثقافية، تاريخ الاطلاع 2019/06/12، الساعة 18:26
https://www.almstba.com/t208157.html.
8. خيري محمد سلام، **أثينا في العصر الذهبي (عصر بركليس)**، جامعة سوهاج، قسم الدراسات اليونانية والاتنية، تاريخ الاطلاع 2019/06/12، الساعة 18:40.
https://legs_sohag.blogspot.com.2015/11/blog.post40ntml.
9. محمد خداوي :**الانتخابات في الوطن العربي بين الو لاءات الأولية والمد الديمقراطي**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة الجزائر، تاريخ الاطلاع: 2019/03/14، الساعة 2:40.

https://revues.univ-ouargla-dz/index.php/numero-07-2012-dafatir/156-2013-04-28-10-

10. رام الله، **ما قبل السيسي (عزل نجيب ومرسي، تنحي مبارك، ناصر والسادات غيبهما الموت ....أبو طالب حكم 8 أيام، وختمها منصور)**، دنيا الوطن، تاريخ الاطلاع 2019/04/22 الساعة22:20،من،الموقع: https://www.alwatannvoice.com/arabic/news/2014/06/02/546825-html

11. الدبس معتز، **النظام السياسي المصري**، دنيا الوطن، 2010/08/5/، تاريخ الاطلاع 2019/04/07، الساعة 21:15 .

http://allhiwarmagazine.blogspot.com/2011/11blog-post-1286.html

12. توفيق شومر، **الديمقراطية التشاركية**، الحوار المتمدن،2013/10/07، تاريخ الاطلاع 2019/05/04، الساعة 10:35.

http://www.alhewar.org/debat/shaw.art.asp ?aid =381422&r=0.

الكتب بالأجنبية:

joseph, Schumpeter, **capitalisme, socialisme et démocratie**,2eme édition, paris: petite bibliothèque,1942,p367

الملاحق

الملحق (01): يمثل خريطة الوطن العربي

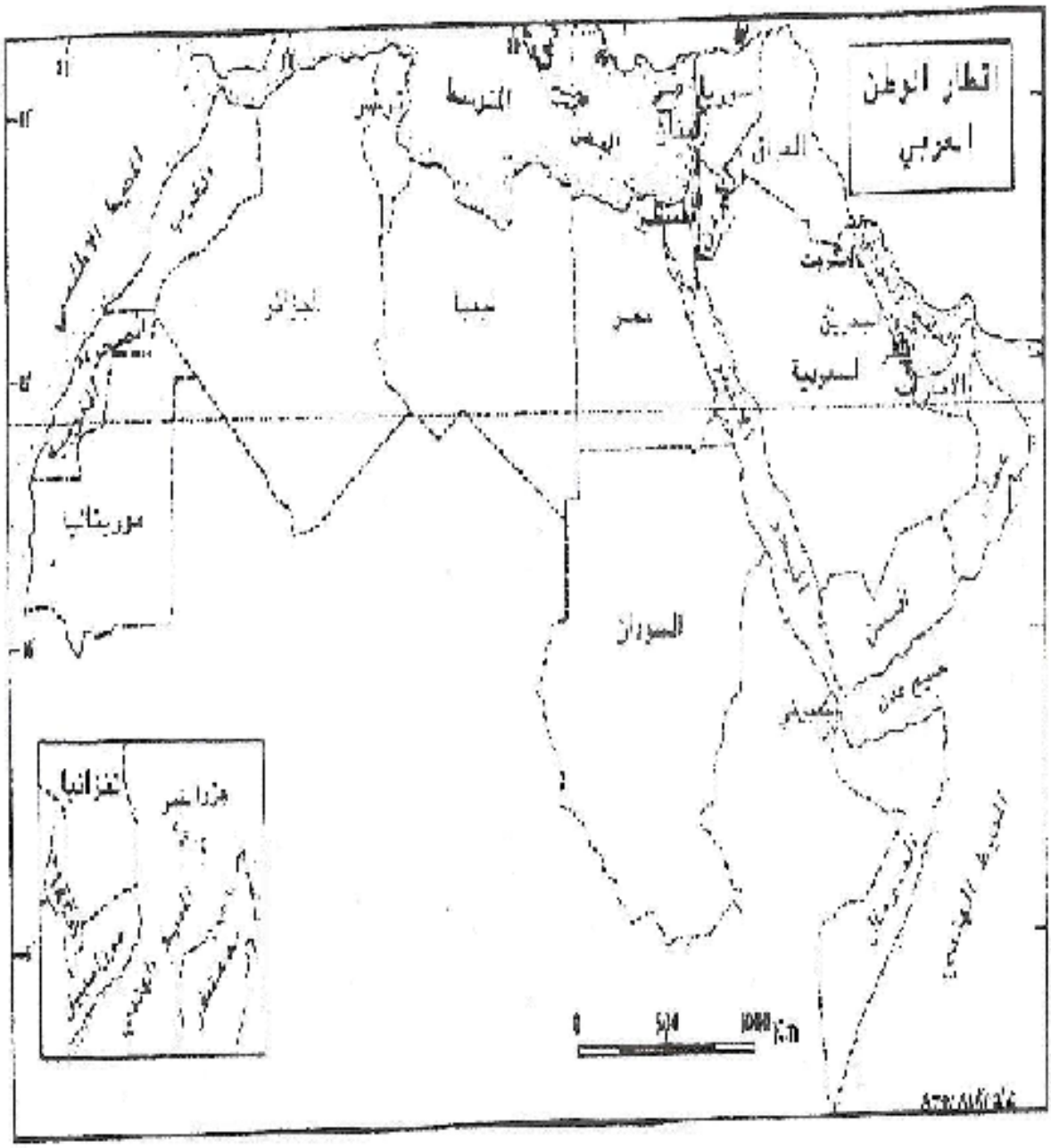

المصدر: طلاب برنامج الانتساب، جغرافية الوطن العربي، الفصل الدراسي الثاني، عام الجامعي 1433، (ب.ب.ن)، ص03.

الملحق (02): صورة الرئيس المصري حسني مبارك

المصدر: محمود صديق، ماذا لو لم يتنحى مبارك قبل ثماني سنوات، الجزيرة، تاريخ الاطلاع 2019/03/22، الساعة 3:12، من الموقع:

https://www.algazeera.net/news/politics/12/02/2019.

الملحق (3): خريطة مصر الادارية

المصدر: جودة حسنين جودة: **جغرافية مصر الطبيعية وخريطة المعموري المصري في المستقبل** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص360.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الرقم	فهرس المحتويات	الصفحة
01	**شكر**	/
02	**إهداء**	/
03	**قائمة المختصرات**	/
04	**مقدمة**	(أ_ث)
05	**الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي للديمقراطية**	(10_38)
06	**المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية**	11
07	**المطلب الأول:** جذور الديمقراطية	11
08	**المطلب الثاني:** تعريف الديمقراطية	13
09	**المطلب الثالث:** أنواع الديمقراطية	16
10	1. الديمقراطية المباشرة	16
11	2. الديمقراطية شبه المباشرة	16
12	3. الديمقراطية النيابية والتمثلية	17
13	4. الديمقراطية الشعبية والاجتماعية	18
14	**المبحث الثاني: مقومات الديمقراطية**	20
15	**المطلب الأول:** التداول السلمي على السلطة	20
16	**المطلب الثاني:** الانتخابات الشفافة	21
17	**المطلب الثالث:** المشاركة السياسية	24
18	**المبحث الثالث: مراحل الديمقراطية**	26
19	**المطلب الأول:** التحول الديمقراطي	26
20	1. تعريف التحول الديمقراطي	26
21	2. عوامل التحول الديمقراطي	27
22	**المطلب الثاني:** الانتقال الديمقراطي	31
23	**المطلب الثالث:** الترسيخ الديمقراطية	34
24	**المطلب الرابع:** الديمقراطية التشاركية	35

25	**الفصل الثاني: إشكالية الممارسة الديمقراطية داخل الوطن العربي**	**(4_62)**
26	**المبحث الأول :النظم السياسية في الوطن العربي**	**41**
27	**المطلب الأول:** جغرافية الوطن العربي	**41**
28	**المطلب الثاني:** خصائص الوطن العربي	**43**
29	1. من الناحية التاريخية:	**43**
30	2. من الناحية الثقافية والاجتماعية	**44**
31	3. من الناحية الاقتصادية	**44**
32	4. أزمات الأنظمة العربية	**44**
33	**المطلب الثالث:** تصنيف النظم السياسية العربية	**46**
34	1. الأنظمة السياسية في الوطن العربي	**46**
35	2. الأنظمة الحكم في الوطن العربي	**47**
36	**المبحث الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة على الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي**	**49**
37	**المطلب الأول:** المجتمع المدني العربي	**49**
38	**المطلب الثاني:** الأحزاب السياسية في الوطن العربي	**52**
39	**المطلب الثالث:** الانتخابات في الوطن العربي	**54**
40	**المبحث الثالث: العوامل الخارجية المؤثرة على الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي**	**56**
41	**المطلب الأول:** الموجة الثالثة العالمية للتحول الديمقراطي	**56**
42	**المطلب الثاني:** انتهاء الحرب الباردة	**57**
43	**المطلب الثالث:** العولمة	**59**
44	**الفصل الثالث: تجربة الديمقراطية في مصر (1989-2011)**	**(64_98)**
45	**المبحث الأول: معطيات حول مصر**	**65**
46	**المطلب الأول:** الموقع الجيو سياسي لمصر	**65**
47	**المطلب الثاني :** طبيعة النظام السياسي المصري	**67**

48	1. السلطة التنفيذية واختصاصاتها	**69**
49	2. السلطة التشريعية	**70**
50	3. السلطة القضائية	**71**
51	**المطلب الثالث:** طبيعة الحالة الاقتصادية والاجتماعية	**72**
52	1. الحالة الاقتصادية	**72**
53	2. الحالة الاجتماعية	**75**
54	**المبحث الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة في التحول الديمقراطي في مصر**	**79**
55	**المطلب الأول:** مشكلة التوريث	**79**
56	**المطلب الثاني:** مشكلة الفساد	**81**
57	**المطلب الثالث:** تحديات التنمية	**83**
58	1. الجانب الثقافي والصحي	**84**
59	2. الجانب الاقتصادي والاجتماعي	**85**
60	**المبحث الثالث: العوامل الخارجية المؤثرة في التحول الديمقراطي في مصر**	**87**
61	**المطلب الأول:** اثر النظام الدولي الجديد	**87**
62	1. مفهوم النظام الدولي الجديد	**87**
63	2. سمات النظام الدولي الجديد	**88**
64	**المطلب الثاني:** المشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط	**91**
65	1. مشروع الشرق الأوسط الكبير	**91**
66	**2.** مشروع الشرق الأوسط الجديد	**92**
67	**المطلب الثالث:** تقييم تجربة الديمقراطية في مصر	**93**
68	1. الثورة المصرية 25 كانون الثاني/يناير 2011	**93**
69	2. الثورات العربية 2011	**96**
70	**خاتمة**	**(101_100)**

71	قامة المصادر والمراجع	(110_103)
72	قائمة الملاحق	(123_121)
73	فهرس المحتويات	128_125)